



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة  
(1990-2016)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

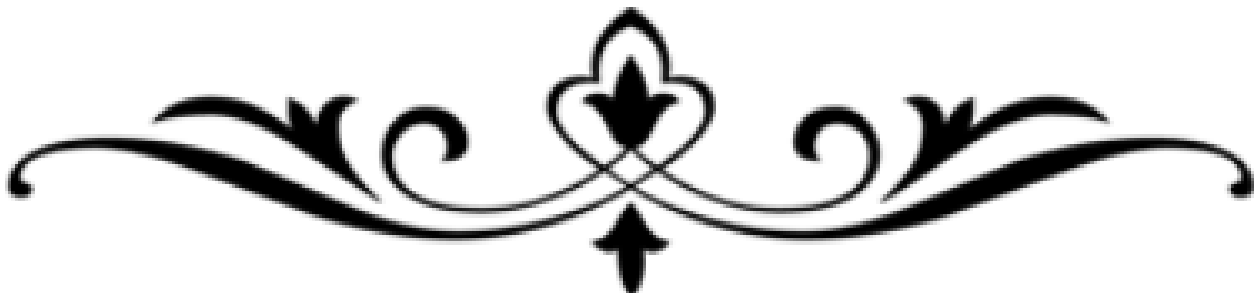
تحت إشراف:  
- قصاص شريفة

من إعداد الطالبة:  
- سياري إكرام

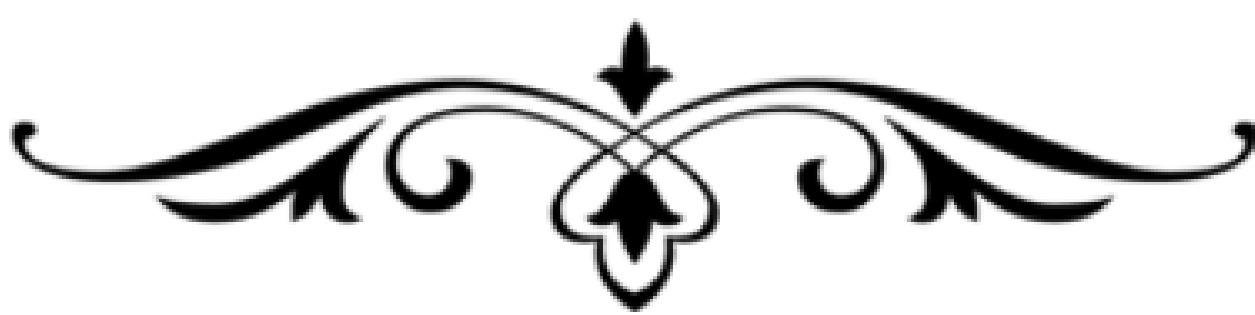
أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة	الصفة	إسم ولقب الأستاذ
أستاذ محاضر أ	رئيسا	بوالكور نور الدين
أستاذ محاضر أ	مقررا	قصاص شريفة
أستاذ مساعد ب	ممتحنا	لعور سطايجي إلهام

السنة الجامعية: 2017/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
1438



## المخلص

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1990-2016)، باستعمال التقارير السنوية لبنك الجزائر. كما تتميز الدراسة بتحليل تطور الجهاز المصرفي الجزائري وتحولات القطاع البنكي المتمثلة أساسا في قانون النقد والقرض 90-10، وما تبعه من اجراءات وقوانين معدلة. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مؤشرات تحليل الأداء المالي، لتقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة.

حيث تم التوصل إلى كون أداء الجهاز المصرفي الجزائري مازال ضعيفا، في ظل غياب سوق مالي وسيطرة البنوك العمومية على القطاع البنكي.

**الكلمات المفتاحية:** الجهاز المصرفي الجزائري، الأداء، تقييم الأداء.

### **Abstract:**

The main objective of this study is to measure the financial performance of the Algerian Banking system, during the period (1990–2016), using the annual rapports of bank of Algeria, this study characterize by analyse the developement of the Algerian Banking system and the banking sector reforms mainly on the form of cash and leon law 90–10, and followed by produral laws and modified.

In order to achive the objective of the study, it was based on many types of measures performance to explore performance evaluation of the Algerian Banking system in the study period.

It concluded the weak performance of the Algerian Banking system, the absence of a financial market, and the control of the public banks on the banking sector.

**Key words:** the Algerian banking system, performance, performance evaluation.

# شكر و عرفان

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي"

❖ أتقدم بالشكر الجزيل:

❖ إلى الله عز وجل الذي له الفضل علينا في كل شيء

❖ إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وبالأخص الأستاذة المشرفة ، الأستاذة "قصاص" على توجيهاتها القيمة والإرشادات الصائبة التي لم تبخل بها.

❖ كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة الأفاضل شكر خاص للأستاذ "شرون".

❖ إلى كل من بدل معي جهدا، ووفر لي وقتا، ونصح لي قولا نسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء.

❖ إلى كل زملائنا الكرام.

والله ولي التوفيق

## إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء عليه وآله أفضل  
الصلوات والتسليم، أما بعد:

إلى أول من نطق اللسان باسمها، إلى أعظم مثال عن الحب والتضحية، إلى من اعتبرها  
مزيجا رائعا بين الصرامة والحنان، إلى من لا تكفي أقطام الدنيا للتعبير عنها، من لا أستطيع  
يوما رد جميلها أطال الله في عمرك أماه "أمين".

إلى من كان لي سندا في هذه الدنيا، إلى من صبر على متاعب الدنيا ومشاقها أبي  
الحبيب أطال الله عمره "أمين".

إلى كل من جدتي الحنون وخالتي الغالية.

إلى نور قلبي وبصيرة عيني أختي الحبيبة فيروز وإخوتي عبد الجليل وذكريا.

إلى اعز، صديقاتي، زميلاتتي وحبيبات قلبي "أميرة وريم".

إلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة

إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور.

## س. إكرام

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	البنوك التجارية الناشطة في الجزائر سنة 2017	01
35	المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر سنة 2017	02
65	مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية	03
68	تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS	04
73	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-1999)	05
75	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية (1990-1999)	06
77	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من 2000-2016	07
80	تطور مقابلات الكتلة النقدية من 2000-2016	08
84	هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000-2016.	09
87	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000-2016	10
90	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة من 2001-2016	11
93	نسبة الملاءة الإجمالية للبنوك (2005-2010)	12
95	مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2005-2016)	13
97	تطور مؤشرات المردودية للبنوك العمومية خلال الفترة (2002-2010)	14

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
36	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى عام 2017	01
62	نموذج لبطاقة الأداء المتوازن	02
64	نموذج العائد على حقوق الملكية	03
73	تطور الكتلة النقدية (1990-1999)	04
75	تطور مكونات الكتلة النقدية (1990-1999)	05
76	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية (1990-1999)	06
78	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (2000-2016)	07
81	تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2016)	08
85	حصة الودائع بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2000-2016)	09
88	حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2000-2016)	10
91	تطور حصة القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من إجمالي القروض خلال الفترة 2001-2015	11

## قائمة الاختصارات والرموز

المختصرات	المعنى
EM	Equity multipler
PM	Profit margin
ROE	Return On Equity
ROA	Return On Assets
AU	Assets Utilization
PIB	Produit Intérieur Brut
M2	Mass monétaire

	البسمة
	الملخص
I	شكر وعرقان
II	الإهداء
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الاختصارات و الرموز
VI	ملخص
VII-VIII	فهرس المحتويات
أ-هـ	مقدمة
43-01	<b>الفصل الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري</b>
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل 1990
08	المطلب الأول: تشكل النظام المصرفي الوطني
11	المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي 1971
15	المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال قانون البنك والقرض لعام 1986
18	المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض
18	المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10
24	المطلب الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر
29	المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض
33	المبحث الثالث: واقع وآفاق الجهاز المصرفي في المرحلة الحال
33	المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري
37	المطلب الثاني: مشاكل الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري
40	المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة
43	خلاصة
69-44	<b>الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي</b>
45	تمهيد
46	المبحث الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي
46	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
49	المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره
52	المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي
55	المبحث الثاني: قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها
55	المطلب الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

56	.....المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء
58	.....المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء
59	.....المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي
59	.....المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن
63	.....المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية
65	.....المطلب الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية
69	.....خلاصة
100-70	<b>..... الفصل الثالث: مؤشرات تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري</b>
71	.....تمهيد
72	.....المبحث الأول: مسار السياسية النقدية في الجزائر
72	.....المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1999-1990
77	.....المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016
82	.....المطلب الثالث: مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر
84	.....المبحث الثاني: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري
84	.....المطلب الأول: هيكل الودائع
86	.....المطلب الثاني: هيكل القروض
93	.....المبحث الثالث: الصلاية المالية للقطاع المصرفي الجزائري
93	.....المطلب الأول: مؤشرات الملاءة المالية
95	.....المطلب الثاني: مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية
96	.....المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك الجزائرية
99	.....خلاصة
104-100	.....خاتمة
112-105	.....قائمة المصادر والمراجع
123-113	.....الملاحق

مقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية منذ تسعينيات القرن الماضي العديد من التحولات السريعة والهيكلية التي اشتملت على التوجه السريع نحو تحرير التجارة الخارجية، زيادة التكتلات الاقتصادية على المستوى الدولي والتقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وارتفاع حدة المنافسة التي أصبحت السمة الغالبة على الأسواق العالمية.

وبما أن القطاع المصرفي يعتبر من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وأحد محركاتها الرئيسية نظرا لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، فقد كان من أكثر القطاعات تأثرا واستجابة لهذه التحولات العالمية. وقد انعكست هذه التطورات في المجال المالي والمصرفي على معظم الأنشطة المصرفية في العالم، وأصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها ومسايرتها مما يفرض عليها إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من تلك التطورات والتقليل من أثارها وانعكاساتها السلبية، لذلك تبنت معظم دول العالم جملة من الإصلاحات لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بالتخلي عن الاقتصاد الموجه وتبني آليات اقتصاد السوق والتي اشتملت على عدة قطاعات ومن بينها القطاع المصرفي.

والجزائر كغيرها من الدول قامت بعدة اصلاحات مصرفية منذ استقلالها بهدف اصلاح منظومتها المصرفية، حيث تبنت في أوائل التسعينيات قانون النقد والقرض، والذي يعتبر من القوانين التشريعية التي تحمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي والهادف إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتطور المنشود والإصلاح المصرفي لتساير بذلك التطور المصرفي العالمي وتنظم عمل بنوكها. ومسايرة للتطورات العالمية تم إدخال عدة تعديلات على مر السنوات لاستيفاء مقررات بازل من جهة، ومواكبة النظم المصرفية العالمية من جهة أخرى.

كل هذا لم يمنع تعرض الجزائر لعدة فضائح مالية كان أشهرها فضيحة بنك الخليفة، الأمر الذي كلف الخزينة كثيرا. وهو ما جعل الجهاز المصرفي الجزائري يهتم بسلامة الاجراءات والممارسات التي تقوم بها البنوك من حيث فعاليتها ومدى كفاءتها في استخدام أموال المودعين من خلال سياسة نقدية صارمة، وتقييم أداء بنوكها باستخدام مختلف المؤشرات المالية ومؤشرات الصلابة المالية المستخدمة في تقييم الأداء ذلك لما لعملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث يعتبر تقييم أداء البنوك عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات، والتي كان لها أثر على أداء وكفاءة ومردودية البنوك التجارية، ومدى تأهيل هذه الأخيرة للمنافسة الإقليمية والدولية.

## ✓ إشكالية البحث

في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية والعالمية. قامت العديد من الدول بجملة اصلاحات على مستوى جهازها المصرفي، ومن بين هاته الدول الجزائر. وذلك سعيا منها لتحسين أداء بنوكها، لذا يعتبر تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع من تحولات هامة، وفي ظل هذه التحولات نجد أنفسنا أمام الاشكالية التالية:

## هل ساهمت الاصلاحات المالية والمصرفية في تحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري؟

وللإجابة على الاشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ماهي أهم الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري؟
- 2) ما المقصود بتقييم الأداء المالي للبنوك؟
- 3) هل للبنوك الخاصة نفس الأهمية مقارنة مع البنوك العمومية في جذب الودائع على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري؟

## ✓ فرضيات الدراسة

- 1) إن الاصلاحات المصرفية في الجزائر تسمح بتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري.
- 2) تقييم الأداء المالي للبنوك هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما.
- 3) للبنوك الخاصة أهمية كبيرة ومنافسة مع البنوك العمومية في جذب الودائع.

## ✓ أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي في النظام الاقتصادي، ودوره في تحسين المعاملات المالية للأفراد والمؤسسات المالية، كذلك التحول الذي يعرفه القطاع الاقتصادي العالمي ومعرفة أثره على الجهاز المصرفي الجزائري.

وكون الموضوع محل الدراسة يدخل في صلب التخصص محل الدراسة الأكاديمية، أيضا معرفة مستوى أداء البنوك الجزائرية في ظل الاصلاحات التي شهدتها.

وهاته الدراسة تهدف إلى تحليل وتقييم أهم الاصلاحات التي شهدتها الساحة المصرفية ومدى مساهمتها في تحسين أداء البنوك خلال الفترة 1990-2016، التعرف على مفاهيم تقييم الأداء وأهم المؤشرات

المستعملة فيه، والوقوف على مدى مساهمة الاصلاحات المصرفية في الجزائر في تحسين أداء البنوك خلال الفترة المدروسة.

### ✓ منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد في هاته الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لعرض المفاهيم المختلفة المتعلقة بتقييم الأداء ومؤشراته وكذا تحليلها واسقاطها على الجهاز المصرفي الجزائري، كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة تنوعت بين كتب، مذكرات، مجلات، مواقع الكترونية وغيرها بالإضافة إلى استخدام التقارير السنوية لبنك الجزائر لما تحمله من معلومات وبيانات هامة تساعدنا في الدراسة.

### ✓ حدود الدراسة

**الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من 1990 إلى 2016 حيث تزامنت بداية فترة الدراسة مع أهم إصلاح عرفته الجزائر المتمثل في قانون النقد والقرض.

**الحدود المكانية:** تم اجراء هاته الدراسة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري من خلال التقارير السنوية لبنك الجزائر.

### ✓ الدراسات السابقة

1- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000). تمثلت هذه الدراسة في رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2002-2003 وتدور اشكالية هذه الدراسة حول مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري وخاصة في فترة الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية في الفترة من 1990 إلى 2000. حيث هدفت إلى معرفة مكانة السياسة النقدية في الجزائر وتقييمها خلال فترة الدراسة، وكذلك توضيح علاقة النقود بالدورة الاقتصادية وقد استعمل لذلك المنهج الاستقرائي الاستنباطي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن السياسة النقدية عرفت فقط في الفترة الممتدة (1990-2000) وبعد صدور قانون النقد والقرض، أما قبل هذه الفترة فإنها لم تكن موجودة أصلا. وكذلك تميز الاقتصاد الجزائري بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي، والتسيير الإداري لسعر الصرف وأسعار الفائدة وعدم قابلية الدينار للتحويل، كل هذا أعاق عمل السياسة النقدية وأخر تقلدها مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري.

2- أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، الدراسة عبارة عن مذكرة ماجيستر في إدارة الأعمال بجامعة سوريا سنة 2010، تمثلت اشكالية هذا الدراسة في البحث عن مدى تأثير قواعد التمويل على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج التحليلي الاحصائي الوصفي للبيانات المالية المجمعة، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد، هيكل الاستخدامات، درجة توظيف الموارد، وبين أداء المصارف، أيضا من أهداف الدراسة الرقابة المالية على نشاطات البنوك الإسلامية من خلال تقييم أدائها.

3- عبد الرزاق عبد السلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح. تمثلت هذه الدراسة في رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير سنة 2011-2012، حيث تدور اشكالية الدراسة حول متطلبات إصلاح القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، وتهدف الدراسة إلى محاولة معرفة أثر التطورات المالية والنقدية التي عرفها العالم منذ نهاية القرن العشرين على النظام المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم الوضعية المالية للمصارف الجزائرية ومدى امكانية تحسينها، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وتوصل لعدة نتائج تمثل أهمها أن المصارف الجزائرية ذات أصول صغيرة مما يجعلها قادرة على استيعاب مؤسسات مالية جديدة وعلى مستوى الجزئي نجد أن المصارف العامة تستحوذ على أغلبية الأصول والودائع وكذا القروض، تعتبر المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة العالمية وتحديات استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا عدم التزامها الكامل بمبادئ الشفافية والإفصاح.

4- بعلي حسني مبارك، رفع كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصر، يتمثل هذا البحث في دراسة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير سنة 2011-2012، تدور إشكالية هذا البحث اقتراح الاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لرفع كفاءة أداء البنوك الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية وتهدف هذه الدراسة إلى بيان انعكاسات التطورات الاقتصادية الجديدة على النشاط المصرفي بشكل عام، وعلى الجهاز المصرفي الجزائري بشكل خاص، وتحديد الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها البنوك الجزائرية الجديدة، وذلك باستعمال منهج وصفي تحليلي، حيث كان من أهم نتائج هاته الدراسة في شكل الاصلاحات المصرفية الجزائرية في تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، كذا توصلت الدراسة إلى أن هيمنة البنوك العمومية لايعود بالدرجة الأولى إلى كفاءتها، بقدر ما يعود لعوامل تاريخية ولطبعة ملكية هذه البنوك للدولة من جهة وضعف الثقة في البنوك الخاصة من جهة.

## ✓ تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، والإحاطة بمختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كالتالي:

**الفصل الأول:** تحت عنوان تطور الجهاز المصرفي الجزائري، الذي تم التطرق فيه إلى أهم محطات تطور النظام المصرفي الجزائري، من خلال ثلاث مباحث. اختص مبحثه الأول بتطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل 1990 أي قبل اصدار قانون النقد والقرض، بينما تم التطرق في مبحثه الثاني إلى الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض، أما مبحثه الثالث فقد خصص لدراسة واقع وأفاق الجهاز المصرفي في المرحلة الحالية.

**الفصل الثاني:** بعنوان تقييم الأداء المالي، يتضمن ثلاث مباحث. تم التطرق في مبحثه الأول إلى نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي، بينما تناول المبحث الثاني منه قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها. وفي مبحثه الثالث ذكرت أهم نماذج تقييم الأداء المالي.

**الفصل الثالث:** خصص لدراسة مؤشرات تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري، اختص مبحثه الأول بدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر، وفي مبحثه الثاني تم دراسة مؤشرات الجهاز المصرفي، وفي الأخير تم التطرق في المبحث الثالث إلى الصلافة المالية للقطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول:

تطور الجهاز المصرفي الجزائري

**تمهيد**

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر والذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي والمصرفي، وذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي الذي بدأت فيه الجزائر منذ مطلع التسعينات. ويمثل الإصلاح المصرفي في الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العامة في الجزائر.

لذا تم التطرق في هذا الفصل إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري والذي قسم إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول للجهاز المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات المصرفية لسنة 1990، أي قبل صدور قانون النقد والقرض. وتناول المبحث الثاني الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 90-10. أما المبحث الثالث والأخير فقد تناول واقع وآفاق الجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية.

## المبحث الأول: الجهاز المصرفي الجزائري قبل 1990

ظهر الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاحتلال وكان تابعا له، وقد قامت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال بكل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها وقد مر بعدة مراحل بداية بتأميم البنوك إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض الذي يعتبر النقطة المحورية في تشكيل النظام المصرفي الجزائري.

### المطلب الأول: تشكل النظام المصرفي الوطني

مر النظام المصرفي الجزائري عند تشكله بعدة مراحل تظهر كالتالي:

#### 1- النظام المصرفي للجزائر المستقلة

ورثت الجزائر جهازا مصرفيا متنوعا قائما على أساس نظام لبرالي يخدم مصالح الفرنسية.<sup>1</sup> ونتيجة لذلك واجهت وضعا اقتصاديا مزميا وصعبا، بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، إلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد، وإتباعهم في السنوات الأخيرة قبل الاستقلال:

- سياسة الأرض المحروقة؛

- هجرة رؤوس الأموال؛

- تقليص شبكة الفروع المصرفية وزوال شبكة كاملة لمصارف أخرى، خاصة مصارف القطاع الخاص وتصدع البنوك المتخصصة المتبقية، ولا سيما الزراعية منها الشيء الذي نجم عنه وقف القروض المبرمجة من قبل هذه المصارف.

#### 1-1 إنشاء مؤسسة الإصدار واسترجاع السيادة الوطنية

وبعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك حيث أن الجزائر ورثت غداة الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، كما أنه كان نظاما قائما على الاقتصاد الليبرالي لا يخدم التطلعات الجديدة المتمثلة في بناء مجتمع يسير على طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية<sup>2</sup>، وقد أحدثت بعض التغييرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي:

- **تغييرات مالية:** تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup>مليلة زغيب، حياة نجا، النظام البنكي الجزائري- تشخيص الواقع و تحديات المستقبل - ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف، 2004، ص98.

<sup>2</sup>بوعتروس عبد الحق، المدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص08.

<sup>3</sup>سعيداني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، جيجل، ماي 2005، ص3.

- **تغيرات سياسية واقتصادية:** تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة والتطلع لبناء الشراكة والانفتاح على العالم الخارجي؛<sup>1</sup>

- **تغيرات قضائية:** تمثلت في تغيير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل.<sup>2</sup>

## 1-2 مرحلة إقامة جهاز مصرفي وطني (1962-1967)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على تشكيل النظام المصرفي وذلك من خلال إضفاء سيادة على المؤسسات المالية الكبرى، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء:

1- **الخبزينة العمومية:** تأسست الخبزينة في 08 أوت 1962 وأسندت لها المهام التقليل مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض الاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

2- **البنك المركزي:** تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963م وفقا للقانون رقم 62-149 المصادق عليه من طرف المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي.<sup>3</sup>

3- **الصندوق الجزائري للتنمية:** تأسس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 6-165 في 07 ماي 1963 ومنح صلاحيات واسعة، منها تعبئة المدخرات المتوسطة والطويلة الأجل وتمويل الاستثمارات الإنتاجية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية تحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل.<sup>4</sup>

4- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** تم تأسيسه في 10 أوت 1964، بموجب القانون رقم 64-227 منح القروض فقد أسندت له مهمة تمويل ثلاث عمليات وهي: تمويل البناء، الجماعات المحلية، العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.<sup>5</sup>

5- **البنك الوطني الجزائري:** تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية إضافة إلى مهام أخرى منها تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان القصير والمتوسط، إقراض المؤسسات والمنشآت الصناعية العامة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> سعيداني محمد، مرجع سبق ذكره، ص3.

<sup>2</sup> تشام فاروق، بحث حول أهمية الإصلاحات المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، جامعة وهران، 2002، ص4.

<sup>3</sup> محفوظ لعشيب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص30.

<sup>4</sup> شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص182.

<sup>5</sup> بخزار فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005، ص34.

<sup>6</sup> عبد الرزاق عبد السلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص127.

6- **القرض الشعبي الجزائري**: تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967م، وهو بنك ودائع عمل على إعادة الأنشطة التي كانت تقوم بتمويلها بعض فروع البنوك الأجنبية كالصناعات التقليدية الحرفية، السياحة، الفنادق، قروض للمجاهدين والبيع بالتقسيط.<sup>1</sup>

7- **البنك الخارجي الجزائري**: تأسس بموجب المرسوم 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 برأسمال قدر 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم خمس بنوك، حيث أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970 وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض.<sup>2</sup>

## 2- دور الجهاز المصرفي

- لقد أوكلت الجهاز المصرفي مهمتين أساسيتين هما:<sup>3</sup>

- **تمويل الاقتصاد الوطني**: النظام المخطط مركزيا يفترض إقامة مشاريع ضخمة، هذه الأخيرة تتطلب تمويلا مستمرا، ويقع على عاتق الجهاز المصرفي تمويل هذه المخططات والبرامج بالتوازي، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي تعبئة الادخارات وتوزيعها ما بين الأعوان الاقتصاديين الذين هم في وضعية احتياج للتمويل وذلك تبعا للأهداف العامة للتنمية.

- **تحقيق الرقابة**: لقد أعطى المشرع للمؤسسات البنكية صلاحية مراقبة المشاريع التي قامت بتمويلها والتي تدخل في إطار الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، أي أن الجهاز المصرفي يلعب دورا مهما يتمثل في مراقبة ومتابعة تحقيق المشاريع الاستثمارية.

وفي الأخير يمكن القول أن الجهاز المصرفي يمارس دورا بارزا في الحياة الاقتصادية فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصاد الوطني.<sup>4</sup>

## 3- عوائق الجهاز المصرفي في الفترة من (1962-1970)

في ظل هذه الفترة التي سبقت الإصلاحات، وجدت المصارف الجزائرية نفسها تابعة لوزارة المالية لا تمارس عملها كمؤسسة اقتصادية، مما أدى إلى فقدان البنك المركزي سلطته كذلك البنوك ووضع السياسة النقدية،

<sup>1</sup> صوفان العبد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 04.

<sup>2</sup> بعلبي حسني مبارك، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 63.

<sup>3</sup> باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اقلي محند أولحاج، الجزائر، 2013-2014، ص 7.

<sup>4</sup> فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرة وتطبيقات، ط1، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013، ص 54.

من جانب آخر لم تحترم المصارف التجارية مبدأ التخصص في العمليات المصرفية فمثلا البنك الوطني الجزائري تخصص في عمليات التمويل المحلية، كان يقوم بممارسة نشاطات مع القطاع الخارجي ونظرا للعجز الكبير الذي تحققه المؤسسات العمومية والتي كانت تعاني من اختلالات في بنيتها منذ البداية،<sup>1</sup> فإن مواصلة التمويل يتطلب اللجوء المتزايد إلى سلطات البنك المركزي الجزائري وإلى الاستدانة الخارجية ولم تمارس المصارف الرقابة الفعلية في استعمال القروض الممنوحة نظرا لضخامة المشاريع وتعقدتها وفي هذه الظروف بات من الضروري القيام بإصلاحات جذرية وتجلى هذا من خلال إصلاحات (1970-1971).<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي 1971

بدأت فترة الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري بحلول 1971 وذلك بغية السير الحسن للسياسات المالية والنقدية، خاصة أمام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وزيادة متطلبات تمويلها على الخزينة العمومية وبذلك يهدف الإصلاح إلى إعادة النظر في قنوات التمويل ولقد حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة.<sup>3</sup>

#### 1-المبادئ والأسس العامة للإصلاح

##### 1-1 مبدأ مركزية الموارد المالية

اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يستلزم عليها معرفة حجم الموارد المالية، ويتطلب ذلك حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزينة الدولة والبنوك التجارية للاستعمال الأمثل لها، فقد عملت الخزينة على جمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية البترولية وغير البترولية وكانت الخزينة تجبر المؤسسات العامة على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، على أن تضع المؤسسات العامة فائضها المالي باسمها الخاص في الخزينة العامة بحيث يمنع التمويل الذاتي للمؤسسات العامة، و بما أن البنوك التجارية هي الأخرى بنوك عامة فإن الدولة هي التي تقوم بتوزيع الموارد المالية التي جمعتها على البنوك.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص135.

<sup>2</sup> فادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص67-68.

<sup>3</sup>الظاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 191.

<sup>4</sup>صالح مفتاح، النقود والسياسية النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص224.

## 1-2 التنوع المخطط الائتمان

إن نظام التخطيط يحدد الأهداف ويقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المتبعة في الخطة، بحيث نجد بأن السلطات قامت بتنظيم لوساطة المالية عن طريق التخطيط وتوزيع الائتمان فحددت مهام البنوك والخزينة العامة وقسمت الاستثمارات إلى استثمارات عامة واستثمارات منتجة. فوجد الاستثمارات العامة يتم تمويلها عن طريق الخزينة العامة للدولة أما بالنسبة للاستثمارات المنتجة فتدخل الخزينة بصفة غير مباشرة، فإذا كانت هذه الاستثمارات طويلة الأجل يتم تمويلها على حساب الخزينة، أما إذا كانت هذه الاستثمارات متوسطة أو قصيرة الأجل يتم تمويلها عن طريق البنوك وبذلك أسندت الوساطة المالية إلى البنوك بالمفهوم الضيق، كما أن البنوك تتولى منح قروض قصيرة الأجل على حساب مواردها الخاصة وتقوم بتمويل قطاعات محددة، وهي ملزمة قانونياً باحترام هذا التخصيص. ويتم توزيع الموارد بتحديد مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية، يعتمد هذا المبدأ على الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض<sup>1</sup>. حيث حاولت السلطات مراقبة استعمال هذه الأموال وتوجيهها حسب الأهداف المسطرة في الخطة وأسندت هذه الوصية إلى البنوك التجارية كونها تمثل قناة بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وبين المؤسسات العامة من جهة أخرى. فالبنوك تتمتع بموقع استراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تمثل القناة التي تمر بها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع، وألزمت هذه الأخيرة على تقديم تقارير تتضمن استعمالات المؤسسات العامة لأموال سواء بالعملة الأجنبية أو المحلية ويتم هذا المبدأ من خلال<sup>2</sup>:

أ- **التوطين البنكي**: يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد من بين البنوك التجارية الثلاثة، حيث يمكنها متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات. ويتم توزيع الموارد بتحديد خطة أهداف معينة، وبالموازاة تحدد أيضا الخطة المالية (أي توجيه الموارد المالية المتاحة لإنجاز هذه الأهداف)، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك<sup>3</sup>.

**الحساب الأول**: يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار، بحيث تقوم البنوك بمنح هذه القروض للمؤسسات العمومية التي تحصلت على تسجيل المشروع في الخطة وبعد تقديم خطة التمويل التي تحضرها البنك المركزي للتنمية، وهذه القروض مضمونة بحسن نية الدولة، تلتزم بموجبها الخزينة بكفالة هذه المؤسسات بالنسبة لهذا النوع من القروض، وتقوم مبدئياً بالتسديد في حالة عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها.

<sup>1</sup> هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: مناقسة، مخاطر وتقنيات"، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005، ص13.

<sup>2</sup> كربولي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص4.

<sup>3</sup> بعلي حسني مبارك، مرجع سبق ذكره، ص65.

**الحساب الثاني:** خاص بتمويل نشاطات الاستغلال، بحيث تقوم البنوك التجارية بحد ذاتها بمنح هذه القروض بعد أن تقدم لها المؤسسات المعنية مخططا سنويا تقديريا للتمويل، ويكون للبنك الحق في إدخال تعديلات على هذا المخطط كما له الحق في المصادقة على بداية التنفيذ.

الجدير بالذكر أن هذا النوع من القروض غير قابل للتعبئة لدى مؤسسة الإصدار.<sup>1</sup>

**ب-إلغاء التمويل الذاتي:** حيث منح التمويل الذاتي للاستثمارات سواء داخل أو بين المؤسسة وهذا بهدف مركزة الموارد من طرف البنوك وإجبار المؤسسات العمومية على دفع أو تسديد نفقاتها من خلال التحويلات والشيكات البنكية.<sup>2</sup>

**ج-الحصول على تصريح من البنك المركزي:** لا يمكن للمؤسسات العمومية الحصول على قروض خارجية حتى تحصل على موافقة البنك المركزي، وذلك حتى تتمكن من تخفيض التكاليف هذا النوع من القروض.

**د-إجمالي المؤسسات المشاركة في ميزانية الدولة:** إضافة إلى إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات وكذا منع التعامل بين المؤسسات قد كلفت المؤسسة بالمشاركة بفوائضها المالية وهذا نهاية كل ثلاثي.

كما انبثق على هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما:

**1-مجلس القرض:** تأسس مجلس القرض بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 وحسب المادة ينص على "يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتخلص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض".

وقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية:

حسب المادة الرابعة: "المساعدة على تعزيز علاقة القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية والبلاد وتشجيع تمويل المصارف للمشاريع الاقتصادية في البلاد"<sup>3</sup>

حسب المادة الخامسة: "تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقرض"

حسب المادة الثامنة: "الدراسات المتعلقة بسياسة القرض والنقود، والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج الاقتصاد الوطني".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص182.

<sup>2</sup> ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2009، ص 77.

<sup>3</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسية النقدية، مرجع سبق ذكره، ص230.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسية النقدية، مرجع نفسه، ص231.

## 2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية

نصت المادة 09 من الأمر 71-47 المؤرخ في 30/06/1971 على تأسيس اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية ترأسها وزارة المالية وتقوم بتقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات المرتبطة بهذه المهنة، كما عملت اللجنة على تسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية واقتراح جميع المقاييس التي تخص سرعة تنفيذ الخطط الاستشارية وتحقيق المراقبة الفعالة وتوجيه الموارد المتاحة تبعا لتوازن النظام المالي في ميدان التسيير المصرفي والرقابة، هذا بالإضافة إلى دراسة اقتراح التدابير الكفيلة بتنفيذ المصالح المصرفية، وتوحيد المناهج الحسابية والإدارية، والإجراءات الإحصائية والتقنيات الخاصة بتقدير حاجيات التمويل التي تهم المؤسسات المالية المستقبلية، فضلا عن دراسة حسابات وميزانيات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية.<sup>1</sup>

إن الإصلاح المالي لسنة 1971 كان يهدف إلى وضع إطار مرجعي يسمح للقطاع المصرفي لتحكم في جميع التدفقات النقدية أظهر عدة عيوب وتناقضات، مما انعكس سلبا على المؤسسة في محاولة لإعادة هيكلية القطاع البنكي المنشأ حديثا قصد التحكم جيدا في التدفقات.

- بالنسبة للمؤسسات العمومية: نسبة استنادة مرتفعة؛

- عدم القدرة على الوفاء؛<sup>2</sup>

- عجز هيكل في التسيير؛

أما البنوك فقد وجدت نفسها في وضعية صعبة نتيجة لظهور مخاطر عدم التسديد خاصة القروض قصيرة الأجل وهذا راجع إلى انعدام معايير منح الائتمان ونقص الخبرة، إضافة إلى غياب سياسة قرض واضحة، وهذا راجع إلى سياسة البنوك التي كانت تمحور حول النفقات العمومية والرقابة على القروض الممنوحة مع إهمال نسبي لتعبئة الموارد، نظرا لإمكانية إعادة الخصم، إضافة إلى هذا فقد كان دور البنوك في الرقابة دون المستوى نظرا لضعف طرق جمع المعلومات. وفي أوائل الثمانينات كان القطاع المصرفي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذا كان يعمل في واقع الأمر كأداة لتحقيق استثمارات القطاع العام، ولم تمارس البنوك أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع الأسر وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية مذكورة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005، ص120.

<sup>2</sup> بودرع لطفى، تحليل عرض النقود في الجزائر 1990 إلى 2008، مذكورة ماجيستر غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2010، ص116.

<sup>3</sup> أحمد لعماري، تطوير النظام المحاسبي المصرفي لترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية للجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص192.

ونظرا للصعوبات والمشاكل التي عرفها القطاع الاقتصادي بشكل عام وفشله في تحقيق الأهداف المسطرة، كان من الضروري إعادة النظر في التنظيم الاقتصادي وطبيعة وشكل الاستثمارات، وفي هذا الإطار جاء ضمن قانون المالية لسنة 1982 تكليف الخزينة العمومية بتمويل الاستثمارات الاستراتيجية، وبالنسبة لباقي الاستثمارات تتكفل بها البنوك التجارية أخذا بعين الاعتبار المردودية المالية للمؤسسات الطالبة لتمويل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال قانون البنك والقرض لعام 1986

شهدت الفترة الممتدة من 1986-1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية والمالية لتحضيرها للتوجه نحو اقتصاد السوق، وقد تجسد ذلك في القيام بتعديلات في النصوص التشريعية والتنظيمية حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14/08/1986 وهو قانون خاص بنظام البنوك وشروط الإقراض وقد ظهر نتيجة لإهمال الادخار الخاص والاعتماد على الادخار العمومي حيث حولت البنوك التجارية إلى غرف تسجيل ومحاسبة التيارات المالية ما بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية كما أصبحت البنوك التجارية أداة تنفيذ أهملت وظيفة الوسيط المالي وأدى هذا إلى انعدام معدلات الفائدة في السياسة الاقتصادية.<sup>2</sup>

#### 1- مضمون القانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986

صدر القانون البنكي لسنة 1986 في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر آنذاك تتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية والتوجه نحو اقتصاد السوق ومنح هذا القانون للبنوك نمطا جديدا في إدارة وتقديم القروض، فاستعادت بموجبه البنوك مسؤوليتها عن متابعة استخدام القروض الممنوحة إلى جانب دراسة الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية التي تحصل على القروض واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتقليل من مخاطر عدم سداد، كما تستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية حيث كلف بإعداد وتسيير أدواتها<sup>3</sup> فقد جاء هذا القانون البنكي بعدة تغييرات على مستوى هيكل النظام المصرفي الجزائري تبعا للتوجه نحو اقتصاد السوق كما يلي:

<sup>1</sup> عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية و متطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص88.

<sup>2</sup> أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993، ص70.

<sup>3</sup> فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص149.

• **البنك المركزي:** لقد كيف المشروع في إطار القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض للبنك المركزي على أنه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تمارس العمليات المصرفية فيه حيث يبقى رأسماله الاجتماعي ملك للدولة.<sup>1</sup>

ويهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

أ- **المجلس الوطني للقرض:** يشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار اختيار الاقتصاد الوطني وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضع النقدي للبلد، المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية، تجدر الإشارة إلى أن المجلس عمل تحت وصاية وزارة المالية.<sup>2</sup>

ب- **اللجنة التقنية للبنك:** يرأس اللجنة التقنية للبنك محافظ البنك المركزي، واللجنة المكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعا لسلطات المراقبة المخولة لها، وتهدف الصلاحيات المخولة للجنة تشجيع الادخار ومراقبة وتوزيع القروض.<sup>3</sup>

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي يضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وأوكل له دور أكثر فعال واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛

- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد لمدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛

- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

## 2- مضمون القانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988

<sup>1</sup> HENNICHE FAIZA , le management dans les banque publiques algériennes, mémoire en magister en science comiciales, université d'Oran Es-senja,2007,p33.

<sup>2</sup> جازية حسيني، خصوصة البنوك في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2008-2007، ص104.

<sup>3</sup> بعلي حسني مبارك، مرجع سابق ذكره، ص68.

لم يخل قانون 1986 من العيوب فلم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 ويهدف قانون 88-06 إلى وضع المؤسسة كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الاستقلالية الضرورية حيث أبعد هذا القانون الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة<sup>1</sup>، بالرغم من بقائها مالكة ومساهمة بجزء من رأس المال في هذه المؤسسات، أما الجزء الآخر الباقي فتمتلكه المؤسسات الاقتصادية العامة الأخرى، المساهمة والتي تتولى مسؤولية إدارة هذه المؤسسات تمتلك كل رأس مال المؤسسة<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي<sup>3</sup>:

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والمحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه؛
  - يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية؛
  - وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية؛
- إن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988، في إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك التي أصبحت تسيير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، على أساس أن هذا قانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية. وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية، وفي ذات الوقت ألغي التوطن الإجباري الوحيد كما تخلت الخزينة العامة عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية، ليوكل ذلك للنظام المصرفي، فكان هذا انطلاقا لظهور قواعد جديدة في التسيير الاقتصادي تفصل بين دور الأعوان الاقتصادية ودور الدولة في تعبئة وتمويل وتراكم رأس المال ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006، ص 334.

<sup>2</sup> فائزة لعراف، نظرية نقدية وأسواق رأس المال، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة 1، الجزائر، 2016، ص 165.

<sup>3</sup> رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 299.

<sup>4</sup> بعزوز بن علي، كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 495-496.

## المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 عقب الإصلاحات والتعديلات التي حدثت بعد القانون المصرفي بعد عام 1986 والتي اتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، خاصة منها الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولذلك جاء قانون 90-10 الذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية لإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلى أنه حمل معه أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90-10

رغبة من السلطات في تفادي سلبية المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات، وتماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض الذي أعاد تعريف لهيكل النظام المصرفي الجزائري، وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول في مختلف بلدان العالم لاسيما المتطورة منها. حيث ظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد والإجراءات، أو على مستوى التعامل والميكانيزمات. فضلا عن تغيير المفاهيم وتحديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة، ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق. فبعد التطرق لإصلاح سنة 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية) ، وبعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسة إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض<sup>2</sup> يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطوق تحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع قانون النقد والقرض للنظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام صرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص233.

<sup>2</sup> Samir Bellal, La Régulation Monétaire en Algérie (1990 – 2007), Revue du chercheur N° – 08/2010, p2.

وفق جدول يمتد على 15 سنة و إلغاء الاكتتاب إجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي سير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.<sup>1</sup>

### 1-المبادئ العامة لقانون النقد والقرض

لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر، ومن أهم مبادئه ما يلي:

### 2-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

في النظام الاقتصادي السابق للإصلاحات الذي كان يعتمد على التخطيط المركزي للاقتصاد كانت القرارات الحقيقية التي تترجم في الخطة، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، حمل قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها.<sup>2</sup>

### ثانيا: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

كانت الخزينة تلجأ غالبا إلى النظام المصرفي لتمويل نفقاتها عن طريق ما يسمى بعملة القرض مما كان يتسبب في إحداث عملة جديدة، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجه وفي إطار القانون الجديد لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان في السابق ليتم بذلك الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية، وأصبح تمويل عجز الخزينة قائم على بعض الشروط.<sup>3</sup>

### ثالثا: الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات للمؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل وتفتن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد يبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة

<sup>1</sup> باكور حنان، مرجع سبق ذكره، ص14.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 344.

<sup>3</sup> بظاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص160-161.

من طرف الدولة، وإبتداءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.<sup>1</sup>

#### رابعا: إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

حيث كانت السلطة النقدية ممثلة في عدة مستويات على مستوى البنك المركزي وعلى مستوى كل من وزارة المالية والخزينة فألغى قانون النقد والقرض هذا التعدد بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة سميت بمجلس النقد والقرض.<sup>2</sup>

#### 2- أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض 90-10 إلى تحقيق ما يلي:<sup>3</sup>

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي؛
- الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام؛
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي، وبورصة القيم المنقولة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- سد الفراغ القانوني، حيث لأول مرة ورد قانون عضوي متماسك ووارد في وثيقة واحدة.<sup>4</sup>

#### 3- هيكل الجهاز في إطار قانون النقد والقرض

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل القطاع البنكي الجزائري، شملت البنك المركزي والبنوك التجارية، إضافة إلى دخول البنوك الخاصة والأجنبية، واستحكمت أجهزة جديدة للرقابة.

#### 3-1 بنك الجزائر (البنك المركزي)

وفقا للمادة 11 منه، عرف قانون النقد والقرض البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما أصبح هذا البنك يسمى "بنك الجزائر" منذ صدور القانون.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 197- 198.

<sup>2</sup> عبد الرزاق سلام، مرجع سبق ذكره، ص 110

<sup>3</sup> إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 153.

<sup>4</sup> عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، طبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2013، ص 276.

<sup>5</sup> قانون رقم 10/90، المتعلق بالنقد و القرض، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990، بالمادة 11.

وانطلاقاً من هذا التعريف فإن بنك الجزائر يتميز حسب قانون النقد والقرض بما يلي:<sup>1</sup>

- يخضع بنك الجزائر لقواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً لكنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري.
- يحدد رأسماله من طرف القانون، ويخصص اكتتابه للدولة كلية.
- يمكنه توظيف أمواله الخاصة في بعض العمليات، بشرط ألا تتعدى نسبة هذا التوظيف 40 من إجمالي الأموال، ومن بين هذه العمليات ما يلي:

- السندات التي تصدرها المؤسسات المالية أو الدولة؛
  - الأموال غير المنقولة؛
  - عمليات التمويل ذات الطابع الاجتماعي أو الوطني؛
  - شراء وبيع واستبدال العقارات؛
  - يمكنه فتح فروع، أو اختيار مراسلين أو ممثلين له في أي مكان من التراب الوطني.
- وهكذا استرجع البنك المركزي (بنك الجزائر) استقلاليته عن السلطات العمومية، وكامل صلاحياته في استخدام وتسيير السياسة النقدية.

### 3-1 إدارة بنك الجزائر

يشرف على تسيير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ بمساعدة ثلاث نواب ومجلس النقد والقرض.

#### - المحافظ ونوابه

يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة ثلاث سنوات وخمس سنوات على التوالي، وهي قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم أيضاً بمراسيم رئاسية ويكون ذلك ما سبب عجز صحي أو حصول خطأ فادح. وتتمثل المهام الرئيسية للمحافظ ونوابه فيما يلي:

- إدارة أعمال بنك الجزائر فيما يتعلق مثلاً باتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى؛
- التوقيع باسم بنك الجزائر، وتمثيلاً لدى السلطات العمومية، أو البنوك المركزية التابعة لدول أخرى وكذا الهيئات المالية الدولية؛
- تقديم المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بالنقد والقرض، أو التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> قانون رقم 10/90، مرجع نفسه، المواد: 12، 13، 14، 15، 16، 17.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

**- مجلس النقد والقرض**

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من أهم الأمور التي جاء بها قانون النقد والقرض، بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه، والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها.

ويتألف مجلس النقد والقرض من الأعضاء التالية:

- المحافظ كرئيس للمجلس؛

- نواب المحافظ كأعضاء؛

- ثلاثة موظفين سامين يعينون بموجب مرسوم صادر عن رئيس الحكومة، كما يتم تعيين ثلاثة مستخلفين لتعويض هؤلاء الأعضاء الثلاثة (الموظفين).

وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس النقد والقرض في وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد.<sup>1</sup>

**3-1-2 مراقبة بنك الجزائر**

يتولى مراقبة البنك مراقبان يتم تعيينهما بمرسوم صادر عن رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير المالية، ويتم اختيار هذين المراقبين من ضمن الموظفين السامين في السلك الإداري للوزارة المكلفة بالمالية، بشرط أن يتمتع كل منهما بكفاءات عالية خاصة في المجال المحاسبي.

وتتمثل مهمة المراقبين في مراقبة كافة أعمال البنك، إضافة إلى تقديم تقرير حول حسابات السنة المالية المنقضية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي انتهاء السنة المالية ويرفع هذا التقرير إلى وزير المالية مع تسليم نسخة منه إلى المحافظ.<sup>2</sup>

**4- البنوك والمؤسسات المالية****4-1 البنوك التجارية**

بموجب المادة 114 من قانون النقد والقرض، تعتبر البنوك التجارية " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموضوعة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون"، وتنص هذه المواد على أن العمليات الأساسية التي تقوم بها البنوك التجارية هي:

- جمع الودائع من الجمهور، مع إمكانية توظيفها الحساب البنك بشرط إعادتها؛

- منح القروض؛

<sup>1</sup> قانون رقم 10/90، المتعلق بالنقد والقرض، من المادة 32 إلى المادة 50.

<sup>2</sup> بوحالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص123.

- توفير وسائل الدفع اللازمة، ووضعها تحت تصرف الزبائن إضافة إلى السهر على إدارة هذه الوسائل.

#### 4-2 المؤسسات المالية

عرفت المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور"، وهذا يعني بأن المؤسسات المالية يمكنها أن تقدم قروض على غرار البنوك التجارية، لكن دون الاعتماد على أموال الغير (ودائع الجمهور)، حيث تعتمد هذه المؤسسات في منح القروض، على رأسها بشكل أساسي.<sup>1</sup>

#### 4-3 البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية

سمح قانون النقد والقرض للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، بأن تفتح فروعها لها في الجزائر تخضع لقواعد القانون الجزائري، ويتم ذلك تحت الشروط التالية:

- يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاصة يمنحه مجلس النقد والقرض؛
- يجب أن يكون رأس مال هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية موازيا -على الأقل -لرأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.<sup>2</sup>

#### 4-4 المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (90-10)

من المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض:

- البنوك الخاصة الجزائرية: مع نهاية 2001 فإن البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي:
- بنك الخليفة وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/07/24؛
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم اعتماده في 1998/09/24؛
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم اعتماده في 2000/10/30؛<sup>3</sup>
- البنوك الخاصة الأجنبية

لابد من الإشارة أن مجلس النقد والقرض قام باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كما يلي:

- سيتي بنك (cite Bank) وذلك بتاريخ 1998/05/18؛
- البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 1998/09/24؛
- ناتسكي أمانة بنك (Natexis Amane Banque) وذلك بتاريخ 1999/10/27؛
- الشركة العامة (Société général) وذلك بتاريخ 1999/11/04؛

<sup>1</sup> قانون النقد والقرض، المادة 115.

<sup>2</sup> بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>3</sup> مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- البنك العربي (Arab Bank) وذلك بتاريخ 2001/10/15؛
- البنك الوطني لباريس (BNP paribas) وذلك بتاريخ 2002/01/31؛
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي وتم اعتماده في 1990/11/03.<sup>1</sup>
- المؤسسات المالية
- يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي:
- البنك الاتحادي (Vnion Bank) وذلك بتاريخ 1995/05/07؛
- السلام (Salem) وذلك بتاريخ 1997/06/28؛
- فينلاب (Finalep) ذلك بتاريخ 1998/04/06؛
- مونا بنك (MonaBank) وذلك بتاريخ 1998/08/08؛
- البنك الدولي الجزائري (Algerien Fntemational Bank) وذلك بتاريخ 2000/02/21؛
- سوفيناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 2001/01/09؛
- القرض الإيجاري العربي للتعاون وذلك بتاريخ 2002/02/20.

### المطلب الثاني: أزمة البنوك الخاصة في الجزائر

شهدت الجزائر عدة أزمات مالية منذ الاستقلال كان أشهرها: أزمة بنك الخليفة، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري سنة 2003<sup>2</sup>

**1- أزمة بنك الخليفة:** أنشأ بنك الخليفة بتاريخ 27 جويلية 1998 برأس مال قدره 5 مليون دينار جزائري، وبتسعة مساهمين جزائريين ينشطون في القطاعات الصناعية والتجارية، وكان يمتلك حوالي خمس فروع عند إنشائه، ليصل عددها سنة 2001 إلى 24 فرعا ووكالة، وسيطر البنك على الساحة المصرفية الوطنية بفعل سياسته القائمة على رفع معدلات الفائدة - إلى درجة أنها فاقت في أحيان كثيرة الحدود القانونية المسموح بها مما جعل بنك الجزائر يوجد له عدة تحذيرات بهذا الخصوص فاجتنب بذلك أحجاما كبيرة من الموارد الادخارية خاصة من بعض المؤسسات والهيئات ذات الطابع العمومي، هذه الوضعية شجعت البنك على الدخول في عمليات تمويل غير مبرمجة ومنح قروض بدرجة عالية من المخاطر، وتضخيم أصوله المالية من خلال الدخول في عمليات التجارة الخارجية والصرف، في الوقت الذي كان فيه تسيير البنك يفتقد للكفاءة

<sup>1</sup> Rapport annuel de la banque d'Algérie 2007

<sup>2</sup> ساحلي لزهري، عولمة النشاط المصرفي وإعادة تأهيل المنظومة المصرفية-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، 2015-2016، ص ص 303-304.

اللازمة هذه الظروف مجتمعة أفقدت البنك ملاءته المصرفية، بدليل أن حسابه الجاري لدى بنك الجزائر كان يعرف عجزا مفرطا في السيولة وهو ما أدى إلى الإعلان عن حالة توقفه عن الدفع لأن التزامات المستحقة عليه لا يمكن تليتها، وتاليا تمت تصفيته مما خلق نتائج سلبية على المودعين الصغار والكبار، والمؤسسات الخاصة والعامة التي أودعت أموالها لديه، وفي النهاية تأثر النظام المصرفي الجزائري كثيرا بسبب هذه الأزمة حيث تشير الإحصائيات المتوفرة بهذا الخصوص إلى خسائر كانت الخزينة العمومية حوالي 1.2 مليار دولار أمريكي، ناهيك عن الأموال الضخمة التي تم تهريبها لسنوات من قبل بارونات الفساد في الجزائر، وإيداعها في بنوك أجنبية بواسطة معاملات مشبوهة تمت من خلال بنك الخليفة.

**2- أزمة البنك الصناعي و التجاري الجزائري:** أنشأ البنك الصناعي والتجاري الجزائري بتاريخ 28 جوان 1997 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، و على شكل شركة مساهمة، ووصل عدد فروعها في سنة 2001 إلى اثني عشر فرعا، وهو الأمر الذي أثار قلق السلطات النقدية في البلاد ودفع بنك الجزائر إلى مراقبة نشاط البنك بصورة مكثفة ودقيقة، حيث تمت ملاحظة انخفاض حاد في حسابه الجاري لدى بنك الجزائر ما كان ينذر آنذاك بخطر إفلاسه، و فعلا أصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزامات الدفع في غرفة المقاصة لوقوعه في مشكلة الملاءة، وهو ما أدى إلى إفلاسه وتوقيفه عن النشاط في جويلية 2003. وتشير المعلومات والإحصائيات المتوفرة أن البنك كان يقوم بمنح التزامات مالية لعدد من الزبائن فاقت أمواله الصافية بنسبة 25 % وهو ما يؤكد عدم احترامه لقواعد الحيطة والحذر، وأكثر من ذلك كان غالبا ما يتخلف عن تزويد بنك الجزائر بالتقارير المتعلقة بحالته المحاسبية الشهرية، هذا وكشفت عمليات التحقيق التي تمت لاحقا أن البنك لم يحترم القوانين المنظمة للتجارة الخارجية والصراف، حيث كان يقوم بتحويلات كبيرة جدا وبطرق مشبوهة غير عمليات استيراد وهمية ومزورة أدت إلى ثغرة مالية قدرتها الحكومة الجزائرية آنذاك وعلى لسان رئيسها أمام مجلس الأمة في جلسته بتاريخ 08 جوان 2003 بحوالي 07 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>. حيث يعتبر إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12 % عام 2002، وظهرت علامات التفاؤل على المهتمين والمتعاملين الاقتصاديين.

<sup>1</sup> ساحلي لزهري، مرجع سبق ذكره، ص 304.

وقد جاء الإعلان عن إفلاسه البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، أين شهدت الساحة المصرفية الجزائرية تراجعاً، وترزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني<sup>1</sup>.

### 3- أسباب إفلاس الخليفة بنك و البنك الصناعي و التجاري الجزائري

يمكن حصرها فيما يلي:

#### 3-1 العوامل المرتبطة بالإشراف والرقابة

- إن انفتاح القطاع المالي على الاستثمار قد استقطب عددا من المستثمرين الوطنيين والأجبيين، و هذا ما سمح لبعض المستثمرين الذين ليس لهم خبرة كافية في المجال البنكي بالاستثمار في هذا القطاع الحساس، كما أن هؤلاء المستثمرين تميزوا بالجرأة في الاستثمار وتحقيق مصالحهم لا غير، و هذا ما أدى إلى تنمية سريعة للبنوك الخاصة بسبب عدة حوافز أهمها حافز الربح وخاصة لدى بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري، وهو ما يفسر على أنه تغاضي من طرف البنك المركزي<sup>3</sup>؛
- سكوت السلطات النقدية فيما يتعلق بالمخاطر التي يتسبب بها البنوك، يؤكد للجمهور عامة والمودعين خاصة وجود ضمان ضمني، أي تعويض من الدولة وذلك مع غياب صندوق لضمان الودائع شجع البنكين على تقديم قروض خطيرة، فوجود شركة لضمان الودائع هو مؤشر قوي للسلطات الرقابية اتجاه البنوك ولكن إنشاءها جاء متأخرا؛

1- إن تشكيلة اللجنة المصرفية هي قضائية أكثر منها إدارية، فهي ذات طابع تدهيمي تعتمد كثيرا على العقاب وبما أن القطاع المصرفي الخاص لا يزال في طور الإنشاء فإنه يحتاج إلى تشكيلة تساعده على التطور والنمو، لذلك فإن اللجنة المصرفية ستحقق نجاحا أكبر إذا اعتمدت على اقتصاديين ذوي خبرة في هذا المجال من أجل تسيير هذا النوع من البنوك، كما أن إدارة اللجنة المصرفية مكلفة أيضا بالاتصال بمسيري البنوك الخاصة، وبغياب هذه الاتصالات نستطيع تفسير الأمر على أنه ضعف في المهنة المصرفية من أعضاء اللجنة، ولهذا وعلى الرغم من وجود جهاز للرقابة على البنوك مناسبا من وجهة نظر النصوص التشريعية فإنه يعتبر عاجزا عن تحقيق النتائج المرجوة من الرقابة؛

- السلطات العمومية ليست مستعدة بعد التحرير وخاصة في القطاع المالي وهذا ما أدلى به المحافظ السابق في تقريره للمجلس الوطني سنة 2001؛

- عدم تمثيل البنوك الخاصة بشكل جيد على مستوى الهيئات النقدية: حيث أن معظم رؤساء هذه الهيئات مدراء ومسؤولون سابقون في البنوك العمومية، الأمر الذي جعلهم يهتمون فقط بالبنوك العمومية، كما لم

<sup>1</sup> خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة منتوري-قسنطينة، 2011، ص ص 170-171.

تتح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة في المساهمة في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى عدم تمكينهم من أن يكونوا أعضاء في هيئات الرقابة والهيئات الأخرى، ومنحهم الفرصة لطرح مشاكلهم وانشغالاتهم من أجل الوصول إلى تكوين نظام مصرفي منسجم وأكثر صلابة تسوده المنافسة وذلك ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

### 3-2 عوامل مرتبطة بسوء التسيير

من بين الملاحظات الأولى لبنك الجزائر حول نشاط الخليفة بنك والبنك الصناعي والتجاري الجزائري هو سوء التسيير هذا في تقصير المسؤولين، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في هذه الأزمة مثل: العجز عن تقييم أخطار القرض، الضعف الشديد في تنوع المحفظة وتمويل الاستثمارات بالإضافة إلى بعض العمليات المخالفة للقانون والتي لا تدل إلا على سوء التسيير والذي يظهر بمزيد من التفصيل فيما يلي<sup>1</sup> :

1- الاستعمال لمعدلات فائدة تفوق المعدلات المطبقة في البنوك المتواجدة بالرغم من أن هذه النسب لمعدلات الفائدة لم تكن مخالفة للتنظيم المعمول به لأن اللجنة المصرفية لم تثبت ذلك في تقريرها إلا أن عدم التناسب بين الأسعار الفائدة المدنية الدائنة من شأنه أن يسبب مشكل السيولة للبنك، ونشير إلا أن مذكرة اللجنة المصرفية لم تحدد طبيعية الاستثمارات الممولة من تلك الموارد ولكن ذكر أنها ليست مربحة واستفاد منها المساهمون الرئيسيون، وفي الغالب هي مشروعات بطيئة النضج ولا يمكنها أن تحقق عوائد قبل ثلاث سنوات على الأقل؛

2- تمويل العمليات غير المربحة كتمويل النوادي الرياضية ومنح قروض ذات درجة مالية من المخاطر؛

3- عدم احترام إرسال الوثائق والتقارير الدورية إلى بنك الجزائر كما نص قانون النقد و القرض حيث أن بنك الخليفة لم ينشر أية حصيلة خلال عدة سنوات، وهو أول أخذ على السلطات العمومية التي تغاضت على كل التجاوزات المسجلة أما فيها يخص البنك التجاري والصناعي الجزائري فمنذ نشأته لم يرسل بأي تقارير لبنك الجزائر خصوصاً فيما يتعلق بالحالة المحاسبية الشهرية المتعارف عليها والتصريح بقواعد الحذر؛

4- تهريب رؤوس الأموال وتراكم القيم، المنعدمة والمتمثلة في ديون يمكن استردادها.<sup>2</sup>

### 3-3 نتائج أزمة إفلاس البنكين

إن الأزمة التي تسبب فيها هذين البنكين أثرت بشكل كبير على النظام المصرفي وخلفت خسائر كبيرة منها المادية والمعنوية، فالمادية منها هو أن بنك الخليفة كلف الخزينة العمومية 100 مليار دينار جزائري أي

<sup>1</sup> خزندار ورده، مرجع نفسه، ص 172.

<sup>2</sup> وهيبية خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر - حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005، ص 131-132.

حوالي 1.2 مليار دولار. كما قدر عدد المدنيين بالحسابات الفردية 250 ألف زبون، والذين سيعوضون هم الزبائن الذين لا تتعدى ودائعهم 600 ألف دينار جزائري، وقبل أن يستفيق الرأي العام من صدمة الخليفة، كشف الستار عن ثغرة مالية لدى البنك التجاري والصناعي الجزائري قدرت بـ 7 مليار دينار جزائري، أما الخسائر المعنوية فكانت فقدان الثقة في البنوك الخاصة، الشيء الذي كان له الأثر السلبي الكبير، فقد تهافت المودعون لدى البنوك الخاصة على سحب أموالهم.

حتى وإن كان نصيب البنوك الخاصة متواضعا بالمقارنة مع نصيب البنوك العمومية، إلا أن خبر تصفية البنكين أثار فزعا شديدا في وسط المودعين، وبالتالي أدى إلى أزمة ثقة الزبائن في المؤسسات المالية البنكية الخاصة، وقد أدى هذا إلى سعي المودعين إلى سحب أموالهم من معظم البنوك الخاصة وإيداعها في البنوك العمومية، لأفضلية هذه الأخيرة باستفادتها من ضمان الدولة، وبالتالي الحصول على تعويض من الخزينة إن حصلت ظروف كهذه.

إن حالة هروب السيولة من البنوك الخاصة أدت إلى عدة مشاكل على مستوى شبابيك البنوك الخاصة الأخرى، التي أقحمت في هذه المشكلة دون أي دخل لها في أساس هذه القضية، انتشرت حالة فقدان الثقة هذه بسرعة في أوساط الساحة المصرفية وكذا الدولية، و نخص بالذكر البنوك الفرنسية والتي كان لها تعاملات في عمليات جارية و خاصة المتعلقة بالاعتمادات المستندية لدى هذين البنكين، وكنتيجة لأزمة البنوك الخاصة في الجزائر، و باعتبار هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفي الجزائري ويساهم في التأثير عليه، فإن البنوك الأجنبية أصبحت أكثر تحفظا في التعامل مع البنوك الخاصة الجزائرية الأخرى، خاصة في التجارة الخارجية<sup>1</sup> وقد أثبت الواقع أن التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض المتجسد في الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 لم يمنع إفلاس البنوك وسحب الاعتماد منها بالرغم من أن هذا التعديل ظهر بعد إفلاس بنك الخليفة وبداية الصعوبات المالية للبنك الصناعي والتجاري الجزائري، والذي يظهر تشددا مع المسؤولين في البنوك إذا اثبتت مسؤوليتهم عن أعمال تؤدي إلى الإضرار بالعمل المصرفي وبمصالح المودعين، حيث توالى بعد ذلك سحب الاعتماد من البنوك الخاصة ذات رأس مال جزائري والمتمثلة في : يونيون بنك، البنك الدولي الجزائري والشركة الجزائرية للبنك وأركو بنك ومنى بنك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خزنداروردة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

<sup>2</sup> ناصر سليمان، متطلبات تأهيل المؤسسة المصرفية، العمومية بالجزائر، الأسلوب و المبررات مداخلة مقدمة في ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، أبريل 2006، ص ص 595-596.

## المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد و القرض

## 1- تعديلات سنة 2001

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم (01-01) المؤرخ في 2001/02/27، حيث جاء هذا لتعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل من خلال:

يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ مجلس الإدارة ومراقبان. عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن وظائفهم عدا تمثيل الدولة.<sup>1</sup>

بموجب الأمر (01-01) تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومجلس النقد والقرض هو يكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

## 2- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

أصدرت السلطات (11-03) المتعلق بالنقد والقرض 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذا تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي من هذا التعديل إلى<sup>2</sup>:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية؛
- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل لي تداول المعلومات المالية؛

<sup>1</sup> إلهام طرادة مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2016، ص 15.

<sup>2</sup> الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 2003/03/27.

- تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منع الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.<sup>1</sup>

### 3-تعديلات سنة 2004

القانون رقم (01-04) الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض (90-10) حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك بـ 500 مليون دينار جزائري، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار وبـ 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكّم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي أمر ضروري ومهم إلا أنه لم يجد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال من خلال التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة للوزير المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمات التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة لوحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها.<sup>2</sup>

### 4-تعديلات سنة 2008

قانون 2008/01/08، يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد و ينص على ما يلي:<sup>3</sup>

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين؛
- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد؛
- طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها.

### 5-تعديل قانون النقد والقرض في 2010

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11، المتعلق بالنقد والقرض حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر وتقوي الارساء القانوني

<sup>1</sup> مبروك حسين، المدونة النقدية والمالية الجزائرية، دار هومة للنشر، طبعة أولى، الجزائر، 2004، ص 10.

<sup>2</sup> زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009، ص 79.

<sup>3</sup> زكية محلوس، المرجع نفسه، ص 81.

للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر، خاصة من زاوية مراقبة الخط النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار. وإثر ذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمته قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية وعليه، فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر تسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية، في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختيارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدف أفضل رقابة للمخاطر المصرفية وإشراف موجه نحو المخاطر<sup>1</sup> وعموما يمكن تلخيص أهم ما جاء وفق هذا التعديل في النقاط التالية:

- إن المساهمات الأجنبية في البنوك لا يمكن أن يسمح بها إلا في إطار الشراكة علما أن المساهمة المحلية لا تقل عن 51% من رأس المال؛
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس مال أجنبي؛
- أي تنازل عن مساهمات خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس مال أجنبي؛
- أي تنازل عن مساهمات أو حصص في البنوك أو المؤسسات المالية يجب أن يرخص لها سبعا من طرف محافظ بنك الجزائر وفي ظل الشروط المنصوص عليها من طرف مجلس النقد والقرض؛
- تمكن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات؛
- يعمل بنك الجزائر على التأكد من سلامة وسائل الدفع، غير العملة الائتمانية، وكذا إعداد المعايير المطبقة في هذا المجال وملائمتها. يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية عوارض الدفع؛
- يلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد والقرض يوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة وأن تكون هذه الأجهزة ناجعة.<sup>2</sup>

## 6-تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2017

نتيجة الأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، تم استهلاك كافة الاحتياطات العمومية، مما دفع بالخرينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما استفادت الخزينة بالنسبة من

<sup>1</sup> بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد جامعة تلمسان، 2015، ص329.  
<sup>2</sup> الأمر رقم 04-10، المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11-03 والمتعلق بالنقد و القرض.

فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة بالنسبة لسنة 2017 في حاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دج.

قامت السلطات العمومية بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للاستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر لها البلاد، ولهذا قررت الحكومة اللجوء إلى أداة "التمويل الغير التقليدي" أو "التسهيل الكمية" وقصد إدراج هذه الأداة الجديدة تم تعديل قانون النقد والقرض وفق القانون 17-10 الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن المادة 45 مكرر التي تقضي شراء البنك المركزي السندات المالية بصفة مباشرة عن الخزينة بصفة استثنائية ولمدة 5 سنوات، من أجل المساهمة في تغطية نفقات الخزينة، وتمويل الدين العمومي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.<sup>1</sup>

تنفذ هذه الآلية المرافقة برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تقضى في نهاية الفترة المحددة (5 سنوات) كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات وتحديد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم، وحسب الوزير الأول فإن هذه الآلية الجديدة ستعطي فرصة للمستثمرين لرفع قدراتهم من خلال الصندوق الوطني للاستثمار الذي سيمنح قرضا تسدد على مدى 30 سنة، سيتم اعفاؤها من تسديد الفوائد على مدى 5 أو 10 سنوات، كما ذكر وزير المالية بأن التمويل غير التقليدي سيوجه للاستثمار وإعادة شراء ديون سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك من أجل السماح لهاتين الشركتين ببعث مشاريعها.<sup>2</sup>

وتتبعي الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذي يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2، العدد 02، ألمانيا، برلين، 7 فيفري 2018، ص ص 201، 202.

<sup>2</sup> سمير ع، قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ، الضوء الأخضر لبنك الجزائر لاقراض الخزينة العمومية.

<http://www.Amasronline.com/index.plp\2014-81681-2017-10-15-22;consulté de 25-04-2018>.

<sup>3</sup> أبو بكر خوالد، مرجع سبق ذكره، ص 203.

### المبحث الثالث: واقع وآفاق الجهاز المصرفي في المرحلة الحالية

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، إلى جانب البنوك العمومية الستة وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 26 بنك ومؤسسة مالية، ومن التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبحت من الضروريات انتهاز استراتيجيات فعالة لإعادة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لأن الأجهزة البنكية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد العالمي ولأن الأجهزة البنكية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد، لهذا تسعى الجزائر إلى التعجيل بالإصلاح الفعلي والعميق لهياكل وآليات عمل جهاز المصرفي الجزائري في إطار التي يفرضها الاقتصاد الدولي المتغير.

### المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري في المرحلة الحالية

لقد كان لحدود قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكل الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي حيث أنه يتكون من:

**1- بنك الجزائر المركزي:** يعتبر بنك الجزائر من الناحية القانونية مؤسسة عامة وطنية لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي، فهو بنك البنوك وبنك الدولة المقرض الأخير للبنوك وتتمثل مهمة بنك الجزائر بتوفير أفضل الشروط للنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع طاقات إنتاجية الوظيفية.<sup>1</sup>

**2- البنوك التجارية**

**1-2 البنوك التجارية العامة:** وهي البنوك المملوكة بالكامل للدولة وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي حاليا، وتمارس هذه البنوك عملها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، فيما يلي سوف نعرض قائمة لهذه البنوك العامة:<sup>2</sup>

- البنك الوطني الجزائري BNA؛
- القرض الشعبي الجزائري CPA؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛
- بنك التنمية المحلية BDL؛
- بنك الجزائري الخارجي BEA؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP؛
- الصندوق الوطني للتعاون.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 199.

<sup>2</sup> مقرر رقم 01-18 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 2 يناير 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة بالجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018.

2-2 البنوك التجارية المختلطة: في ظل التعديلات على قانون النقض والقرض تم فتح العديد من البنوك المختلطة بالجزائر وذلك للوصول إلى مرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق آليات اقتصاد السوق، حيث تم منح الاعتماد للعديد من البنوك التجارية من طرف مجلس النقد والقرض، والجدول أدناه يبين البنوك التجارية العمومية والمختلطة وحتى الإسلامية العاملة في الجزائر.<sup>1</sup>

### جدول رقم 01: البنوك التجارية الناشطة في الجزائر سنة 2017

البنوك التجارية الناشطة في الجزائر سنة 2017
- البنك الخارجي الجزائري.
- البنك الوطني الجزائري.
- القرض الشعبي الجزائري.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.
- الصندوق الوطني للتعاون.
- بنك البركة الجزائري.
- المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر.
- سيتي بنك الجزائر.
- سوسيتي جينرال بنك.
- البنك المتوسط العام.
- ناتكسيس بنك-الجزائر.
- المؤسسة العامة للجزائر.
- البنك الوطني الباريسي-الجزائر.
- ترست بنك-الجزائر.
- بنك أركو.
- بنك الخليج الجزائر.
- هاوسينغ بنك-الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <http://www.bank-of-algeria.dz>

Consulté le : 25/03/2018

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008، ص07.

**3- المؤسسات المالية:** شهدت الساحة المصرفية الجزائرية إنشاء العديد من المؤسسات المالية بداية من سنة 1995، وهذا في إطار تفعيل القطاع من خلال التوسيع في المؤسسات المالية وضمان ممارسة جميع المعاملات البنكية الحديثة منها والتقليدية بأقصى قدر ممكن، والجدول 02 يبين مجموعة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر في الثلث الأول من سنة 2018.<sup>1</sup>

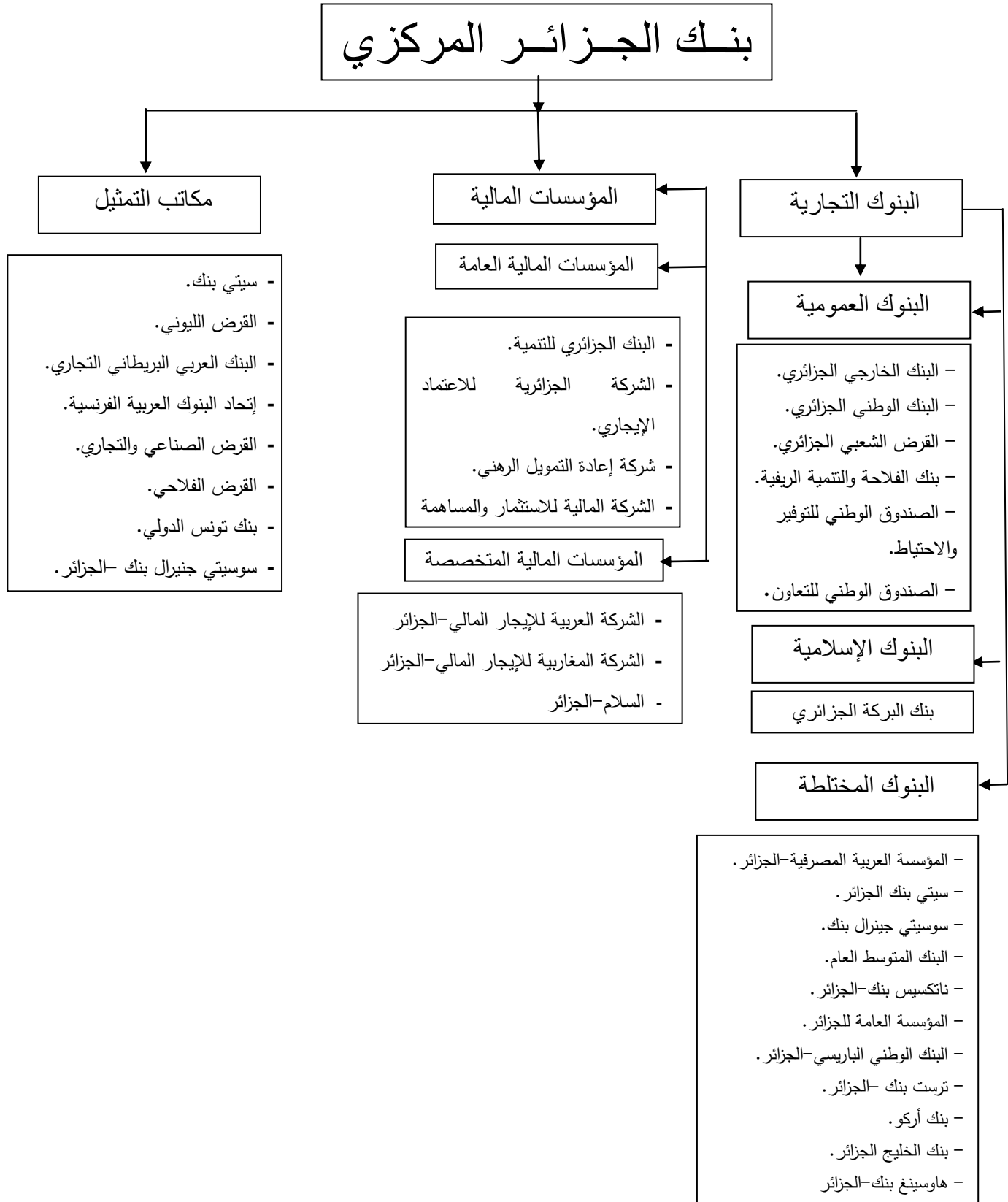
**جدول رقم 02: المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر سنة 2017**

المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر سنة 2017
- البنك الجزائري للتنمية.
- الشركة الجزائرية للاعتماد الإيجاري.
- شركة إعادة التمويل الرهني.
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف.
- الشركة العربية للإيجار المالي-الجزائر
- الشركة المغربية للإيجار المالي-الجزائر
- السلام بنك-الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <http://www.bank-of-algeria.dz>  
consulté le :25/03/2018

<sup>1</sup> KPMG Algérie, le guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012,p17.

شكل رقم (01): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى عام 2017



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <http://www.bank-of-algeria.dz>

consulté le :25/03/2018

## المطلب الثاني: مشاكل الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدها الجزائر في مجالها المصرفي إلا أن هذا الأخير لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للعراقيل التي يواجهها إثر المرحلة الانتقالية التي يمر بها، ويمكن أن تلخيص هذه المشاكل (الصعوبات) التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري في العناصر التالية:

**1- الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية:** تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم، فالبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة وبوضعها بنوكا تجارية فهي تخضع للقانون حول النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة باعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قواعد القانون التجاري ويتسم التشريع البنكي بانعدام الانسجام بين النصوص والتناقض أحيانا ووجود ثغرات قانونية، ينتج عنها صعوبات في تحليل المشاكل القانونية للبنوك، وتضع هذه القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهمة الوحيد والدائن و المدين والفاعل الاقتصادي في آن واحد.<sup>1</sup>

**2- غياب سياسة ادخار محفزة:** ضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، وعليه فإن الأعوان الاقتصادية تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالها مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

**3- عجز الجهاز المصرفي الجزائري على تعبئة الادخار:** يمثل غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال عائقا هيكليا يضاعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل " صناديق التوظيف المشتركة " وفي شكل أسهم " شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير " غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية و سوق البورصة وكذلك سوق للرهن، و اللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنوع أصول وخصوم الاستثمارات وعليه يمكن للوسطاء الماليين أن يحصلوا على مداخيل وعمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية كما يمكن لهذه المواد الجديدة التي يمكن تعبئتها تعوض الموارد الآتية من عملية إعادة التمويل تدريجيا.<sup>2</sup>

**4- علاقة البنوك بالخزينة العامة:** في إطار عمليات التطهير المستمرة التي أقيمت على عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يعترض عملية التسيير فيها ويتقل كاهلها، والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين عاما مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، مما أثار

<sup>1</sup> باكور حنان ، مرجع سابق ص 28

<sup>2</sup> نجيب بوخاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر3، 2003، ص

مشاكل على مستوى ميزانية البنوك وسيولتها، بتجميد أصولها بالنظر إلى آجال السندات ومكونات محافظها، ونجم عن ذلك عجز البنوك في مجال تحليل الأداء والفعالية نظرا للنقص الواضح وغير الكافي في تخصيص المؤونات المقابلة لهذه الحقوق، أضف إلى ذلك أن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـ 5% والذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف.

**5- ضعف تسيير البنوك:** فرض قانون النقد والقرض على النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدود أمام المصارف فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير المصرفي، ويتميز التسيير في البنوك بما يلي:

- ضعف مناهج تحليل درجة الخطر؛
- نظام تفويض الصلاحيات خاضع لترتيب سلمي مفرط؛
- تباطؤ في طرق العمل والإجراءات؛
- ضعف عمليات المراقبة.<sup>1</sup>

في مجال تحليلها للأخطار تواجه البنوك نقص الشفافية والدقة لحسابات المقدمة إليها ولضعفها للتحكم في تقنيات الهندسة المالية، وعدم احترام معايير تسيير القروض البنكية، فعلى سبيل المثال تنص إحدى هذه النسب على أن مبلغ السحب على المكشوف لمؤسسة ما لا يتجاوز شهرا من رقم أعمالها، في حين أن بعضها يعاني سحب على المكشوف هيكليا يوافي السنة من رقم أعمالها، أضف إلى ذلك النقص الكبير للمؤونات، الموجهة لمخاطر القروض وهذا ما يفسر هامشية درجة المخاطر، وكون عدم تسديد المؤسسات العمومية لديونها يدخل ضمن تقاليد التسيير في الجزائر.

<sup>1</sup> باكور حنان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

**6- ضعف تقييم المخاطرة:** تبدو عملية تقييم المخاطرة في البنوك الجزائرية صعبة ومعقدة وذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييرية، و عجز في هيكلتها المالية وبالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسة المصرفية، وسوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، وعدم الاستقرار في محيط المؤسسة العمومية وعجزها عن تحقيق فوائض موجبة، لذا يتعرض المصرف عند ممارسة الوظيفة إلى مخاطر عديدة ومتنوعة مرتبطة بكل من الزبائن والسيولة، ومعدل الفائدة والصرف، ويمكن تسجيل أهم العراقيل التي تواجه المؤسسة المصرفية فيما يخص تقييم المخاطرة ضمن العناصر التالية:

**أولا -عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع:** إن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة المتعلقة بمراقبة مردودية المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر.

**ثانيا -غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة:** في كثير من الأحيان تقوم البنوك بتجاوز حدود النسب المنصوص عليها، وذلك لأن أغلبية المؤسسات المشكلة للقطاع العمومي لا تستوفي شروط البنوك، وتعاني هيكلها المالية من حالة تدهور مستمرة، زيادة على تدخل السلطات العمومية في القرارات المالية.

**ثالثا - عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة المصرفية:** ألزم قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة من بنك الجزائر البنوك الأولية على تحديد مستوى أدنى لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأسمالها المستحق، إلا أن المسيرين في المؤسسات البنكية تعودوا على نمط التدخل النقدي من أجل إنقاذ المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية لذا أصبحوا لا يهتمون كثيرا بالمنفعة التي يدرها رأس المال وغير معنيين بالنتائج المتمخضة عن اتخاذ القرارات التمويلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> باكور حنان، مرجع نفسه، ص 31.

### المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للقطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة

تتموقع الجزائر ضمن محيط دولي يحتم عليها تكيف سياستها الخارجية وفق المعطيات الجديدة للعولمة للقيام بترقية وتطوير اقتصادها الوطني وذلك من خلال تحرير الاقتصاد ورفع القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل تدفق التكنولوجيا والعولمة ورؤوس الأموال والسلع والخدمات لذلك قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي من اجل رفع مستوى الأداء الاقتصادي عن طريق الاستفادة بنقل التكنولوجيا والخبرات وأيضا تقديم طلب العضوية في المنظمة العالمية للتجارة وذلك لتدعيم موقعها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستفادة من مختلف المزايا والاعفاءات والتسهيلات التي تمنحها المنظمة للدول النامية.

**1- الشراكة الأوروبية الجزائرية وآثارها على القطاع المصرفي الجزائري:** تعتبر أوروبا المورد الرئيسي للسوق الجزائرية وذلك نظرا للموقع الجغرافي المميز للجزائر مما أدى إلى خلق علاقات وطيدة بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحرير نظام الاستثمار الأجنبي وحرية إقامة مصارف أجنبية كما نص عليها القانون 10/90 وكرسه 11/3 من خلال ما يلي<sup>1</sup> :

- إمكانية الترخيص بالمساهمة الأجنبية في المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للراعايا الجزائريين؛
- إمكانية منح الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض بفتح فروع في الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية ويخضع هذا الترخيص لمبدأ المعاملة بالمثل؛
- يجب أن تخصص المصارف والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج فروعها في الجزائر مبلغا موازيا على الأقل لرأس المال الأدنى المطلوب تأمينه لدى المصارف والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري. وبهذا لجأت الجزائر إلى مبدأ الشراكة وتعتبر الشراكة نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة

<sup>1</sup> المواد 128، 130، 133 من القانون 10/90.

والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبنية على التعاون الطويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات ومتطلبات المتعاملين.<sup>1</sup>

## 2-آثار الشراكة الأوروبية الجزائرية علما القطاع المصرفي الجزائري

### 1-2 الآثار الايجابية

- يتعامل الاتحاد الأوروبي مع الجزائر باعتباره شريك تجاري هام، الأمر الذي أدى إلى احداث انعكاسات ايجابية تمثلت في توسيع نطاق أسواق المنتجات الجزائرية مما يؤثر إيجابيا على الصادرات الجزائرية نتيجة انخفاض تكاليف العمليات الإنتاجية التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الأسعار وزيادة تنافسية المؤسسات؛<sup>2</sup>
- تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ ساعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للأمن والاستقرار في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص مما قد يشجع في المدى الطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛
- دخول المصاريف الأجنبية إلى الجزائر يؤدي إلى زيادة المنافسة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصارف الجزائرية والاستفادة من الشراكات في مجالات التسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا؛
- تزايد المخاطر على القطاعات المصرفية المحلية في ظل دخول المصارف الاجنبية نتيجة لفتح الأسواق هذا ما يؤدي إلى جعل المصرف المحلية الصغيرة تحت وطأة ضغوط المنافسة، الأمر الذي يدفعها إلى الدخول في عمليات خطيرة قد تؤدي إلى خسارة كبيرة أو حتى الإفلاس؛
- يؤثر تحرير رؤوس الأموال على السياسة النقدية حيث تؤدي تلك التدفقات في العادة إلى زيادة التوسيع النقدي وكذا الزيادة في سعر الصرف الحقيقي مما قد يسبب أزمات فجائية خطيرة؛

<sup>1</sup> بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2009 ص 103.

<sup>2</sup> محمد بوهزة، تحليل الجوانب المالية الاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004 ص 03-02.

- وجود منافسة حادة في السوق الجزائري لصالح المنتجات المصرفية الأوروبية نظرا لتفوقها التكنولوجي وتحكمها في نفقات الإنتاج ووجود إنفاق كبير على البحث والتطوير وهو غير متوفر في المصارف الجزائرية التي تعتمد على التقليد ورخص الاستغلال.<sup>1</sup>

### 3- المنظمة العالمية للتجارة و القطاع المصرفي الجزائري

إن الأزمات التي عصفت بالقطاع المصرفي الجزائري في ثمانينات القرن الماضي حتمت على الدولة الجزائرية اللجوء إلى العديد من الإجراءات فمن بينها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المالية ودخلت في مفاوضات مباشرة مع الصندوق للحصول على المساعدات وقد تم إبرام العقد الأول في 1989 وبعد ذلك تم توقيع العقد الثاني في 1991 و الثالث في 1994 والذي كان مدعما من طرف البنك الدولي للإنشاء و التعمير ويتضمن برنامج التصحيح الهيكلي و الاستقرار الكلي للاقتصاد وقد أودعت ملف العضوية للجات مند سنة 1987 ولكن لم تتحصل على العضوية وذلك نظرا للظروف القاسية التي كانت تعيشها آنذاك ولكن ذلك لم يحد من عزميتها و إصرارها فقد قامت بالعديد من المحاولات من أجل الانضمام وهي تواصل جاهدة إلى يومنا هذا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق سلام، مرجع سابق، ص 127.

<sup>2</sup> عبد الرزاق سلام، مرجع نفسه، ص 131.

## خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل النظام المصرفي الجزائري وتطوره من الاستقلال مع شرح كيفية تكوينه منذ الاستقلال حتى الفترة الحالية، كما تم التطرق إلى مختلف التشريعات و القوانين التي تم إصدارها من أجل الحصول على نظام بنكي جيد. حيث جاءت الإصلاحات النقدية و المصرفية لعام 1986 ثم إصلاحات 1988 و التي كانت بمثابة تمهيد لصدور قانون النقد و القرض (90-10) الذي جاء ليغير بنية القطاع المصرفي الجزائري ويجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق وذلك بإدخال البنوك العامة و المختلطة إلى السوق المصرفية وقد طرأت عليه عدة تعديلات تمثلت في الأمر 01-01 وكذا في 2003، 2010، و2017. إن قيام الجزائر بهذه الإصلاحات تعود إلى الانفتاح الذي عرفته البلاد لمسايرة التحولات والتكتلات الاقتصادية بما في ذلك التوجه نحو عولمة مالية كونها تعد بديلا بقدر ما أصبحت تيارا إجباريا. وبصدد دراسة وتقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري كان لزاما التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بتقييم أداء والمؤشرات المستخدمة فيه، وهذا ما سيتم تناوله في الفصل الثاني.

**الفصل الثاني:**  
**تقييم الأداء المالي**

**تمهيد**

لتقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم ومن خلال ما سبق سوف يتم التطرق إلى تقييم الأداء وكذا بعض النماذج التي يمكن قياس الأداء من خلالها.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول مبحثه الأول نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي، أما مبحثه الثاني فقد خصص لقواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها، وفي مبحثه الثالث تم التطرق إلى بعض نماذج تقييم الأداء التي يمكن قياس الأداء من خلالها.

## المبحث الأول: نظرة عامة حول تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة جيدة ومتطورة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حقته من نتائج وما ضيعته من فرص، إلا عن طريق تقييم أدائها خاصة الأداء المالي، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

#### 1- مفهوم الأداء المالي

**1-1 مفهوم الأداء:** إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة **performer** التي تعني إعطاء وذلك بأسلوب كلي لشيء ما بعد ذلك اشتقت منها لفظة **performance** أعطتها معناها، ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: "أداء مركز ومسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مسؤولية تحقق الأهداف الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك".<sup>1</sup>

كما يعرف بأنه إعطاء الأبعاد الكاملة لشيء ما أما على مستوى التسيير فيعني انجاز العمل المطلوب أو القيام بمهمة تنفيذها على الوجه المطلوب لهذا فهو في الغالب ينسحب على العنصر البشري في العملية الانتاجية باعتباره احد عناصر مدخلاته.<sup>2</sup>

ويرى **weines and mahoney** أن "الأداء هو انعكاس للطريقة التي يتم فيها استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمالية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".<sup>3</sup>

كما يرى **Burland و j.y.Egtem** وآخرون أن "الأداء هو مستوى تحقيق الأهداف وهذا المستوى يقاس باستخدام المؤشرات، حيث ينحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف بغض النظر عن التكلفة أي يبقى في إطار الفعالية".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل عملي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص221.

<sup>2</sup> صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، "ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، ص7.

<sup>3</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل عملي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص221.

<sup>4</sup> A-Burland, j.y.Egtem et autres. Dictionnaire de gestion. Edition Foucher. Paris1995. P271.

ويرى بلمقدم مصطفى وبوشعور راضية<sup>1</sup> أن الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات وليست النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن<sup>1</sup>.

وبشكل عام فإن أداء أي قسم أو وحدة أو شركة يعبر عن الكفاءة والفعالية حيث يظهر بها هذا المركز أمام تحقيق الأهداف المسطرة ويمكن تمثيل الأداء على شكل دالة تشمل كل من المردودية، الانتاجية وقياس الأداء بمختلف أشكاله داخل الشركة واعتبارها عوامل متغيرة تؤثر على الأداء<sup>2</sup>.

### 1-1-1 أنواع الأداء

يمكن تصنيف الأداء حسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف إلى كلية وجزئية إلى<sup>3</sup>:

- **الأداء الكلي:** وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية في تحقيقها، ولا يمكن نسب إنجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، والأرباح والنمو.

- **الأداء الجزئي:** وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة، وينقسم بدوره إلى عدة أنواع باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين، أداء وظيفة الإنتاج وأداء وظيفة التسويق.

### 2- ماهية الأداء المالي

**2-1 مفهوم الأداء المالي:** عند الحديث عن الأداء المالي نجد أنه لا يختلف عن الأداء باعتباره نوعا

من أنواع الأداء التي تسعى المؤسسات للوصول إليه وتحقيقه، فيعرف الأداء المالي بأنه:

- مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة<sup>4</sup>؛

- مدى مساهمة الأنشطة في مختلف قيمة أو فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ

الأهداف المالية بأقل تكاليف مالية<sup>5</sup>؛

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز

المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معايير المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛

<sup>1</sup> بلمقدم مصطفى، بوالشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة سطيف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 77.

<sup>2</sup> الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 53.

<sup>3</sup> فروم محمد الصالح، النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد-عنايه، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سكيكدة، 2006-2007، ص 6-7.

<sup>4</sup> عبد الغاني دادن ومحمد الأمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي 18 و19 مارس 2005، ص 10.

<sup>5</sup> السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2000، ص 38.

-أداة تحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.<sup>1</sup>

## 2-2 أهداف الأداء المالي

يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>2</sup>

-ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتقاضي التوقف عن الدفع؛

-تحقيق مردودية عالية عن طريق تدنية تكاليف الاستدانة والأموال الخاصة؛

- تمويل استثمارات ودورة الاستغلال.

أما الهدف الأساسي للأداء المالي هو تمويل النمو على المدى المتوسط والطويل ولا يتحقق هذا إلا من خلال نتائج عالية، والتحكم الكبير في التوازن المالي.

## 2-3 العوامل المؤثرة على الأداء المالي

جدير بالذكر أن هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وفيما يأتي أهم هذه العوامل:

### 2-3-1 العوامل الداخلية: العوامل الداخلية أو ما يطلق عليها بالعوامل المنظمة، والخاصة بالمصرف

ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة.

أ-حجم الأعمال: إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.<sup>3</sup>

ب-التكنولوجيا المستخدمة: وهي الاساليب المستخدمة في انجاز العمل المصرفي، فكلما ازداد استخدام

التكنولوجيا، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

ج-الكفاءة الإدارية: أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في

العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق

<sup>1</sup> عادل قرقاد، أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سكيكدة، 2011-2012، ص 60.

<sup>2</sup> يوسف قرشي وإلباس بن ساسي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 236.

<sup>3</sup> أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، سوريا، 2010، ص 185.

العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، وسمعة حسنة في المصرف.

**2-3-2 العوامل الخارجية:** تواجه المؤسسة مجموعة من التغييرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن للإدارة السيطرة عليه، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغييرات ومحاولة إعطاء خطط للتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:

-مخاطر الأزمات المالية؛

-التغييرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات حيث أن نوعية التكنولوجيا التي تستخدمه المؤسسة تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم في تخفيف مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها وتقييمها وتحديد أثارها؛

-العوامل الثقافية والاجتماعية، وهي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية وذلك نظرا لأهمية البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة من جهة، ومساهمة عوامله في كثير من الأحيان في تغيير العوامل الأخرى (الاقتصادية والسياسية) من جهة ثانية، ولقد حاول العديد من المفكرين وضع إطار العوامل فكانت أبرز هذه المساهمات ما جاء به **koontz et O donnel** والتي مفادها أن العوامل الاجتماعية تتكون من المواقف و الرغبات ومستوى الذكاء والتربية وقناعات وعادات الأفراد التي يكونون مجموعة أو مجتمعا ما.

أما فيما يخص العوامل الثقافية فيرى **G bressy** : "أنها نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة".<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي وعناصره

إن عملية تقييم الأداء بصفة عامة سواء مالي أو غير مالي تهدف إلى اظهار واستخلاص جوانب القوة والضعف في المؤسسة، وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه أو ما تخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول اليه فعليا.

#### 1- مفهوم تقييم الأداء المالي

-يعرف تقييم الأداء على أنه إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام

<sup>1</sup> G. Bressy, " Economie d'entreprise",Sirey, paris,1990,p17.

مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعية، وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها.<sup>1</sup>

-ويرى البعض الآخر أن تقييم الأداء عبارة عن "دراسة اقتصاديات برامج التشغيل، وأثرها على كيفية الانتفاع بعوامل الانتاج في مستويات التشغيل المختلفة توصلنا الى محاسبة المسؤولين عن الوحدة الاقتصادية بغرض اقتراح العلاج لملافاة القصور في الأداء".<sup>2</sup>

-كما يرى مجيد الكرخي أن المقصود بتقييم الأداء هو " قياس أنشطة المؤسسة المختلفة مجتمعة بالاعتماد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية والتي عادة ماتكون سنة تقويمية واحدة بحيث يتم مقارنة النتائج المحققة بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتحديد الأسباب التي أدت إليها ومن تم اقتراح الحلول اللازمة واتخاذ الخطوات والاجراءات القادرة على تجاوز الانحرافات السلبية وتشجيع الانحرافات الايجابية بهدف الوصول إلى أداء جيد".<sup>3</sup>

-ويعرف أيضا على أنه النشاط الذي يهدف لقياس أو الحكم على قيمة المساهمة النسبية للعامل في المؤسسة.<sup>4</sup>

-كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر.<sup>5</sup>

-تقييم الأداء هو فحص تحليلي انتقادي شامل الخطط الأهداف طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة.<sup>6</sup>

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لتقييم الأداء على أنه عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا.

<sup>1</sup> سحر طلال ابراهيم، تقييم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثين، 2013، ص348.

<sup>2</sup> زينب حوري، تقييم الأداء في منشأة صناعية، حالة تطبيقية عن المقالة العمومية لصناعة المواد والأثاث لولاية قسنطينة للفترة 1980-1984، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1989، ص16.

<sup>3</sup> مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص31.

<sup>4</sup> Benoit Ndi zambo, L'Evaluation performance (Aspects conceptuelles, Séminaires sur, L'Evaluation de la performance le Développement de secteur public, Banjul(Gambie), 2003, p2.

<sup>5</sup> بن نذير نصر الدين، شمال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كالية لحكومة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة، 2017-04-25، ص6.

<sup>6</sup> صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازي كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، 2012، ص6.

## 2- عناصر تقييم الأداء المالي

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد ما يلي:

**2-1 الكفاءة:** حسب (Wellfer et Ruekertsz): الكفاءة هي "قدرة مردودية المؤسسة" بمعنى أن الكفاءة هي مقياس للمردودية في المؤسسة، أي أنها تتعلق بالمرجات مقارنة بالمدخلات، وهو ما يقترب من معنى الانتاجية.<sup>1</sup>

- هنا الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي ابقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

**2-2 الفعالية:** تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور. وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.<sup>2</sup>

**2-3 الانتاجية:** وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد. هنا الانتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.<sup>3</sup>

**2-4 الجودة:** هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة. وهنا الجودة تشير إلى وجود علاقة بين المستهلك والمنتج.<sup>4</sup>

## 3- أهداف تقييم الأداء

تهدف عملية تقييم الأداء إلى تحقيق ما يلي:

-تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم؛<sup>5</sup>

-توجيه الجهود اللازمة لتنفيذ الخطط وتخفيض معدل مخاطر الأخطار عند وضع الخطط؛<sup>6</sup>

-تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس انتاجية كل قسم من أقسام العملية الانتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو ايجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛<sup>7</sup>

<sup>1</sup> Jean-Emile demis et autres, orientation marche et performance,2009,p11.

<sup>2</sup> سعدي يحيى وأوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 10 و11 نوفمبر 2009، ص812.

<sup>3</sup> علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص06.

<sup>4</sup> سعدي يحيى وأوصيف لخضر، مرجع سبق ذكره، ص811.

<sup>5</sup> سحر طلال ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص34.

<sup>6</sup> محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص23.

<sup>7</sup> مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص32.

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها؛
- التأكد من أن المسؤولين يتحفزون نحو تحقيق الأهداف المخطط لها من قبل؛
- التمكين من إجراء المقارنات بين أداء مختلف الأقسام داخل المؤسسة لتحديد المجالات التي يجب أن تجري فيها التحسينات؛
- إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام لتحسين مستوى أدائها؛
- التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان وفقا للأهداف والخطط الموضوعية؛
- التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الأداء المالي

المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي ليسمح لمسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية. وهناك العديد من المؤشرات، تختلف حسب زاوية النظر أو المعيار المعتمد وكذا من حيث كونها حديثة أو تقليدية، وسيتم تقديم أهمها فيما يلي:

#### 1- مؤشرات الربحية

ما يهم هو الربحية باعتبارها مؤشر هام في تقييم الأداء لأنها تعطي اجابات نهائية عن كفاءة الأداء فهي انعكاس وحصيلة للكثير من القرارات والسياسات التشغيلية للإدارة<sup>2</sup> وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها:

#### 1-1 معدل العائد إلى الأموال الخاصة: إن هذا المعدل يوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة

المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، وتسمى أيضا بحقوق الملكية.<sup>3</sup>

إن هذا المعدل يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وهذه النسبة تسمح بقياس مردودية الأموال الخاصة للمستثمرين والمساهمين وأيضا بمقارنة العائد المنتظر مع الأخطار الممكنة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سحر طلال ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص 203.

<sup>3</sup> صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 390.

<sup>4</sup> غدير محمود المهنتي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص 38.

**1-2 معدل العائد على الأصول:** يحتسب هذا المعدل وذلك بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول، انطلاقاً من كون أن المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله وليس جزءاً منها، ويحدد وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

**1-3 نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك:** يتم توزيع الأرباح المتحققة إلى مالكي المصرف كنسب محددة، ولغرض قياس كفاءة تحقيق الأرباح فإنه تتم المقارنة ما بين النسب الموزعة على المالكين والمبالغ التي استثمرتها أي إلى حقوق الملكية، ويعبر عن ذلك كما يلي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الأرباح الموزعة إلى الملاك} = \frac{\text{أرباح السهم}}{\text{حقوق الملكية}}$$

## 2- مؤشرات السيولة

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها. ويتم ذلك من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل.<sup>3</sup> ونذكر من مؤشرات السيولة ما يلي:

**2-1 نسبة السيولة العامة:** وتسمى أيضاً بنسبة التداول، وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشاراً واستخداماً، وتعتبر من أفضل المؤشرات لمعرفة مدى تغطية المطالب المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد محدد. وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

**2-2 نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية، من الأنشطة التشغيلية، مثل الديون والقروض المستحقة الدفع والمبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة،<sup>4</sup> فكلما ارتفعت

<sup>1</sup> طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الاسكندرية، 2003، ص81.

<sup>2</sup> صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في الجهاز المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص391.

<sup>3</sup> عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2001-2002، ص68.

<sup>4</sup> مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير في المحاسبة، بدون بلد، 2010-2011، ص40.

هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات. وتحدد بالعلاقة:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

### 3- مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسات الائتمانية للبنك وسياسة استخدام الأموال. وتقيس هذه المؤشرات أداء البنك التجاري في استخدام الأموال المتاحة، انتاجية العمالة، والعائد الذي حققه البنك نتيجة الاستثمار في المجالات المختلفة ومن أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

**3-1 مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفعت معه حصة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وأن يرفعه دائما لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات وبحسب كالتالي:

$$\text{مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} \times 100\%$$

**3-2 نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** وهو يوضح كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على استغلال السليم لتلك الموجودات وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

<sup>1</sup> نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص58.

## المبحث الثاني: قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع مستوياتها ابتداء من الإدارة العليا وانتهاء بالعاملين في الأقسام والوحدات، ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها من أجل تفادي مجموعة من الأخطاء التي قد تحدث أثناء أو بعد عملية التقييم.

### المطلب الأول: القواعد الأساسية لتقييم الأداء

هناك عدة قواعد أساسية يستند إليها نظام تقييم الأداء في المصارف، وهذه القواعد هي:

#### 1-التحديد الدقيق لأهداف البنك وفي مختلف المجالات

إذ تتطلب عملية تقييم الأداء تحديدا واضحا ودقيقا للأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها، ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف التفصيلية والتي يمكن تصنيفها إلى أهداف قصيرة الأمد والأهداف بعيدة الأمد وأهداف رئيسية، وأهداف فرعية كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في البنك.<sup>1</sup>

#### 2-وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل

بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.<sup>2</sup>

#### 3-التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الادارية

حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والاشراف على عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل مركز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز بعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية كشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.

#### 4-تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء

وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين

<sup>1</sup>كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج، عمان، 2001، ص87.

<sup>2</sup>عمر تيمجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص

الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مراحل عملية تقييم الأداء

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع المراد تقييمه، وعموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكتملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل وهي بالترتيب: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

#### 1- جمع المعلومات الضرورية

تعتبر المعلومات عنصر ضروري وموردا أساسيا في عملية التقييم، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:<sup>2</sup>

**1-1 الملاحظة الشخصية:** تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصيا ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة، مع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكثير الذي تحتاجه الطريقة.

**1-2 التقارير الشفوية:** تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه، حيث يتم من خلالها التعرف على الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال، وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.

**1-3 التقارير الكتابية:** تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل احصائيات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية، جدول حسابات النتائج إلى آخره... إلخ.

<sup>1</sup>سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالتي CPA وBNA بالوادي مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، سنة 2015، ص30.

<sup>2</sup>عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

## 2- قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الأدوات المستحدثة متى كان مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها<sup>1</sup>.

والعقبة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي ماهي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، فالمؤسسة تواجه مشكلة اختيار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه. ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناء على معايير الفعالية والكفاءة.

## 3- مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية

يتم مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب، وتتم المقارنة هنا على أساس الزمن من خلال مقارنة الأداء الحالي بالأداء في السنوات الماضية، أو على أساس أداء المؤسسات الأخرى من خلال مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى، أو على أساس الأهداف في بعض الحالات تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها.

## 4- دراسة الانحراف وإصدار الحكم

إن عملية المقارنة تفصح عن ثلاث نقاط هي: انحراف موجب، انحراف سلبي، انحراف معدوم. فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح، ارتفاع حصة السوق، انخفاض التكاليف... أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الانتاجية... أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، والحكم على الأداء من خلال الانحراف الكلي يعد من الأحكام المضلّة، بل يجب على المسؤولين القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان موجبا، سالبا أو معدوما، إن أمكن إلى غاية الوقوف على الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ايجابي ومعالجة ما هو سلبي.

وفي حقيقة الأمر عملية التحليل تمكن المؤسسة من معرفة مصدر أدائها، وهو أداء داخلي أو أداء خارجي، فالحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء أو الظاهرة إلى غاية الوصول إلى أبعد مؤثراته. ومن الطرق الفعالة في عملية التحليل طريقة الإحلال المتسلسل التي تساعد على تحديد تأثير كل عنصر ينتمي إلى الظاهرة في الانحراف الكلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>أمارة محمد يحيى العاصي، مرجع سبق ذكره، ص79.

<sup>2</sup>عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-32.

**المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه عملية تقييم الأداء**

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص قبل شخص آخر وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطار تابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

**1- الأخطاء المتعلقة بالمقوم: ومن بين هذه الأخطاء:**

- شخصية القائم بالتقييم إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم؛
- إعطاء المقوم تقديرات عالية السلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل ذلك؛
- عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه، وهذا يدخل في اللامبالاة.<sup>1</sup>

**2- أخطاء متعلقة بنظام التقييم**

- صعوبة تحديد المعايير المساهمة في الأداء؛
- كثرة المعايير وتشيعها، مما يؤدي إلى تحريف النتائج وتوجيهها وبالتالي اتخاذ قرارات تصحيحية خاطئة؛<sup>2</sup>
- استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة؛

- قلة المتابعة من طرف الجهات التي تضع نظام تقييم الأداء.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقديم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007، صص 75-76.  
<sup>2</sup> حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي العلمي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، صص 04.  
<sup>3</sup> حمادي نبيل، عبادي فاطمة الزهراء، مرجع نفسه، صص 04.

## المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

تختلف نماذج تقييم الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون هذه العملية مهمة بالنسبة للبنوك والجهات الرقابية كذلك استخدمت عدة نماذج للتقييم وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى نموذجين من بين عدة نماذج وهي: نموذج بطاقة الأداء المتوازن ونموذج العائد على حقوق الملكية ونظام **comels**.

### المطلب الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن

#### 1- نبذة تاريخية عن بطاقة الأداء المتوازن

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن طريقة لقياس التقدم في الأداء باتجاه تحقيق الأهداف، حيث تم ابتكار الأداء المتوازن من طرف كل من نورتن وكابلن (**Norton et Kaplan**) عام 1990، فنورتن بروفيسور في جامعة هارفرد و كابلن مستشار أعمال في ولاية بوسطن الأمريكية فقد قام بدراسة أجريت على عشر شركات متعددة الجنسيات برعاية مؤسسة "**Nolan Nortan**" وأعدت هذه الدراسة خلال سنة كاملة<sup>1</sup> بغرض استكشاف طرق جديدة في تقييم الأداء، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المقاييس المالية للأداء غير كافية بمفردها لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، مما استوجب البحث على مقاييس غير مالية إلى جانب المقاييس المالية في عملية تقييم الأداء<sup>2</sup>. فبعدما توصل الباحثين إلى بطاقة الأداء المتوازن قاما بتطويرها سنة 1992 وذلك بعد الدراسة التي مست الشركات العشر حيث تبين أن تسع شركات من مجموع عشرة أثبت فشلها في تغيير استراتيجياتها، كما تم تحديد أربع عوائق لتطوير الأداء وهي:

- عائق الرؤية والتوجهات: نسبة 50% من الموظفين على اطلاع بالرؤية؛
- عائق الإدارة: نسبة 85% من الإدارة العليا تمضي أقل من ساعة خلال الشهر لمناقشة التوجهات؛
- عائق الموارد: نسبة 60% من المنظمات لا تقوم بربط ميزانياتها بالاستراتيجيات المراد تنفيذها؛
- عائق الحوافز: نسبة 25% من المدراء لديهم حوافز مرتبطة بالاستراتيجية.

#### 2- تعريف بطاقة الأداء المتوازن

لقد وردت تسميات عديدة لبطاقة الأداء المتوازن، فهناك من يسميها بطاقة الانجازات المتوازنة، بطاقة التصويب المتوازنة، بطاقة العلامات المتوازنة، بطاقة التقييم المتوازنة، جدول القيادة الاستشرافية.

<sup>1</sup>الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص223.  
<sup>2</sup>سحر طلال ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص356.

يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنظمة أو المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها المترابطة، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن.<sup>1</sup> كما يمكن تعريفها أيضا بأنها "هي نظام إداري يهدف إلى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف، كما تعتبر أداة فعالة لمتابعة الأداء في مقابل الأهداف المنجزة، كما يساعد على تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الأهداف والاستراتيجيات".<sup>2</sup>

وتُعرف كذلك بأنها "هي ثاني عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء يهتم بترجمة إستراتيجية المؤسسة إلى أهداف محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر، كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المؤسسة".<sup>3</sup>

### 3- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن

تضم بطاقة التقييم المتوازن أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

**3-1 البعد الاستراتيجي:** تهتم عمليات قياس الأداء بربط التحكم التشغيلي قصير المدى برؤية واستراتيجية المنشأة طويلة المدة.<sup>4</sup>

**3-2 البعد المالي:** يعد الدعم المالي أحد الأبعاد الرئيسية لبطاقة التقييم المتوازن، ويتمثل نتاج هذا الدعم بمقاييس موجهة لتحقيق الأهداف أو الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية الوحدة الاقتصادية بالعمل على تحقيق مستويات التكاليف مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة، ويركز أيضا على مستوى الدخل التشغيلي أو العائد على رأس مال المستثمر الناتج عن تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات للمنتجات العالية والعائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الموجودات والقيمة المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل.<sup>5</sup>

**3-3 بعد العملاء:** تهتم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جذب واكتساب المزيد من العملاء الجدد، وأصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت

<sup>1</sup> Robert S-Kaplan and David P-Nortan, the Balanced scorcard, Measures the draive performance, Haevad, janury-fabruary, 1992,p71.

<sup>2</sup> مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص10.

<sup>3</sup> جمال حسن محمد أبو شرح، مدى إمكانية تقويم أداء الجامعة الإسلامية بغزة باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص33.

<sup>4</sup> مريم شكري محمود نديم، مرجع سبق ذكره، ص16.

<sup>5</sup> رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2015، ص26.

الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم وكسب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الجديدة والمتطورة.

**3-4 بعد التعلم والنمو:** ويحدد هذا البعد النسبة التقنية التي يجب على المنظمة بناءها لخلق نماء وتحسين طويل الأجل، ويأتي التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية "الناس، الأنظمة والجراءات" وللوصول إلى الأهداف ولتطوير الأداء يجب على الشركات الاستثمار في إعادة تطوير مهارات الموظفين وتحسين تكنولوجيا المعلومات.<sup>1</sup>

#### 4- أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تتمثل أهمية بطاقة الأداء المتوازن فيما يلي:

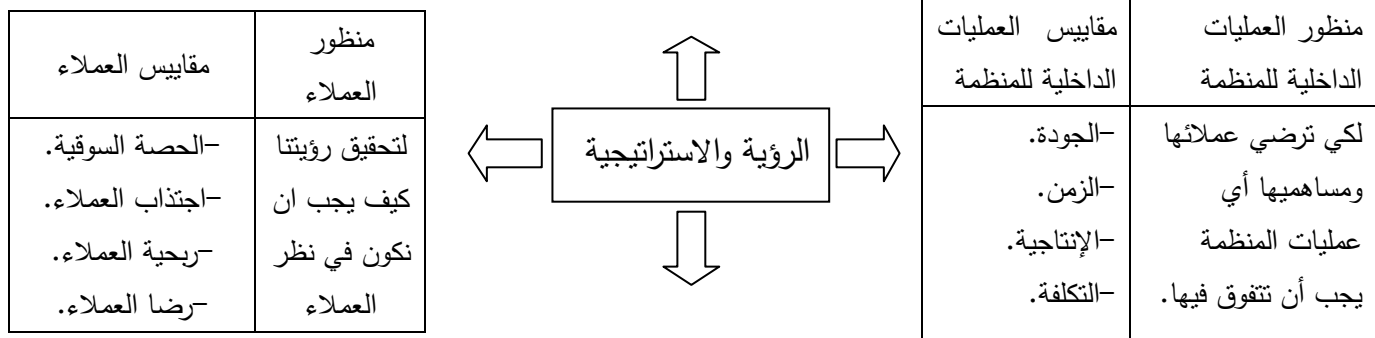
- تعالج النقص الموجود في أنظمة الإدارة التقليدية، يمكن أنها تعالج عجز هذه الأنظمة من خلال ربط استراتيجية المؤسسة بعيدة المدى مع أفعالها ونشاطاتها قريبة المدى؛<sup>2</sup>
- تمكن من تشخيص وتحديد بصورة علمية مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها المؤسسة لتحقيق أهداف المستهلك والمؤسسة؛<sup>3</sup>
- توضيح الرؤية الاستراتيجية وتحسين الأداء.

<sup>1</sup> رقية غزال، مرجع نفسه، ص 26.  
<sup>2</sup> لطيفة بكوش، وسيلة بن ساهل، بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014، ص 66.  
<sup>3</sup> طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس، دراسات في الاستراتيجية وبطاقة الأداء المتوازن، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 131-132.

5- نموذج بطاقة الأداء المتوازن

الشكل رقم 02: نموذج لبطاقة الأداء المتوازن

مقاييس مالية	المنظور المالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>-العائد على الاستثمار.</li> <li>-القيمة الاقتصادية المضافة.</li> <li>-الربحية.</li> <li>-نمو الإيرادات القيمة للمساهمين.</li> </ul>	<p>لكي ننجح حالياً، كيف يجب أن تبدو صورتنا في أعين المساهمين.</p>



مقاييس التعلم والنمو	منظور التعلم والنمو
<ul style="list-style-type: none"> <li>-رضا العاملين.</li> <li>-الحفاظ على العاملين.</li> <li>-الابتكار.</li> <li>-التعليم والتدريب.</li> </ul>	<p>لتحقيق رؤيتنا كيف نقوي قدرتنا على التغيير والتحسين</p>

Source: Robert S-Kaplan and David P-Norton, linking the Balanced scorecard to strategy , California, v39-N1,1996,p54.

## المطلب الثاني: نموذج العائد على حقوق الملكية

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها (مخاطر الائتمان والسيولة ومعدل العائد، ومخاطر التشغيل ورأس المال).<sup>1</sup> واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين المجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.<sup>2</sup>

## 1- المجموعة الأولى

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام Dupont System، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول ROA \* كما يبين قدرة الرافعة المالية EM \*\* على رقم العائد على حقوق الملكية ROE \*\*\* إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول ROA.

**1-1 مؤثر العائد على الأصول (ROA) Return On Assets**: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح ويحسب مؤشر العائد على الأصول كما يلي:<sup>3</sup>

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل} + \text{الفوائد المعدلة ضريبيا}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كما يقسم هذا المؤشر إلى:

**1-1-1 هامش الربح (PM) Profit Margin**: والذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف

ويقاس هامش الربح بالعلاقة:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص77.

<sup>2</sup> محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2004، ص90.

<sup>3</sup> محمود عبد الحليم الخليفة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص121.

<sup>4</sup> محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص91.

\* ROA Return on assets

\*\*EM Equity multiplier

\*\*\* ROE Return on equity

$$PM^* = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

**1-1-2 منفعة الأصول (AU) Assets Utilisation** : ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

$$AU^{**} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وعليه : منفعة الأصول × هامش الربح = العائد على الأصول.

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء الأسوأ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعا فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكس مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود بجانب منهما أو كلاهما.

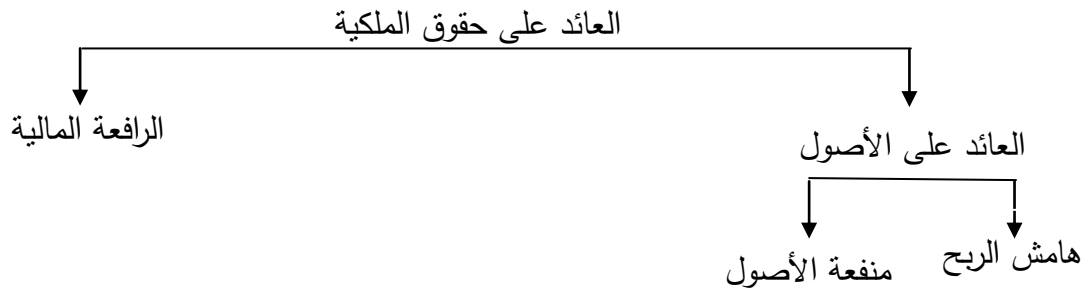
**2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity**: يقيس هذا المؤشر العائد على

الاستثمارات لملاك المؤسسة، ويعتبر أكثر مؤشر يهتم به المستثمرون فهو يقيس العائد على كل دينار مستمر حيث الفرق بين ROA و ROE يظهر من خلال استخدام الرافعة المالية EM وهو ماتوضحه العلاقة التالية:

العائد على الأصول × الرافعة المالية = العائد على حقوق الملكية.

ومنه يمكن القول أن: هامش الربح × الرافعة المالية × منفعة الأصول = العائد على حقوق الملكية. ويمكن تلخيص ذلك بالمخطط التالي:

الشكل رقم 03: نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد و<sup>1</sup>المخاطر ، الدار الجامعية اسكندرية، 2003، ص78.

\*PM profit margin

\*\*AU Assets Utilisation

## 2- المجموعة الثانية

وهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

## الجدول رقم 03: مؤشرات قياس المخاطر في البنوك التجارية

المخاطر	النسب
مخاطر التشغيل	اجمالي المصاريف/عدد العمال
مخاطر الإئتمان	مخصصات القروض/ اجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/اجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ اجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية/الأصول الخطرة
	اجمالي حقوق الملكية/ اجمالي الأصول

المصدر: محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2004، ص 48.

## المطلب الثالث: مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثير على الأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضا تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر.

ومن هذه المؤشرات نذكر نظام \*CAMELS الذي يعد من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

## أولاً: نبذة تاريخية عن نظام CAMELS

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرض لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظواهر فقدان الثقة و تدافع الجمهور نحو سحب وودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 211 مصرف. بدأ استخدام معايير الإنذار المبكر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 حيث ظل

البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف و مد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 30 مصرف فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف حسب معيار CAMELS كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1988 مقارنة بنتائج عام 1998، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% من المصارف تتمتع بالتصنيف 1. لقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف<sup>1</sup>. وقد توصل المحللون الاقتصاديون بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي أستخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطر بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق و الأسعار وبشهور عديدة لذلك فقد طالب العديد من المحللين و الباحثين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق و بالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم و اختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMLES ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.<sup>2</sup>

### ثانياً: تعريف نظام CAMELS

وله عدة تعاريف منها:

-تتمثل طريقة CAMLES في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMLES والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛<sup>3</sup>

- " يعرف مؤشر CAMLES بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني؛"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، ص 207.

\*CAMELS: C: capital adequacy, A: assets quality, M: mangemnt quality, E: earning, L: liquidity, S: sensitivity of market risk.

<sup>2</sup> أحمد فطاح، مرجع سبق ذكره، ص 2.

<sup>3</sup> Yakob Rubayah "Camel Rating Approach to Assess the Insurance Operator Financial Strength " Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012, p05

<sup>4</sup> شوقي بورقية، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص ص 72-73.

- "هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد و التعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص".<sup>1</sup>

### ثالثا: مميزات نظام CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMLES في النقاط التالية:

-تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛

-توحيد أسلوب كتابة التقارير؛

-اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

-الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛

-عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى و لكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

### رابعا: كيفية عمل نظام CAMELS

يشمل CAMELS على العناصر الستة الرئيسية وهي<sup>2</sup>:

-كفاية رأس المال C -جودة الأصول A -الإدارة M

-الأرباح E -السيولة L -الحساسية اتجاه مخاطر السوق S

هذه المكونات موزعة سلميا من 1 إلى 5، يمثل 1 أعلى تصنيف ( أحسن أداء ) و تمثل 5 أدنى تصنيف، وتصنف البنوك حسب متوسط العناصر الستة على النحو التالي:

<sup>1</sup> Iorraine Buerger, "CAMELS RATINGS: what they mean and why they", Director corps,2011, p02

<sup>2</sup> " Methodes et systemes d'analyse et de prevention des risques au sein du Secretariat General De La Étude du rapport annuel de La Commission Bancaire – Étude de La Commission Bancaire .Commission Bancaire" p:130.1998.En France

## الجدول رقم 04: تصنيف البنوك حسب نظام CAMELS

النسبة الاجمالية	تصنيف البنك
1,4-1	قوي
2,4 -1,5	مرضي
3,4 -2,5	معقول
4,4 -3,5	هامشي
5 -4,5	غير مرضي

**Resource:** Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi, "Predicting Bank Failure: 2009", Journal of Business Studies Quarterly, Volume 4, Nember 3, 2013, p 65

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور ويعتمد التصنيف على 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف و لكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها<sup>1</sup>. وبعد حصول البنك على درجة تصنيف معينة يتم وصف حالة البنك حسب درجة تصنيفه كما يلي:

تصنيف رقم 1: وهو القوي إذا كان متوسط تصنيفات مكونات **CAMELS** يقع ضمن المجال [1,4 -1].

تصنيف رقم 2: وهو المرضي إذا كان متوسط تصنيفات مكونات **CAMELS** يقع ضمن المجال [2,4 -1,5].

تصنيف رقم 3: وهو معقول إذا كان متوسط تصنيفات مكونات **CAMELS** يقع ضمن المجال [3,4 -2,5].

تصنيف رقم 4: وهو هامشي (خطر) إذا كان متوسط تصنيفات مكونات **CAMELS** ينتمي إلى المجال [4,4 -3,5].

تصنيف رقم 5: وهو غير مرضي إذا كان متوسط تصنيفات مكونات **CAMELS** ينتمي إلى المجال [5 -4,5].

<sup>1</sup> Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, "L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe", Revue française d'économie, Vol 1 9, N° :1, 2004 ; p : 78.

**خلاصة الفصل**

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الاختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة و استدراك الوضع قبل استفحاله، وتعد المؤشرات المالية من بين الأدوات المهمة في عملية تقييم الأداء المالي للبنوك والمؤسسات الاقتصادية إذ أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، وتستخدم هذه الدراسات للرفع من كفاءة المؤسسة في أداء أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات والصدمات المالية، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة عدة نماذج ونظم لتقييم الأداء المالي، اختلفت باختلاف رؤى وأفكار أصحابها ولكن تبقى حرية اختيار النموذج المناسب لأصحاب منفعدي القرار داخل البنك أو المؤسسة.

وبعد أن تم التطرق إلى المفاهيم العامة لتقييم الأداء، ومختلف المؤشرات المتعلقة بالتقييم، يمكن على هذا الأساس البدء في عملية تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري.

## الفصل الثالث:

مؤشرات تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري

## تمهيد

عرفت الجزائر عدة اصلاحات مصرفية متمثلة أساسا في قانون النقد والقرض. تبعه عدة إصلاحات وتعديلات كان هدفها إصلاح المنظومة المصرفية. وبعد التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الأداء وتقييم الأداء المالي للمصارف وأهم مؤشرات التقييم. سوف يتم التطرق إلى تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري اعتمادا على المعطيات والاحصائيات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر.

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، اهتم مبحثه الأول بدراسة مسار السياسة النقدية في الجزائر في الفترة من 1990 إلى 2016 بينما تناول مبحثنا الثاني مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري، و في مبحثه الثالث، تم دراسة و تحليل الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري.

**المبحث الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر**

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وقد عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 تغيرات هامة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري، حيث شهد العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية سواء على الصعيد الوطني وحتى العالمي.

ونظرا لطول فترة الدراسة تم تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى هي فترة التسعينات (1990-1999)، والتي كانت نقطة محورية في الاقتصاد الجزائري وذلك بظهور قانون النقد والقرض 90-10، وكذلك برامج التعديل الهيكلي، أما المرحلة الثانية (2000-2016) وهي فترة تعديلات قانون النقد والقرض.

**المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1999**

1- **تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها:** عرف تطور الكتلة النقدية تزايدا مستمرا منذ بداية الإصلاح النقدي ولغاية السنوات الأخيرة. فبالرغم من أن هذا الإصلاح الجديد كان يهدف إلى التحكم في نمو كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول والشكل البياني الموالين:

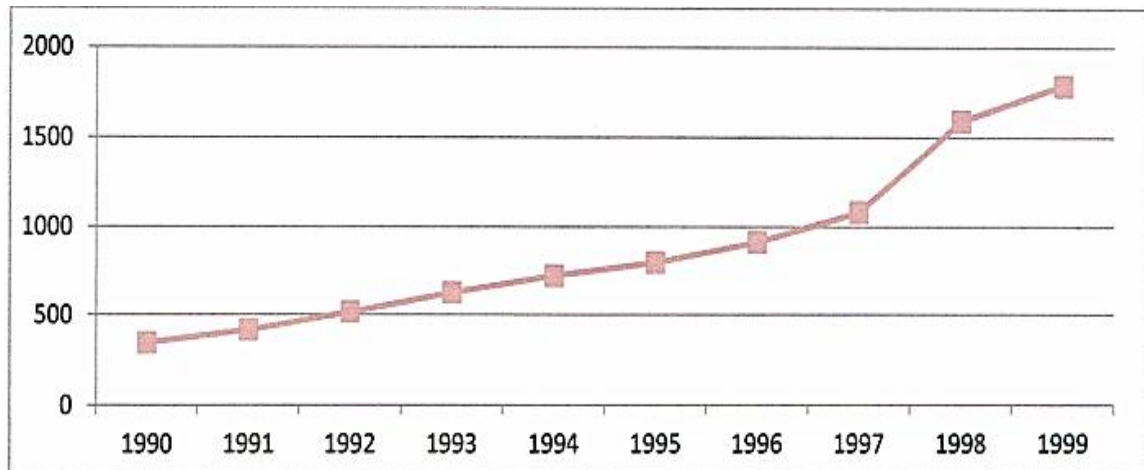
الجدول رقم 05: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها (1990-1999) مليار دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	النقد M1	نقود ائتمانية	ودائع جارية	شبه نقود	نسبة نمو الكتلة النقدية	نسبة النقود الائتمانية	نسبة النقود الكتابية
1990	343.00	270.0	134.9	135.5	72.9	11.3	39.3	60.7
1991	415.2	324.9	157.2	167.7	90.2	21.07	37.9	62.1
1992	515.9	369.7	184.8	184.8	146.1	24.23	35.2	64.8
1993	627.4	446.9	211.3	235.5	180.5	21.62	33.4	66.5
1994	723.5	475.8	222.9	252.8	247.6	15.31	30.8	69.2
1995	799.5	519.1	249.7	269.3	280.4	10.51	31.3	68.7
1996	915.05	589.1	290.8	298.2	325.9	14.44	31.6	68.3
1997	1081.5	671.5	337.6	333.7	409.9	18.19	31.2	68.8
1998	1592.4	826.3	390.4	435.9	766.0	47.24	30.3	69.7
1999	1789.3	905.1	439.9	465.1	884.1	12.36	29.9	70.1

SOURCE : Rapport sur le développement en Afrique 1990.

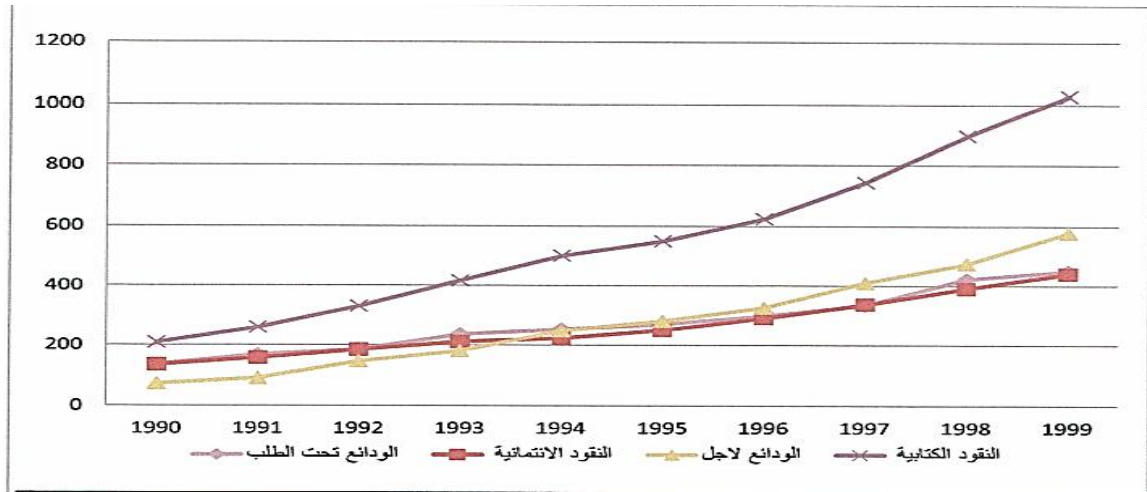
<http://www.afdb.org> consulter 24/04/2018, 15 :15.

الشكل رقم 04: تطور الكتلة النقدية M2 (1990-1999)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

## الشكل رقم 05: تطور مكونات الكتلة النقدية (1990-1999)



## المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

من خلال الأرقام المبينة في الجدول السابق يلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M2 بانتقالها من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 1789.3 مليار دج سنة 1999، أي تضاعفت بحوالي 5 مرات خلال هذه الفترة.

ويتضح من الجدول والشكل السابقين أنّ الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 شهدت منذ 1990 تزايدا مستمرا وقد حققت أعلى نسبة زيادة خلال سنة 1998 حيث بلغت نسبة 47.24%، والسبب في ذلك هو التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدنى نسبة حققتها سنة 1995 حيث بلغت 10,5% بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998) والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع النقدي M2 مما يدل على أن السياسة النقدية المطبقة خلال هذه الفترة كانت صارمة، الأمر الذي تعكسه الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الأسعار ومعدل الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي. أما بالنسبة للكتلة النقدية M1 فبعد أن كانت تقدر بـ 270 مليار دينار سنة 1990 قفزت إلى 905.1 مليار دينار سنة 1999.

أما على مستوى النقود الكتابية يظهر الجدول تقلص الودائع لأجل مقارنة مع الودائع تحت الطلب لغاية 1994. لكن ابتداء من 1995 انعكست الحالة السابقة وأصبحت للودائع لأجل أهمية كبيرة مقارنة مع الودائع تحت الطلب، الأمر الذي يفسر تغيرا نوعيا لذهنية المتعاملين الاقتصاديين وميلهم لفتح حسابات لأجل في البنوك ومن ثم ارتفاع نسبي للادخار مقارنة مع السنوات الماضية.

2- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 1990-1999

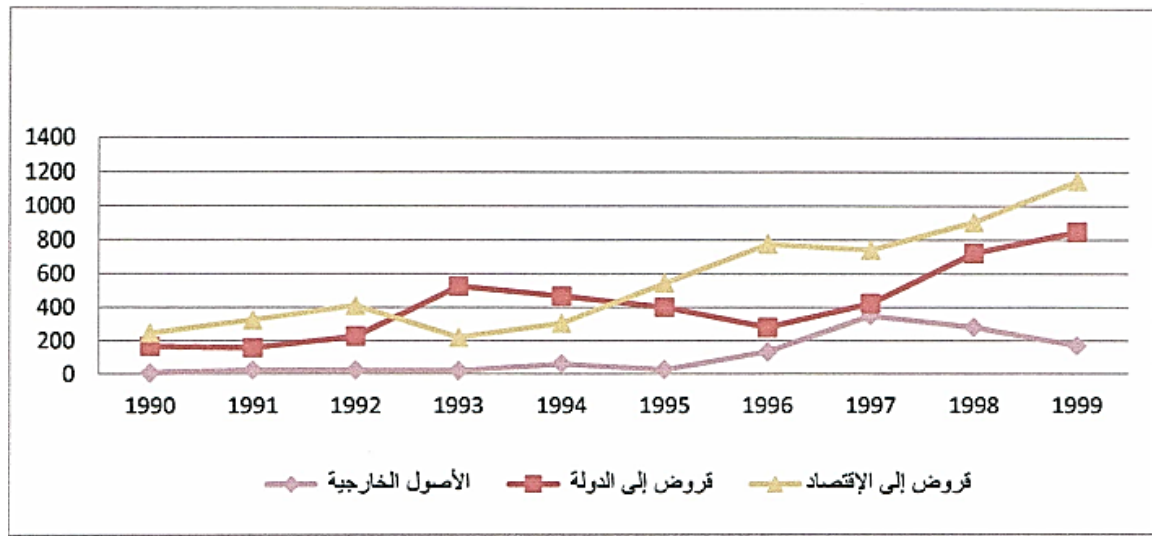
الجدول رقم 06: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية (1990-1999) مليار دج

السنوات	الموجودات الخارجية	نسبة الموجودات الخارجية إلى M2	قروض مقدمة للخزينة	نسبة القروض المقدمة للخزينة إلى M2	قروض مقدمة للاقتصاد	نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M2	مجموع الأجزاء المقابلة
1990	6.54	1.9	167.0	48.6	246.9	72	343
1991	24.3	5.8	158.9	38.2	325.8	78.4	415.2
1992	22.6	4.3	226.9	44	412.3	80	515.9
1993	19.6	3.1	527.8	84.1	220.2	35	627.4
1994	60.4	8.3	468.5	64.7	305.8	42.2	723.5
1995	26.3	3.2	401.5	50.2	565.6	70.7	799.5
1996	133.9	14.6	280.5	30.6	776.8	84.8	915.05
1997	350.3	32.3	423.6	39.1	741.3	68.5	1081.5
1998	280.7	17.6	723.1	45.4	906.1	56.9	1592.4
1999	169.6	9.4	847.8	47.3	1150.7	64.3	1789.3

SOURCE :

Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire, Rapport 2002, P111.

الشكل رقم 06: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية (1990-1999)



مصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

من خلال تحليل الجدول والشكل البياني يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ **بالنسبة لمساهمة الموجودات الخارجية:** يظهر من خلال القراءة العامة للإحصائيات أن مقدار تغطية الكتلة النقدية من الموجودات الخارجية ما يزال ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى خلال السنوات الأولى من هذه المرحلة، حيث بلغت نسبة هذا المقابل من الكتلة النقدية سنة 1990 حوالي 1,9% لترتفع نوعا ما إلى 32,3% سنة 1997 ولكنها سرعان ما عرفت تراجعا من جديد ابتداء من 1998 بسبب الانخفاض في أسعار البترول من 21.7 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 لتتخفف مجددا إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998.<sup>1</sup>

✓ **بالنسبة لمكانة القروض الموجهة للخرينة:** يشهد هذا الجزء تطورا ملحوظا من 167 مليار دج سنة 1990 إلى 847.8 مليار دج سنة 1999. أما عن مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية يبقى ضعيفا مقارنة مع القروض المقدمة للاقتصاد طيلة الفترة محل الدراسة باستثناء سنتي 1993 و1994 وذلك نتيجة التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وبعد تطبيق الصرامة في السياسة الميزانية المنصوص عليها في إطار الاتفاق المنعقد مجددا مع الصندوق النقدي الدولي، بدأ السعي للابتعاد عن التمويل التضخمي عن طريق الاصدار النقدي مما تبعه انخفاض في القروض المقدمة للخرينة طيلة السنوات 1995 و1996 والتي لم تعرف ارتفاعا جديدا إلا بداية من 1997 بعد عودة ظهور العجز التوازني من جهة وتكفل الخزينة بإعادة شراء الذمم المترتبة على المؤسسات المنحلة وتطهيرها ماليا.

✓ **بالنسبة لمكانة القروض المقدمة للاقتصاد:** يبقى هذا الجزء يشكل أعلى المعدلات وأعلى الحصص في تكوين الكتلة النقدية لغاية سنة 1999. وشهد هذا المقابل على العموم ارتفاعا ملحوظا طيلة الفترة محل الدراسة.

<sup>1</sup>: بالاعتماد على:

-بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية، مرجع سبق ذكره.

<sup>1</sup>بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص322.

**المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2016**

اعتمدت السلطة النقدية خلال هذه الفترة سياسة نقدية توسعية تزامنا مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ تعزز مؤشر الاقتصاد الكلي ايجابا وهذا ما توضحه الجداول التالية:

**1- تحليل تطور الكتلة النقدية ومكوناتها 2000-2016**

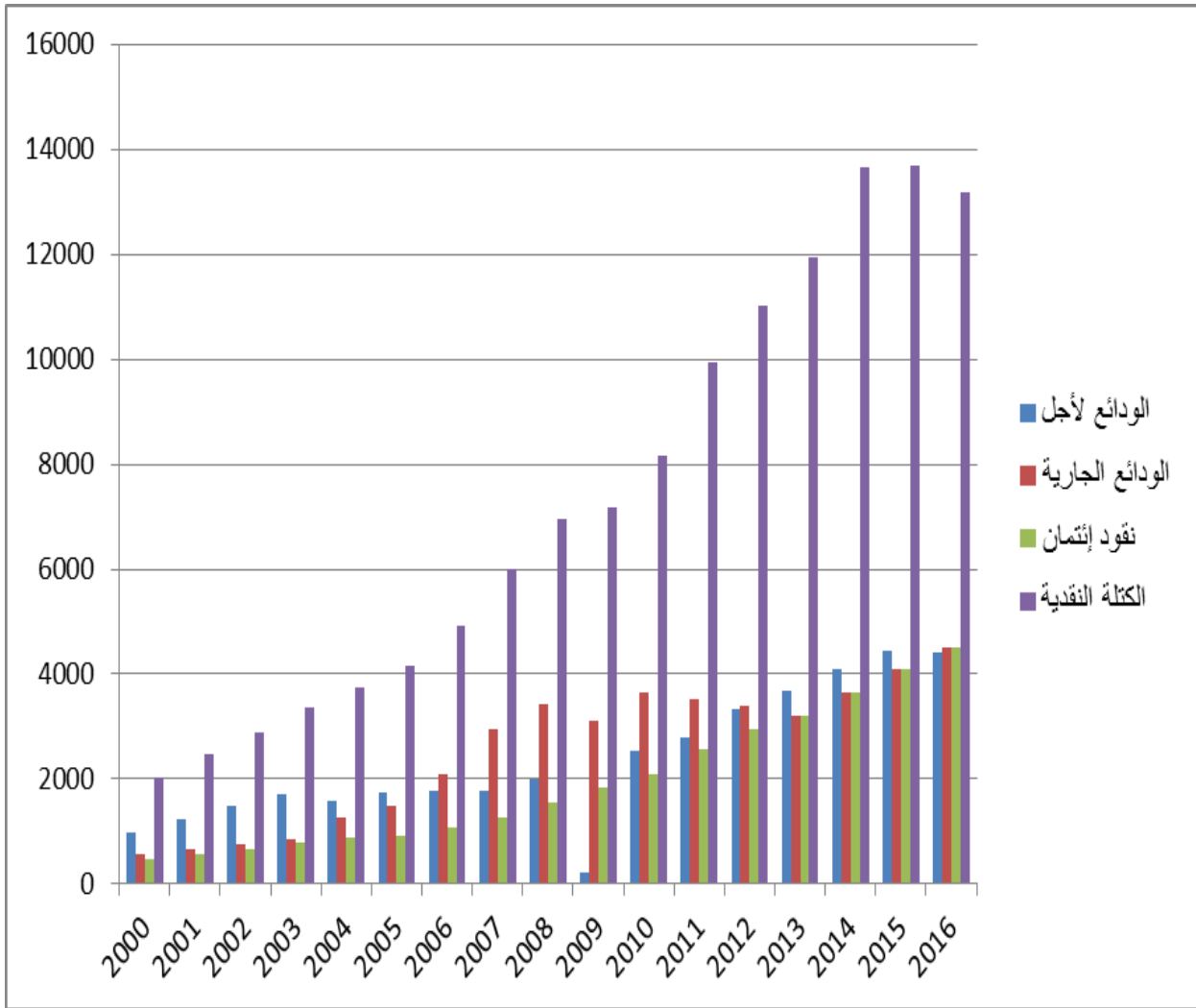
الجدول رقم 07: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من 2000-2016 مليار دج

نسبة نمو الكتلة النقدية	نسبة النقود الكتابية إلى M2	نسبة النقود الائتمانية إلى M2	ودائع لأجل	ودائع جارية	نقود ائتمانية	النقود	الكتلة النقدية	السنوات
13.0	76.1	23.9	974.3	563.6	484.5	1048.1	2022.5	2000
22.3	76.7	23.3	1235	661.3	577.2	1238.5	2473.5	2001
17.3	77.1	22.9	1485.2	751.6	664.6	1416.3	2901.5	2002
15.6	76.8	23.2	1724.0	849.0	781.4	1630.3	3354.4	2003
11.4	76.7	23.3	1577.5	1286.2	874.3	2160.5	3738.03	2004
10.9	77.8	22.2	1736.2	1500.0	921.0	2421.4	4146.9	2005
18.9	78.1	21.9	1766.1	2086.2	1081.0	3167.6	4933.5	2006
21.5	78.6	21.4	1761.0	2949.1	1284.5	4233.5	5994.6	2007
16.0	77.9	22.1	1991.0	3424.9	1540.0	4964.9	6955.9	2008
3.20	74.6	25.4	2228.9	3114.8	1829.4	4944.2	7178.7	2009
13.7	74.3	25.7	2524.2	3657.8	2098.6	5756.4	8162.8	2010
21.6	74.2	25.8	2787.5	3536.2	2571.5	7141.7	9929.2	2011
10.9	73.2	26.8	3331.5	3380.5	2952.3	7681.8	11013.3	2012
8.4	60.76	26.83	3691.7	3564.5	3204.0	8249.8	11941.5	2013
14.42	62.53	26.77	4083.7	4460.9	3658.9	9580.2	13663.9	2014
0.13	61.12	30.03	4446.3	3916.67	4108.9	9235.3	13681.6	2015
1.76	68.1	32.2	4409.3	3732.2	4497.2	9407.0	13816.3	2016

SOURCE : Bulletin Statistique, séries rétrospectives( 1964-2011), banque d'Algérie

- Bulletin Statistique trimestrielle, N°21 mars 2013 p10
- Bulletin Statistique trimestrielle, N°25 mars 2014, p10
- Rpports 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

الشكل رقم 07: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها من (2000-2016)



مصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول

من خلال الجدول يبرز بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من 2022,5 مليار دج سنة 2000 إلى 13816,3 سنة 2016 ، أي أنها تضاعفت بحوالي 6 مرات خلال هذه الفترة، وبالنظر إلى معدلات النمو نلاحظ أنه وبعد التباطؤ الذي عرفته معدلات نمو الكتلة النقدية في نهاية التسعينات نتيجة تبني بنك الجزائر لسياسة نقدية صارمة تهدف إلى تقليص مستويات التضخم، عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد سنة 2001 وبزيادة قدرت ب 22,3% وهي أعلى نسبة نمو مسجلة خلال هذه الفترة، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تراكم احتياطات الصرف نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، أضف إليها انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وابتداء من 2002 وإلى غاية 2006 سجلت معدلات النمو تباطؤا ملحوظا مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة، نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، ولكن ابتداء من 2006 عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من 10,9% سنة 2005 إلى 18,9% سنة 2006 و 21,5% سنة 2007، وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو.<sup>1</sup>

وفي سنة 2009 سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3,2% وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة العالمية وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف. وفي نهاية هذه العشرية عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي.

أما بالنظر إلى مكونات الكتلة النقدية، فنلاحظ جليا أن النقود الكتابية مازالت تحتل الصدارة في بنية الكتلة النقدية وبمعدلات مرتفعة مقارنة مع الفترة السابقة، حيث تراوحت نسبتها في تشكيل الكتلة النقدية ما بين 60% و 78%، أما بالنسبة للنقود الائتمانية، فقد انخفضت نسبة مساهمتها في تشكيل الكتلة النقدية وبشكل مستقر عموما، حيث بلغت أدنى نسبة حوالي 21% مقارنة مع الفترة السابقة حيث كانت أدنى نسبة 29% فهذا الانخفاض يرجع طبعا إلى السياسة النقدية الصارمة التي يتبعها بنك الجزائر من أجل امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي.

أما بشأن مكونات النقود الكتابية فقد شهدت هذه العشرية تطورا جد ملحوظ في أشباه النقود، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 974,3 مليار دج سنة 2000 إلى 4409,3 سنة 2016 ويرجع هذا التطور إلى تراكم احتياطات الصرف وتزايد الودائع بالعملة الصعبة.

ولقد شهدت هذه الفترة كذلك وخصوصا من 2000 إلى 2016 ظاهرة نقدية جديدة لم يعرفها الاقتصاد الوطني من قبل وهي ارتفاع أشباه النقود بشكل يفوق النقود الائتمانية والودائع تحت الطلب، ويرجع ذلك إلى التراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات وكذلك تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، لتتفوق الودائع تحت الطلب من جديد بعد سنة 2006 بسبب ارتفاع معدلات الفائدة باستثناء سنتي 2015 و 2016 حيث ترجع الكفة للودائع لأجل.

<sup>1</sup>مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص44.

2- تحليل تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2000-2016

بعد أن كانت القروض تمثل المقابل الرئيسي للإصدار النقدي خلال عشرية التسعينات مقابل الموجودات الخارجية انعكست الصورة خلال هذه العشرية نتيجة الطفرة البترولية وهو ما يظهر من خلال الجدول والشكل البياني المرفق به كما يلي:

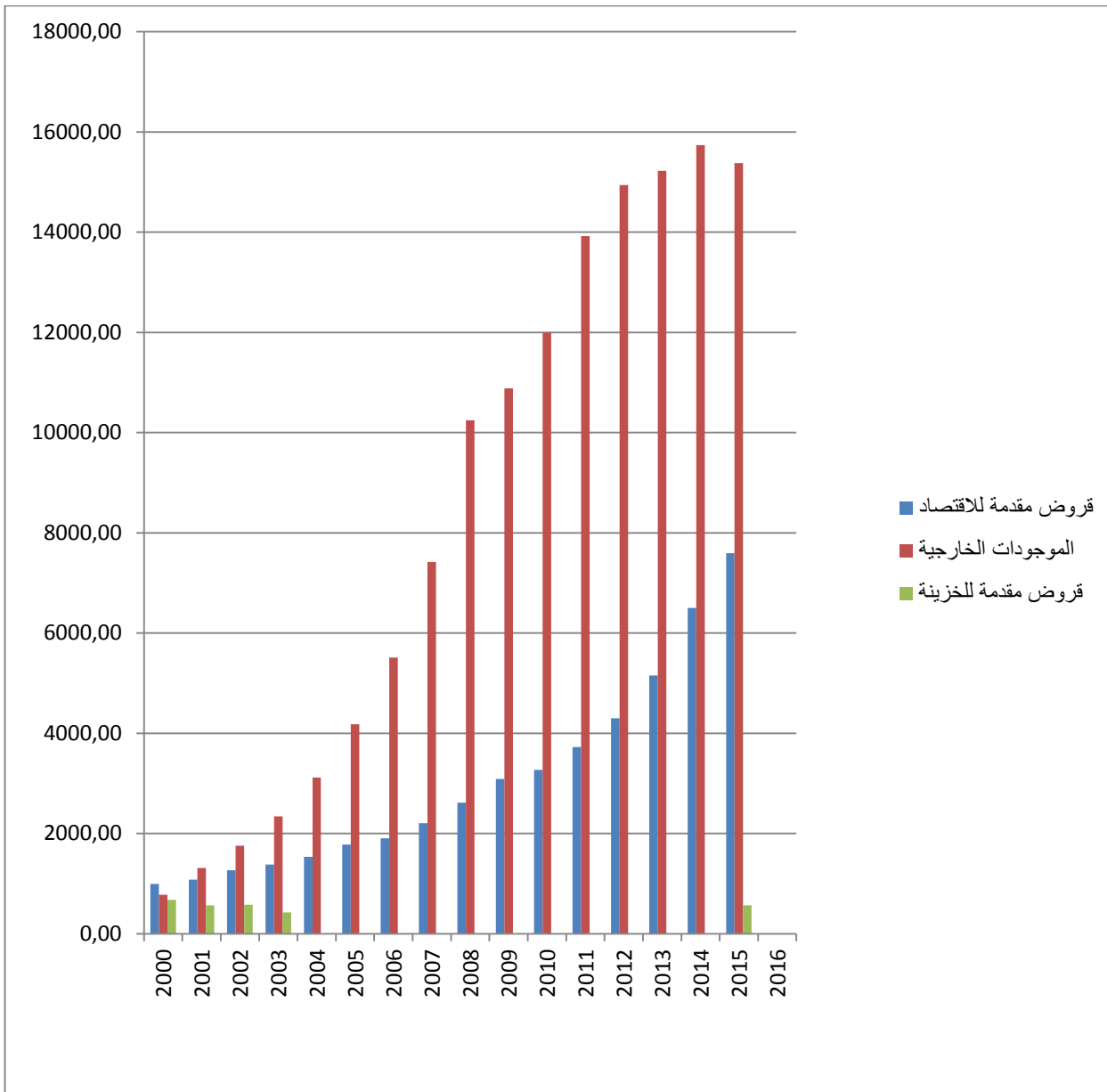
مليار دج

الجدول رقم 08: تطور مقابلات الكتلة النقدية 2000-2016

البيان السنوات	الموجودات الخارجية	نسبة الموجودات الخارجية إلى M2	قروض مقدمة للخزينة	نسبة القروض المقدمة للخزينة إلى M2	قروض مقدمة للاقتصاد	نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى M2
2000	775.9	38.3	677.4	33.4	993.7	49.1
2001	1310.7	53	569.7	23	1078.4	43.5
2002	1755.6	60.5	578.6	20	1266.8	43.6
2003	2342.6	70	423.4	12.6	1380.2	41.1
2004	3119.2	83.4	20.6-	0.5-	1535.0	41
2005	4179.7	100.7	933.2-	22.5-	1779.8	42.9
2006	5515.0	111.7	1304.1-	26.4-	1905.4	38.6
2007	7415.5	123.7	2193.1	36.5-	2205.2	36.7
2008	10246.9	147.3	3627.3-	52.1-	2615.5	37.6
2009	10885.5	151.6	3488.9-	48.6-	3086.5	42.9
2010	11996.5	146.9	3392.9-	41.5-	3268.1	40
2011	13922.4	140.21	3406.6-	34.3-	3726.5	37.5
2012	1493.9	135.6	3343.4-	30.35-	4298.4	39
2013	15225.2	127.49	3235.4-	27.09-	5156.3	43.17
2014	15734.5	115.15	2015.2-	14.75-	6504.6	47.60
2015	15375.7	112.38	567.5	4.14	7594.12	55.50
2016	12694.2	-	2730.1	-	7980.2	-

Source : Rapports 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016 de banque d'Algérie

شكل رقم 08: تطور مقابلات الكتلة النقدية (2000-2016)



مصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

✓ بالنسبة للموجودات الخارجية: عرفت الموجودات الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا مطردا بانتقال من 775,9 مليار دج سنة 2000 إلى 12596,0 مليار دج سنة 2016 أي تضاعفت بحوالي 19 مرة من خلال هذه الفترة ويرجع هذا التطور كما سبق القول إلى ارتفاع أسعار البترول وما

انجر عنه من ارتفاع في احتياطات الصرف. أما بشأن مساهمة هذا المقابل في بنية الكتلة النقدية فإنها أظهرت نسبا مرتفعة جدا، ففي بداية هذه الفترة (2000-2004) مثلت هذه المساهمة ما بين 38% إلى 83% لتقفز هذه النسبة بشكل مطرد حيث تجاوزت 100% أي أن الموجودات الخارجية فاقت الكتلة النقدية في حد ذاتها وذلك ابتداء من سنة 2005 ولغاية سنة 2015 حيث تراوحت نسبة المساهمة بين 100% و151% ولكن في 2015 تراجعت بنسبة 2,28%، يفسر هذا التقلص الطفيف أخذ بعين الاعتبار أهمية التدفق تآكل احتياطات الصرف لدولار.

✓ **بالنسبة للقروض المقدمة للخرينة العمومية:** فإن هذا المقابل عرف انخفاضا في بداية هذه الفترة (2000-2003) بانتقاله من 677,4 مليار دج سنة 2000 إلى 423,4 مليار دج سنة 2003، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد. انعكس الوضع السابق على انخفاض نسبة مساهمة هذا المقابل في تكوين الكتلة النقدية والتي أظهرت نسبا ضعيفة تراوحت بين 12% و33% ولكن ابتداء من سنة 2004 ولغاية نهاية فترة 2014 تشهد قروض الخزينة نموا سلبيا يفسر تسديد الخزينة لديونها اتجاه البنك المركزي وتحولها إلى دائن صافي اتجاه النظام المصرفي، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في بنية الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004، ولكن في سنة 2015 حقق نموا إيجابيا وهذا ما يفسر أن الدولة لم تعد دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567,5 مليار دج تحت أثر انخفاض فائض صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة.

✓ **بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد:** شهدت بدورها ارتفاعا طيلة هذه الفترة بانتقالها من 993,7 مليار دج سنة 2000 إلى 7594,12 مليار دج سنة 2015، حيث تضاعفت بحوالي 7 مرات خلال هذه الفترة، ويرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه الفترة، أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية وبنسبة مساهمة تتراوح ما بين 37,6% و55,5%.

## المطلب الثالث: مؤشرات الوساطة المصرفية في الجزائر

سمح قانون النقد والقرض بممارسة النشاط المصرفي للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأجنبية، وعلى هذا الأساس تضمن هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في نهاية 2016، تسعة وعشرين (29) مصرفاً ومؤسسة مالية، تقع مقراتهم الاجتماعية بالجزائر العاصمة منها:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

- أربعة عشر (14) مصرفاً خاصاً برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفاً واحداً (01) برؤوس أموال مختلطة؛

- ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتين؛

- خمسة (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛

- تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت، في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

فيما يخص الساحة المصرفية الجزائرية، على الرغم من هيمنة المصارف العمومية من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني، ازدادت كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة، لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية. في حين، تتموقع شبكات وكالات المصارف الخاصة، أساساً في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني.

في نهاية ديسمبر 2016، بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1134 وكالة و355 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 123 وكالة و346 وكالة و88 وكالة، على التوالي، في نهاية 2015. بذلك، بلغ إجمالي وكالات المصارف والمؤسسات المالية 1577 مقابل 1557 في 2015، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 25 900 نسمة (25 660 نسمة في 2015). بقيت نسبة السكان العاملين إلى الوكالات المصرفية مستقرة تقريبا، أي ما يعادل 7 680 شخصاً في سن العمل لكل شبك مصرفي في 2016، مقابل 7 600 في 2015. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فتتميز شبكة وكالاته في نهاية 2016 بكثافة أكبر من كثافة شبكة وكالات المصارف، حيث تضم 3654 وكالة موصولة إلكترونيا موزعة على كامل التراب الوطني، ما يمثل وكالة واحدة لكل 3 320 شخص عامل. إجمالاً، بلغ عدد وكالات المصارف ومركز الصكوك البريدية 5 231 وكالة، أي بنسبة وكالة واحدة ل 316 شخص عامل، مقابل 2 320 شخص عامل في 2015.<sup>1</sup>

تبين هذه المؤشرات الإجمالية تحسن مستوى الوساطة المصرفية من زاوية تطور الشبكة وعدد الحسابات والقروض الموزعة. في المقابل، سجلت الودائع المجمعة تراجعاً خفيفاً في 2016.

<sup>1</sup>[www.BankofAlgeria.dz](http://www.BankofAlgeria.dz), rapports 2016, cosulté : 24/04/2018.

إجمالاً، يبقى هذا المستوى من الأداء غير كافياً نسبياً، لاسيما من حيث توزيع القروض لفائدة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر ومن حيث جمع الموارد (الودائع). في ظرف نفاذ السيولة المصرفية، يصبح جمع الموارد ضرورة استراتيجية بالنسبة للمصارف، خاصة بالنظر للحصة المرتفعة للنقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 .

ورغم هذا التحسن الملحوظ في عدد الشبابيك ونسبة التغطية عبر التراب الوطني بالموازاة مع نمو السكان إلا أن هذا المعدل يبقى بعيدا عن المعدل العالمي المقدر بشباك بنكي لكل 10000 مواطن.

المبحث الثاني: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مؤشرين أساسيين وهما هيكل الودائع وهيكل القروض

المطلب الأول: هيكل الودائع

تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك التجارية، وهي تنقسم إلى ودائع جارية وودائع لأجل، ولكل نوع صور متعددة، كما تكون الودائع في شكل نقود وفي هذه الحالة يمتلكها البنك ويتصرف فيها لقاء الاعتراف بالدين، أو بشكل قيم منقولة تبقى ملك للزبون ويديرها لصالح الزبون.

والجدول التالي يبين هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصّة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم 09: هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) مليار دج

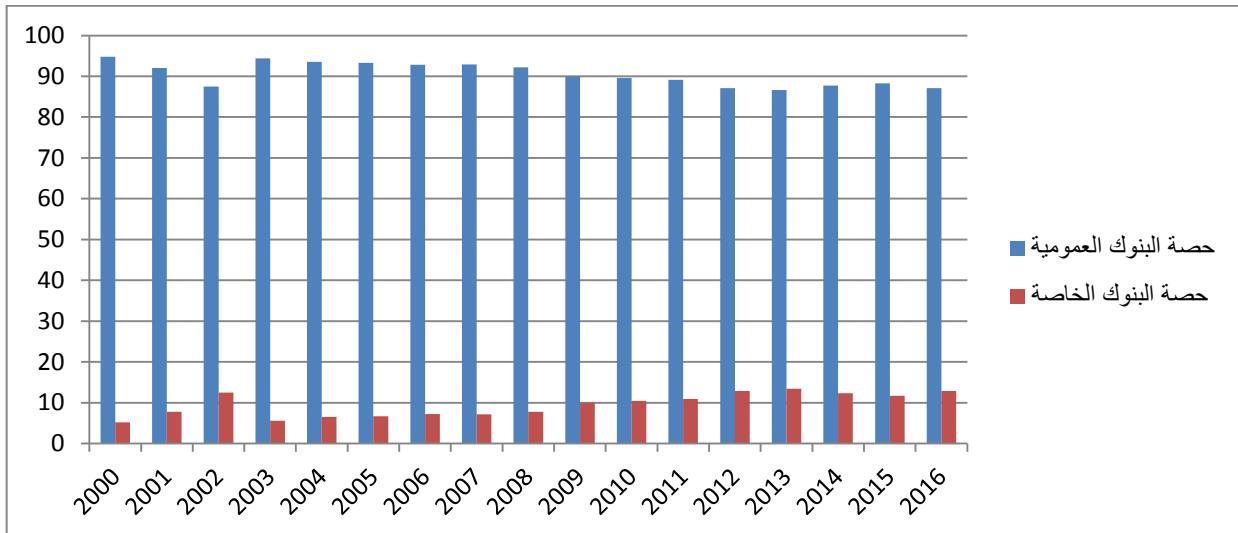
السنة	الودائع الجارية	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	الودائع لأجل	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	حجم الموارد الإجمالي	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	467.5	438.24	29.25	947.35	928.46	45.88	1441.85	94.8%	5.2%
2001	554.92	499.17	55.75	1235.00	1152.01	82.99	1789.93	92.02%	7.8%
2002	642.16	548.13	94.03	1485.19	1312.96	172.22	2127.35	87.5%	12.5%
2003	718.90	648.77	70.13	1724.04	1256.56	76.47	2442.94	94.4%	5.6%
2004	1127.91	1019.89	108.05	1577.45	1509.55	67.90	2705.37	93.5%	6.5%
2005	1224.40	118.33	116.00	1736.164	1645.27	81.89	2960.59	93.3%	6.7%
2006	1750.43	1597.51	152.91	1766.10	1670.12	95.98	3516.53	92.8%	7.2%
2007	2560.8	2369.7	191.1	1761	1671.5	89.5	4517.3	92.9%	7.1%
2008	2946.9	2705.1	241.8	1991	1870.3	120.7	5161.8	92.2%	7.8%
2009	2502.9	2241.9	261.0	28.9	2079.0	149.9	5146.7	90%	10%
2010	2763.7	2462.5	301.2	2524.3	2333.5	190.8	5712.1	89.6%	10.4%
2011	3495.8	3095.8	400.0	2787.5	2552.3	235.2	6733.0	89.1%	10.9%
2012	3356.8	2823.6	533.2	3331.5	3051.5	2800.0	7235.8	87.1%	12.9%
2013	3537.5	2742.2	295.3	3691.7	3080.4	311.3	7787.4	86.6%	13.4%
2014	4434.8	3712.1	722.7	4038.7	3793.6	290.1	9117.5	87.7%	12.3%
2015	3891.7	3297.7	594.00	4443.3	4075.7	367.6	9200.7	88.3%	11.7%
2016	3732.2	3060.5	671.7	4409.3	4010.7	398.6	9079.9	87.1%	12.9%

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات

2006، 2009، 2012، 2016.

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أعلاه يلاحظ أن هيكل الودائع لدى البنوك الجزائرية سجل ارتفاعا خلال الفترة 2000-2016 حيث انتقل من 1441,85 إلى 9079,9 مليار دج وسبب هذا الارتفاع في حجم الموارد البنكية يعود إلى إعادة التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري وتبني رقابة صارمة للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي. كذلك يتبين من خلال الجدول أن حجم الودائع لأجل أكبر مقارنة بالودائع الجارية حيث بلغت الودائع لأجل 4409,3 مليار دج في 2016 بينما لا تتعدى الودائع الجارية 3732,2 مليار دج وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على زيادة الادخار وذلك لاعتبار الودائع لأجل ودائع ادخارية، وتزامن ارتفاع الودائع الادخارية مع دخول القطاع الخاص والأجنبي في الاستثمار في القطاع المصرفي، مما زاد في تنافسية القطاع المصرفي في تعبئة الادخار، ولكن درجة المنافسة ما زالت في بدايتها نتيجة هيمنة القطاع العام على هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حيث نلاحظ أن حصة الأسد كانت من نصيب البنوك العمومية بـ 87,1% مقابل 12,9% بالنسبة لحصة البنوك الخاصة مع الملاحظة أن هذه النسب عرفت تذبذبا حيث انخفضت حصة البنوك العمومية سنتي 2001 و 2002 ثم ارتفعت من جديد في 2003 بنسبة 94,4% لتتخف مجددا سنة 2004، لكنه يبقى انخفاضا شكليا إلى حد كبير، فأحسن حصة وصلت إليها البنوك الخاصة سجلت سنة 2002 وهذا ببروز بنك الخليفة وبنك (BCIA) ثم انخفضت إلى أدنى مستوياتها حيث مثلت نسبة 5,6% في أعقاب افلاس البنكين، إضافة إلى تعليمة رئيس الحكومة الداعية إلى منع المؤسسات العمومية من إيداع أموالها في البنوك الخاصة كدرس تستفيد من جراء أحداث الفترة. ومن جديد تعود الثقة النسبية للبنوك الخاصة، ولكن تبقى ضئيلة جدا لأن قضية الخليفة تركت مخلفات سلبية حول سمعة البنوك الخاصة ما أدى إلى عدم التشجيع في وضع الودائع فيها. والشكل الموالي يوضح حصة كل من البنوك العمومية والخاصة.

الشكل رقم 09: حصة الودائع بالبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول.

**المطلب الثاني: هيكل القروض**

كان أثر سياسات التحرير المالي التي انتهجتها الجزائر بداية من 1990 دور مهم في حرية النظام المصرفي في منح الائتمان للاقتصاد الوطني وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية للنهوض بالتنمية الاقتصادية، والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، حيث سنحل حجم هذه القروض المقدمة للاقتصاد ونصيب القطاعين العام والخاص منها، وكذا طبيعة هذه القروض.

يبين الجدول التالي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصّة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

الجدول رقم 10 : هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2000-2016) مليار دج.

البيان السنة	قروض القطاع العمومي	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	قروض القطاع الخاص	البنوك العمومية	البنوك الخاصة	مجموع القروض الموزعة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2000	701.812	701.812	26.369	291.241	264.872	-	993.053	97.3%	2.7%
2001	740.087	735.098	39.696	337.612	297.916	4.989	1077.966	95.9%	4.1%
2002	715.834	715.834	181.252	550.208	368.956	-	1266.042	85.7%	14.3%
2003	791.694	791.495	100.040	587.78	487.780	0.199	1379.474	92.7%	7.3%
2004	859.657	856.976	106.126	674.731	568.605	2.681	1534.388	92.9%	7.1%
2005	891.265	894.924	131.152	882.181	751.029	0.341	1777.446	92.6%	7.4%
2006	848.408	847.3	176.5	1055.7	879.2	1.1	1904.1	90.7%	9.3%
2007	989.3	987.3	250.4	1214.4	964.0	2.0	2203.7	88.5%	11.5%
2008	1202.2	1200.3	325.2	1411.9	1086.7	1.9	2614.1	87.5%	12.5%
2009	1485.9	1484.9	372.1	1599.2	1227.1	1.0	3085.1	87.9%	12.1%
2010	1461.4	1461.3	430.8	1805.3	1374.5	0.1	3266.7	86.8%	13.2%
2011	1742.3	1742.3	530.7	1982.4	1451.7	-	3724.7	85.8%	14.2%
2012	2040.7	2040.7	569.5	2244.9	1675.4	-	4285.6	86.7%	13.3%
2013	2434.3	2434.3	697.0	2720.2	2023.2	-	5154.5	86.5%	13.5%
2014	3382.9	3373.4	781.3	3120.0	2338.7	9.5	6502.9	87.89%	12.2%
2015	3689.0	3679.5	899.5	3586.6	2687.1	9.5	7275.6	87.5%	12.5%
2016	3952.8	3943.3	973.0	3955.0	2982.0	9.5	7907.8	87.6%	12.4%

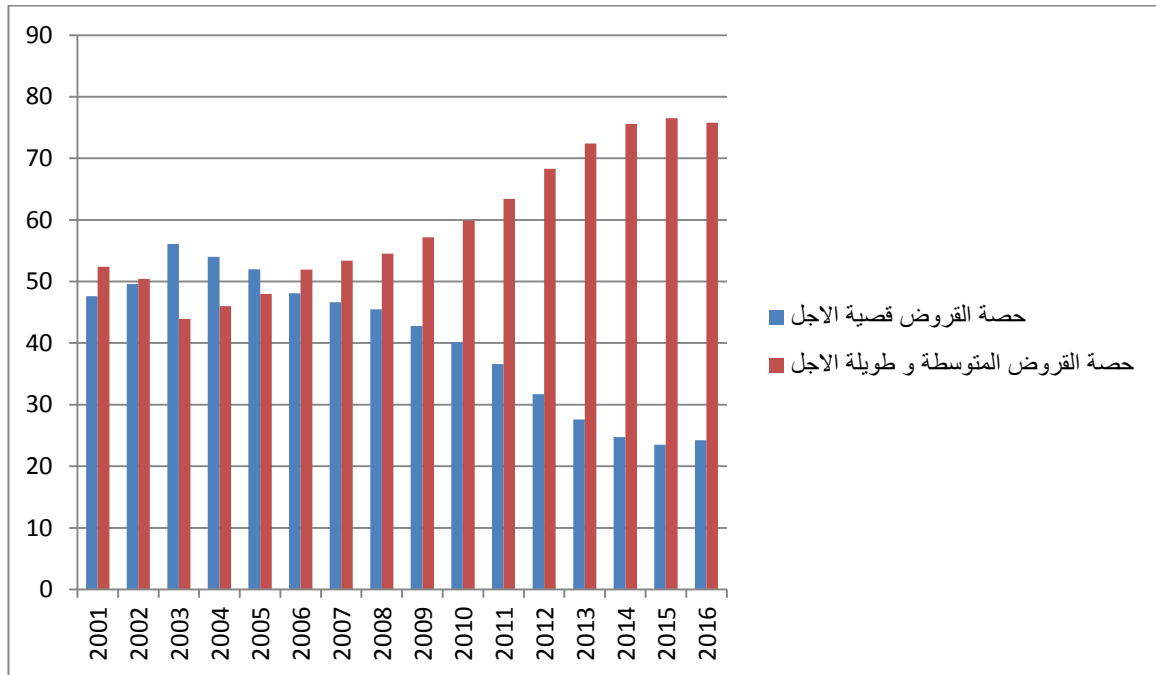
المصدر: معلومات مجمعة من التقارير السنوية لبنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2004، 2006، 2010، 2013، 2014، 2015، 2016.

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج:

أن القروض الموجهة إلى المؤسسات الاقتصادية في تذبذب خلال الفترة (2000-2016) بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، ويعود هذا ربما إلى السياسات التي تطبق على القطاعات العمومية من طرف الحكومة بين التطهير المالي مرة وإعادة تمويلها مرة أخرى، في حين أن القطاع الخاص يعرف معدلات تمويل متزايدة من سنة لأخرى بحكم المكانة التي تحظى بها عند السلطات العمومية والعمل على تشجيع هذا القطاع كبديل للقطاع العمومي، بالإضافة إلى برامج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي ساعدت على قيام مشاريع خاصة بتمويل من البنوك العمومية خصوصا.

الانخفاض التدريجي والبطيء لدور البنوك العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي العمومي منه والخاص، حيث نرى أن حصة البنوك العمومية تنقلص من سنة لأخرى ولكن هذا التنقلص لن يقلل من أهميتها في تمويل الاقتصاد، لأن حصتها تدور بين 87% خلال سنة 2006 و 97% سنة 2000، فالبنوك الخاصة لازالت بعيدة كل البعد عن حصة البنوك العمومية.

الشكل رقم 10: حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول.

يظهر الشكل أعلاه محدودية مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الاستيراد واقتصار نشاطها على فتح الاعتمادات المستندية وتقديم بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، وبهذا الشكل لا يمكن القول بأن البنوك الخاصة تساهم في التنمية الاقتصادية لأنها ما تزال بعيدة عن تمويل المشاريع الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل. ومن أجل التعرف على طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل وحصّة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة تم ايرادها في الجدول التالي:

مليار دج

الجدول رقم 11: طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2001-2016)

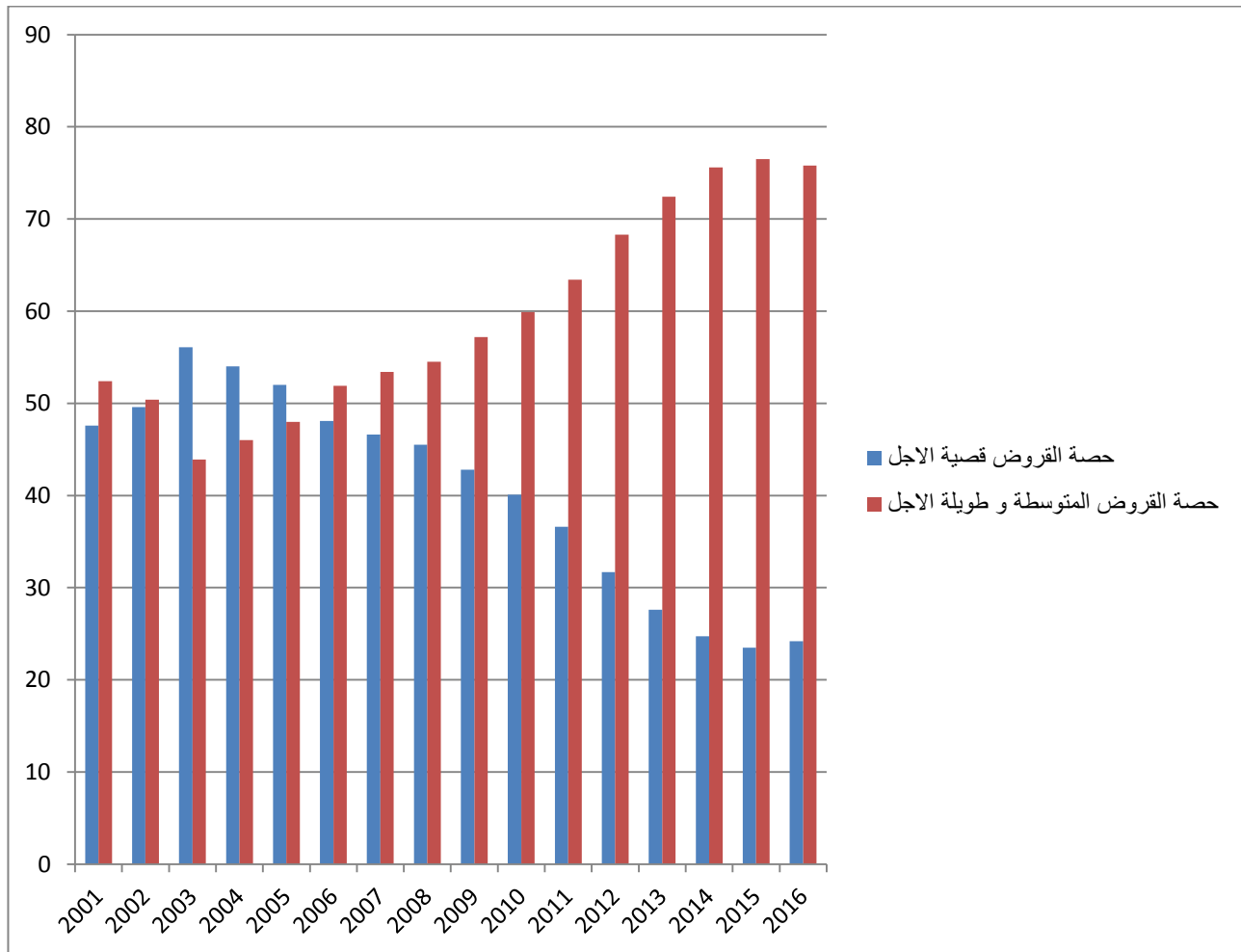
قروض قصيرة الأجل	بنوك عمومية	بنوك خاصة	قروض متوسطة وطويلة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية
513.316	478.453	34.863	564.383	554.562	9.821	1077.699	47.6%	52.4%	2001
627.980	508.524	119.456	638.063	576.267	61.796	1266.042	49.6%	50.4%	2002
773.568	736.561	37.007	605.905	542.673	63.232	1379.473	56.1%	43.9%	2003
828.337	779741	48.596	706.051	645.840	60.211	1534.388	54.0%	46.0%	2004
924.328	853.958	70.370	853.119	791.995	61.124	1777.447	52.0%	48.0%	2005
915.697	819.346	96.39	988.405	907.234	81.171	1904.102	48.1%	51.9%	2006
1026.1	902.5	123.6	1177.6	1048.8	128.8	2203.7	46.6%	53.4%	2007
1189.4	1025.8	163.6	1424.7	1261.2	163.5	2614.1	45.5%	54.5%	2008
1320.5	1141.3	179.2	1764.6	1570.7	193.9	3085.1	42.8%	57.2%	2009
1311.0	1045.4	265.6	1955.7	1790.4	165.3	3266.7	40.1%	59.9%	2010
1363.0	999.6	363.4	2361.7	2194.4	167.3	3724.7	36.6%	63.4%	2011
1361.4	973.6	387.7	2935.0	2753.3	181.8	4296.4	31.7%	68.3%	2012
1423.4	936.4	487.0	3731.1	3521.0	210.1	5154.5	27.6%	72.4%	2013
1608.7	1091.0	517.7	4894.2	4621.1	273.1	6502.9	24.72%	75.3%	2014
1710.6	1152.5	558.2	5565.0	5214.2	350.8	7275.6	23.5%	76.5%	2015
1914.2	1334.1	580.1	5993.6	5591.2	402.4	7907.8	24.2%	75.8%	2016

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2004، 2006، 2009، 2012، 2014، 2016.

من خلال هذا الجدول يتضح أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل قد انخفضت إلى أقل من 50% منذ سنة 2003 لصالح القروض قصيرة الأجل، وهذا يعكس تناقضا واضحا مع معطيات الجدول الخاص بهيكل الودائع ففي الوقت الذي سجل فيه تطور لحجم الودائع لأجل، يلاحظ هنا تراجع القروض المتوسطة وطويلة الأجل وهذا رغم مباشرة الجزائر لبرنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004) والتوجه العام نحو تحفيز وتوجيه الاستثمار الطويل الأجل، وهذا ما جعل البنوك الجزائرية وخاصة العمومية محل انتقاد من طرف عدة أطراف لأنها لا تساهم في تمويل الاستثمار وتتحو منحى قصير الأجل.

كما يلاحظ من خلال الجدول استحواذ البنوك العمومية على النصيب الأكبر في منحها لهذه القروض مقارنة مع البنوك الخاصة.

**الشكل رقم 11:** تطور حصة القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل من اجمالي القروض خلال الفترة 2001-2016.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول.

يظهر من خلال الشكل التقارب الشديد بين كل من القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة والطويلة الأجل من سنة 2001 إلى سنة 2008، ولم يظهر الفارق إلا ابتداء من سنة 2010، حيث تجاوزت حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل حصة القروض قصيرة الأجل ابتداء من سنة 2006 ولغاية نهاية الفترة، أما من 2001 إلى 2005 كان هناك تذبذب وتناوب بين النوعين من القروض في احتلال الحصة الأكبر من إجمالي القروض.

فمن المفروض أن تكون الحصة الأكبر من إجمالي القروض مخصصة بالدرجة الأولى للقروض المتوسطة والطويلة الأجل والموجهة إلى تمويل الاستثمارات الإنتاجية كما حصة القروض قصيرة الأجل بلغت مستويات مرتفعة كما هو مقبول حيث تجاوزت 50%.

وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المحسوس الذي عرفته القروض المتوسطة والطويلة الأجل ابتداء من سنة 2006، إنما يرجع إلى ارتفاع حجم القروض الموجهة للاستثمار في قطاع الطاقة والمياه والبنية التحتية وكذا ارتفاع حجم القروض العقارية.

### المبحث الثالث: الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري

بالنظر إلى مؤشرات الصلابة المالية، فإن وضعية القطاع المصرفي حسنة إلى حد ما حيث إلى غاية 2016 تحسنت بعض المؤشرات بينما عرفت مؤشرات أخرى تدهورا طفيفا، لكنها تبقى عند مستويات قريبة من المستويات السائدة في الأنظمة المصرفية للبلدان الناشئة المماثلة وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى بعض مؤشرات صلابة وأداء الجهاز المصرفي الجزائري.

#### المطلب الأول: مؤشرات الملاءة المالية

منذ إصدار نسبة كفاية رأس المال ضمن التشريع والتنظيم المصرفي سعت جميع البنوك والمؤسسات المالية النشطة الالتزام بهذه النسبة في إطار مواصلة التقيد بمعايير بازل الثانية، حيث في نهاية 2016، بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة النظامية 18,90% وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية 16,6% أي معدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها في إطار بازل 2. ويظهر من الجدول أدناه أن البنوك والمؤسسات المالية قد نجحت في ذلك وبنسب أعلى من الحد الأدنى المحدد ب 8%.

#### الجدول رقم 12: نسبة الملاءة الاجمالية للبنوك (2005-2011)

السنوات	الملاءة الإجمالية	البنوك العمومية	البنوك الخاصة
2005	12%	11.69%	23.66%
2006	15.15%	14.37%	21.59%
2007	12.94%	11.62%	23.48%
2008	16.54%	15.97%	20.24%
2009	21.78%	19.10%	35.26%
2010	23.31%	21.78%	29.19%
2011	24%	-	-

المصدر: تقارير السنوية حول تطور الوضعية المالية والنقدية لبنك الجزائر للسنوات: 2006، 2008، 2010.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن البنوك الجزائرية نجحت في تحقيق نسب ملاءة تتجاوز النسبة المحددة والمقدرة ب 8% إلا أن هذه النسبة تتباين بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، فالبنوك الخاصة سجلت خلال هذه الفترة نسب ملاءة مرتفعة تصل في ذروتها إلى 35,2%، وهذه النسب تتجاوز تلك المسجلة على مستوى البنوك العمومية حيث لم تتجاوز نسب ملاءة هذه الأخيرة في ذروتها 21,7%. ويرجع تفوق البنوك الخاصة على البنوك العمومية من حيث نسب الملاءة كونها أقل عرضة للمخاطر بالإضافة إلى تحكمها في التسيير الجيد لمخاطر القروض مقارنة مع البنوك العمومية.

المطلب الثاني: مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية

يمثل مؤشر حجم الودائع لأجل على حجم القروض مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاط الائتمان.

وفي هذا المطلب سوف يتم التعرف على تطور هذا المؤشر في البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2015)

الجدول رقم 13: مؤشرات نجاعة السياسة الائتمانية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2005-2016)

مليار دج

البيان السنة	الودائع لأجل	حجم القروض	الناتج المحلي الخام	الودائع لأجل / القروض	حجم القروض / PIB
2005	1736.16	1777.44	7524.00	0.97	23.62%
2006	1766.10	1904.1	8460.5	0.92	22.50%
2007	1761.00	2203.7	9306.2	0.79	23.6%
2008	1991.00	2614.1	10993.8	0.76	23.7%
2009	2228.9	3085.1	10234.98	0.72	30.14%
2010	2524.3	3266.7	12049.5	0.77	17.11%
2011	2787.5	3724.7	14384.8	0.74	25.89%
2012	3331.5	4285.6	15843.0	0.77	27.05%
2013	3691.7	5154.5	16679.2	0.71	30.90%
2014	4038.7	6502.9	17235.6	0.62	37.72%
2015	4443.3	7275.6	17799.2	0.61	40.87%
2016	4409,3	7907,8	17406,8	0,55	45,42%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2007، 2009، 2012، 2015، 2016.

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل / حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع وخصوصا المتوسطة والطويلة منها لتمويل نشاطها الائتماني، وقد سجلت هذه النسبة معدلا أدنى من الواحد مبينة في ذلك لجوء البنوك إلى الودائع الجارية في منح الائتمان، كما يتبين كذلك أن مساهمة البنوك في الناتج المحلي الخام ضعيفة إذ لم تتجاوز نسبة 45,42% وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك والذي يبقى المتعاملون فيه يعتمدون على وسائل تمويلية أخرى.

من جانب آخر فإن ملكية البنوك العمومية للدولة لا تسمح لها بمناقشة قرارات التمويل على خلاف البنوك الخاصة، إلا أنها تستفيد من جانب آخر من عمليات التطهير التي تقوم بها الخزينة العمومية، وهي الوضعية التي يصعب الحكم فيها على مدى نجاعة سياسة الائتمان في القطاع البنكي الجزائري.

### المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء للبنوك الجزائرية

لا يمكن الحكم على نشاط أي قطاع بنكي دون دراسة لمؤشرات أدائه وتحليلها والملاحظ هو سيطرة البنوك العمومية على معظم مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري وهذا على حساب البنوك الخاصة وهذا منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10. وسيعتمد في هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات أهمها:

**أولاً: مردودية الأموال الخاصة:** يسمح هذا المؤشر بقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وذلك عن طريق مجموعة من النسب تسمح بتقييم مصدر وحجم أرباح البنك مقابل ما يتعرض له من مخاطر ويمكن حساب هذا المؤشر بضرب معدل العائد على الأصول والرافعة المالية ومن مصلحة البنك تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على حقوق الملكية، فكلما قلت هذه النسبة دل ذلك على الأداء السيئ للبنك.

**ثانياً: معدل العائد على الأصول:** وهو يعبر عن قدرة البنك في التحكم في التكاليف ومراقبتها واستثمار الأصول التي يمتلكها ويحسب هذا المؤشر بضرب هامش الربح ومنفعة الأصول (PM×AM) فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الأداء الجيد للبنك.

**ثالثاً: الرافعة المالية EM:** يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على استخدام أصوله في توليد الربح أو بعبارة أخرى مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله ويحسب بالنسبة بين إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية.

**هامش الربح PM:** يعكس هذا المؤشر قدرة البنك على إدارة ومراقبة التكاليف ويحسب بالنسبة بين الدخل الصافي إلى إجمالي الإيرادات.

**منفعة الأصول AM:** ويسمى هذا المؤشر أيضاً بالهامش البنكي، وهو يعبر عن الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول ويحسب هذا المؤشر بالنسبة لإجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول.

ويظهر تطور هذه المؤشرات بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة من خلال الجدول التالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> من طرف الطالبة بتصرف اعتماداً على:

طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78.  
 ROE<sup>2</sup> (مردودية رأس المال) = النتيجة ÷ متوسط الأموال الخاصة.  
 ROA<sup>3</sup> (مردودية الأصول) = النتيجة ÷ متوسط إجمالي الميزانية.

الجدول رقم 14: تطور مؤشرات المردودية للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة (2002-2010)

السنة	ROE <sup>2%</sup>		أثر الرفع المالي (مرة)		ROA <sup>3%</sup>		هامش الربح %		الهامش البنكي %	
	ب ع	ب خ	ب ع	ب خ	ب ع	ب خ	ب ع	ب خ	ب ع	ب خ
2002	8.11	21.59	16	14	0.51	1.58	17.29	44.36	2.97	3.54
2003	5.32	16.68	16	14	0.43	1.16	10.99	43.93	3.06	4.14
2004	3.93	23.95	17	14	0.23	1.72	8.16	43.26	2.83	3.97
2005	5.63	25.43	18	11	0.30	2.38	10.70	50.88	2.82	4.67
2006	17.47	23.40	23	9	0.75	2.49	25.11	43.77	2.97	5.97
2007	23.64	28.01	27	9	0.87	3.21	33.39	45.83	2.61	2.61
2008	25.01	25.60	25	8	0.99	3.27	40.07	42.31	2.47	2.47
2009	27.41	21.84	21	7	1.33	3.28	55.15	44.02	2.41	7.45
2010	22.70	16.79	18	5	1.25	3.49	54.45	48.48	2.30	7.19

ب ع : البنوك العمومية

ب خ : البنوك الخاصة

Source : Rapport Banque d Algerie 2004,2005,2006,2007,2009,2010

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك الخاصة مقارنة مع البنوك العمومية، حيث حققت البنوك العمومية معدلات عائد تتراوح في حدود 3.93% كحد أدنى و 27.4% كحد أقصى، في حين تراوحت معدلات العائد في البنوك الخاصة ما بين 16.60% كحد أدنى و 28% كحد أقصى، ويرجع هذا التباين إلى قلة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الخاصة مقارنة مع البنوك العمومية.

وعند التعمق في تحليل نتائج معدل العائد على حقوق الملكية بالرجوع إلى مكوناته نجد أن الارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية يرجع إلى ارتفاع حجم رافعتها المالية بدرجة أعلى، وإلى مؤشر العائد على الأصول بدرجة أقل، حيث تتراوح حجم الرافعة المالية لهذه البنوك في حدود 16 إلى 27 مرة، في حين حققت معدل العائد على الأصول أقل من 1% من سنة 2002 إلى 2008 ومعدل أقل من 2% سنتي 2009، 2010، أما بشأن البنوك الخاصة، فيعود التوسع في عائدها على

حقوق الملكية بدرجة أكبر إلى العائد على الأصول والذي فاق 3%، وبدرجة أقل إلى رافعتها المالية التي استقرت في حدود 5 إلى 11 مرة.

وبالرجوع إلى مكونات العائد على الأصول، نلاحظ جليا أن البنوك العمومية حققت عموما معدلات هامش ربح منخفضة مقارنة مع البنوك الخاصة خلال معظم السنوات باستثناء سنتي 2009 و2010، حيث لم يتعدى هامش الربح لهذه البنوك 25% خلال الفترة (2002-2006) في مقابل معدل هامش الربح تجاوز 50% بالنسبة للبنوك الخاصة وخلال سنتي 2007 و2008، وصل معدل هامش الربح في البنوك العمومية إلى حدود 40% في مقابل 45% للبنوك الخاصة، وفي سنتي 2009 و2010، انعكست الصورة تماما حيث سجلت البنوك العمومية قفزة نوعية في معدلات هامش ربحها والتي تجاوزت معدلات هامش ربح البنوك الخاصة. يمكن تفسير ارتفاع معدلات هامش الربح في البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية إلى قلة تعرض هذه البنوك إلى المخاطر بسبب قلة فروعها ووكالاتها. أما القفزة التي حققتها معدلات هامش الربح للبنوك العمومية في سنتي 2009 و2010، ترجع في الواقع إلى تحسن طرق تقييم وتسيير ومتابعة القروض على مستوى البنوك العمومية بالإضافة إلى تشديد الرقابة على محافظ البنوك العمومية من طرف بنك الجزائر واللجنة المصرفية. أما بالنسبة للهامش البنكي يلاحظ أن أقل نسبة بين البنوك العمومية والخاصة هي 2.30% وأعلى نسبة هي 7.45% كما يلاحظ تقارب في النسب بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية وهذا راجع ربما لانعدام سوق مالي في الجزائر وقلة المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة.

## خلاصة الفصل

من خلال دراسة مؤشرات الجهاز المصرفي تم التوصل إلى أن الجهاز المصرفي حقق نتائج مقبولة بشكل عام مثله مثل باقي الدول الناشئة، وبالرغم من أنها لم تصل إلى الأداء العالي والخدمة المتميزة إلا أنها طبقت القواعد الاحترازية الدولية ولم تحقق أقل من المستوى المطلوب وهو ما يدل على الجهود المبذولة من قبل السلطات النقدية لتحسين أداء جهازها المصرفي ومجاراة النظام المصرفي العالمي. كذلك يظهر من خلال التحليل أن حجم الودائع لأجل أكبر مقارنة بالودائع تحت الطلب، وهذا ما يدل على زيادة الادخار، كما يظهر من خلال الجداول استحواذ البنوك العمومية على الحصة الأكبر في منح القروض وهذا راجع لفقدان الثقة في البنوك الخاصة خاصة بعد أزمة بنك الخليفة، كذلك ومن خلال الدراسة يلاحظ غياب سوق مالي ونقص المنافسة بين البنوك العمومية والخاصة.

خاتمة

مر الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية الفترة الحالية بعدة مراحل شهد خلالها تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الاصلاحات المتعاقبة، أهمها قانون النقد والقرض الذي شكل نواة التغيير الاقتصادي في الجزائر خاصة على المستوى الجهاز المصرفي والقطاع البنكي، وقد أدخلت عليه عدة تعديلات تماشيا مع التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلا أنه رغم ذلك تبقى هناك مجموعة من النقائص يعاني منها، الأمر الذي يجعله عرضة لتأثيرات وتحديات كبيرة. كذلك ساهم ظهور البنوك الخاصة على تطوير وتنمية الاقتصاد، وهذا لما له دور فعال في تطوير الاستثمار والادخار وتوفير الائتمان. إلا أن القطاع المصرفي الخاص لم يكن في منأى عن الهزات التي تهدد استمراره، حيث أنه ما لبث أن تعرض لمشاكل وعراقيل حدثت من امكانية نجاحه، بسبب أزمة الثقة التي أصابت أهم بنكين خاصين في الجزائر ألا وهما بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، وهو ما أثر سلبا على صورة البنوك الخاصة أمام المودعين وفقدان الثقة فيها.

لذا يعتبر معرفة أداء البنوك ومعرفة وضعيتها المالية أمرا ضروريا، لتجنب مثل هذه المشاكل من الوقوع من جديد. وكذا تحسين كفاءة وفاعلية هاته البنوك ما يضمن دخولها المنافسة مع البنوك العامة وحتى الأجنبية وكسب ثقة الجمهور.

ولمعرفة أداء أي بنك لابد من تقييم أدائه ذلك لأن تقييم الأداء المالي للبنوك يعتبر جرس إنذار مبكر من المخاطر التي تعتري عملها، فقد ظهرت عدة نماذج كان الغرض منها تقديم تقييم لأداء البنك، ومن أهم النماذج المقدمة في هذا المجال نظام التقييم الأمريكي CAMELS الذي يعد من بين النماذج الحديثة لتقييم الأداء وأكثرها إسهاما في بيان نقاط القوة والضعف في أداء البنك.

حيث يتم تقييم الأداء باستخدام عدة نسب ومؤشرات تعمل في مجملها على تقييم الأداء المالي للبنوك ومعرفة أداء الجهاز المصرفي منها ما يخص ملاءة البنك ومنها ما يهتم بالصلابة المالية، وذلك لمعرفة الأداء الحالي ومحاولة إصلاحه بما يتناسب مع القطاع المصرفي العالمي.

### ➤ نتائج اختبار الفرضيات

-بالنسبة للفرضية الأولى: إن الإصلاحات المصرفية في الجزائر تسمح بتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تحسينات واصلاحات مالية، أهمها قانون النقد والقرض ورغم ذلك مازال يعاني نقصا كبيرا على مستوى أداءه. أي أن الفرضية الأولى خاطئة.

(1) -بالنسبة للفرضية الثانية: تقييم الأداء المالي للبنوك هو تحليل معلومات مالية من أجل التعرف على الوضعية المالية للبنك في فترة ما، تقييم الأداء المالي هو استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الأهداف المسطرة، مايعني أن الفرضية الثانية غير صحيحة.

-بالنسبة للفرضية الثالثة: للبنوك الخاصة أهمية كبيرة ومنافسة مع البنوك العمومية في جذب الودائع، بعد دراسة مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري وجد أن البنوك العمومية لها الحصة الأكبر في جذب الودائع وذلك لفقدان الثقة في البنوك الخاصة، بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي مايعني أن الفرضية الثالثة خاطئة.

### ➤ نتائج الدراسة

-تعتبر المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة العالمية وتحديات العولمة نظرا لصغر حجم رؤوس اموالها بالإضافة الى ضعف التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا عدم التزامها الكامل بمبادئ الشفافية والافصاح.

-هيمنة البنوك العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، واحتكارها للنشاط المصرفي بسبب فقدان الثقة في البنوك الخاصة.

-حجم الودائع لأجل أكبر مقارنة بالودائع تحت الطلب، حيث بلغ حجم الودائع لأجل 4409,3 مليار دج مقابل 3732,2 مليار دج بالنسبة للودائع تحت الطلب سنة 2016، وهذا مايدل على زيادة الادخار.

-تزايد القروض المقدمة للقطاع الخاص، وهذا تشجيعا من السلطات لهذا القطاع حيث عرف ارتفاعا متزايدا ليصل إلى 973,0 مليار دج سنة 2016 بعدما كان لايتجاوز 26,36 مليار دج سنة 2000.

-نجاح البنوك الجزائري في تحقيق نسب ملاءة تتجاوز تلك المحدد في مقررات بازل 2، أي أكبر 8% .

-ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنوك الخاصة مقارنة مع البنوك العمومية، وهذا بسبب قلة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الخاصة.

-ارتفاع معدلات هامش الربح في البنوك الخاصة حيث في 2009 و 2010 وصل إلى 45% مقابل 40% بالنسبة للبنوك العمومية.

-بالنسبة لمنفعة الأصول فنلاحظ تقارب بينهما وهذا بسبب عدم وجود سوق مالي في الجزائر وبالتالي انعدام المنافسة بينهما.

### ➤ التوصيات

-تنظيم المنافسة بين البنوك، وذلك بفتح القطاع وتشجيع ظهور منتجات بنكية جديدة، وانسحاب الدولة من التحكم فيه.

-الاستثمار في القطاع البنكي، لأن النظام المصرفي الجزائري تغلب عليه البنوك العمومية ويبقى نشاط البنوك الخاصة محدودا.

-تحديث أدوات العمل، وتحسين إطاره واستقبال الزبائن.

-مواصلة الإصلاحات المصرفية بما يتماشى والمتغيرات المصرفية العالمية.

- أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقة البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها.

-زيادة البنوك الاسلامية الغير ربوية.

## ➤ أفاق الدراسة

بعد طرح هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع وخاصة أنه موضوع واسع ولا توجد فيه دراسات كثيرة خاصة في الجزائر:

- تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري بإستعمال نموذج بطاقة الأداء المتوازن.
- دراسة مقارنة بين أداء البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.
- دراسة تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري.

# قائمة المصادر والمراجع

المراجع والمصادر باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
  - 2- بخرار فريدة يعدل، تقنيات وسياسات التسيير البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005.
  - 3- بوعتروس عبد الحق، المدخل للاقتصاد النقدي والمصرفي، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004،
  - 4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، الأردن، 2011.
  - 5- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.
  - 6- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، بدون طبعة، دار المريح للنشر، الرياض-السعودية، 2000.
  - 7- شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
  - 8- طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الجزء الثاني، الاسكندرية، 2003.
  - 9- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
  - 10- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، طبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2013.
  - 11- فائزة لعرف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
  - 12- فائزة لعرف، نظرية نقدية وأسواق رأس المال، مؤسسة الثقافة الجامعية، طبعة 1، الجزائر، 2016، ص 165
  - 13- فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرة وتطبيقات، ط1، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013.
  - 14- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل عملي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
  - 15- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج، عمان، 2001.
  - 16- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
  - 17- محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
  - 18- محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.
  - 19- نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009.
  - 20- يوسف قرشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
- 2- أطروحات الدكتوراه.
- 21- أحمد لعماري، تطوير النظام المحاسبي المصرفي لترشيد عملية اتخاذ القرار الإداري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية للجزائر، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة.
  - 22- بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

23- بقيق ليلي اسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد جامعة تلمسان، 2015.

24- ساحلي لزهري، عولمة النشاط المصرفي وإعادة تأهيل المنظومة المصرفية-حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار-عنابة، 2015-2016.

25- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

26- عبد الرزاق عبد السلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

27- علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

28- قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

### 3- مذكرات الماجستير

29- ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

30- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

31- أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال سوريا، 2010.

32- بعلي حسني مبارك، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

33- بوخلالة سهام، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2006.

34- بودرع لطف، تحليل عرض النقود في الجزائر 1990 إلى 2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2010.

35- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سكيكدة، 2009.

36- جازية حسيني، خصوصية البنوك في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.

37- جمال حسن محمد أبو شرح، مدى إمكانية تقويم أداء الجامعة الإسلامية بغزة باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.

- 38- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011.
- 39- زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة ماجيستر، جامعة ورقلة، 2009.
- 40- زينب حوري، تقييم الأداء في منشأة صناعية، حالة تطبيقية عن المقاولات العمومية لصناعة المواد والأثاث لولاية قسنطينة للفترة 1980-1984، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 1989.
- 41- السعيد بلوم، أساليب الرقابة ودورها في تقديم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2007.
- 42- شوقي بورقية، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
- 43- الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية، دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر.
- 44- صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازي كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة سطيف.
- 45- صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010.
- 46- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2001.
- 47- عادل قرقاد، أثر حوكمة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة سكيكدة، 2011-2012.
- 48- عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.
- 49- عمر تيمجدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 50- غدير محمود المهدي، استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، مذكرة ماجيستر الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
- 51- فروم محمد الصالح، النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة تحويل الخشب والحديد-عنابة، مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة سكيكدة، 2006-2007.
- 52- قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة مقدمة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009.
- 53- محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة القياس المتوازن، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

54- مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

55- مريم شكري محمود نديم، تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، رسالة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

56- مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، جامعة الشرق الأوسط، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، 2010-2011.

57- موسى مبارك أحلام، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2005.

58- نجيب بوخاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2003.

59- وهيبة خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر -حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.

#### 4- مذكرة ماستر

60- إلهام طرادة مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الاوراق المالية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي التبسي-تبسة، 2016.

61- باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند أولحاج، الجزائر، 2013-2014.

62- رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، 2015.

63- سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالتي CPA وBNA بالوادي مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر بالوادي، سنة 2015.

#### 5- المجلات والبحوث

64- أبو بكر خوالد، تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد 2 ، العدد 02، ألمانيا، برلين، 7 فيفري 2018.

65- تشام فاروق، بحث حول أهمية الاصلاحات المصرفية والمالية في تحسين اداء الاقتصاد، جامعة وهران، 2002 .

66- كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005.

67- كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006.

- 68- لطيفة بكوش، وسيلة بن ساهل، بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني،
- 69- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2004.
- 70- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10.

#### 6- ملتقيات ومؤتمرات

- 71- بلقاسم زايري، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن اعمال المؤتمر الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 11-12 مارس 2008.
- 72- بلمقدم مصطفى، بوالشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة سطيف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
- 73- بن نذير نصر الدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كالية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة 25، 04-2017.
- 74- سعدي يحيى وأوصيف لخضر، أثر إدارة الجودة الشاملة على رفع أداء وفعالية المنظمات، الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 10 و11 نوفمبر 2009.
- 75- سعدياني محمد، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول إصلاح المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، ماي 2005.
- 76- صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - المعهد الوطني للتجارة، الجزائر.
- 77- عبد الغاني دادن ومحمد الأمين كعاسي، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي 18 و19 مارس 2005.
- 78- محمد بوهزة، تحليل الجوانب المالية الاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، الملتقى الدولي حول الشراكة الأورومتوسطية، جامعة سطيف، 2004 .
- 79- مليكة زغيب، حياة نجا، النظام البنكي الجزائري - تشخيص الواقع وتحديات المستقبل - ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة الشلف، 2004.
- 80- ناصر سليمان، متطلبات تأهيل المؤسسة المصرفية، العمومية بالجزائر، الأسلوب والمبررات مداخلة مقدمة في ملتقى دولي، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، أبريل 2006.
- 81- هارون الطاهر، العقون نادية، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات"، جامعة جيجل، 6-7 جوان 2005.

7- مقررات

- 82- التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر .
- 83- قانون رقم 10/90، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990، بالمادة 11.
- 84- الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادرة في 27/03/2003 مبروك حسين، المدونة النقدية والمالية الجزائرية، دارهومة للنشر، طبعة أولى، الجزائر، 2004.
- 85- الأمر رقم 10-04، المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض.
- 86- مقرر رقم 18-01 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 2 يناير 2018، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة بالجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، الصادرة بتاريخ 28 يناير 2018.

8- الأنترنت

- 87- سمير ع، قانون النقد والقرض المعدل يدخل حيز التنفيذ، الضوء الأخضر لبنك الجزائر لإقراض الخزينة العمومية.
- http://www.Amasronline.com\ index plp \2014 81681-2017-10-15-22;consulté de 25-04-2018

<http://www.bankofalgeria.dz> -88

<http://www.ons.dz> -89

<http://www.afdb.org> -90

ب-الكتب باللغات الأجنبية

- 91- A-Burland, j.y.Egtem et autres. Dictionnaire de gestion. Edition Foucher. Paris1995.
- 92- Benoit Ndi zambo, L'Evaluation performance (Aspects conceptuelles, Séminaire sur, L'Evaluation de la performance le Développement de secteur public, Banjul(Gambie),2003.
- 93- G. Bressy, " Economie d'entreprise",Sirey, paris,1990.
- 94- Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, «L'apport des modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe», Revue française d'économie, Vol 1 9, N° :1, 2004.
- 95- HENNICHE FAIZA , le management dans les banque publiques algériennes, mémoire en magister en science comiciales, université d'Oran Es-senia,2007.
- 96- Jean-Emile demis et autres, orientation marche et performance,2009.
- 97- KPMG Algérie, le guide des banques et des établissements financiers en Algérie, Edition 2012.
- 98- lorraine Buerger, "CAMELS RATINGS: what they mean and why they" , Director corps,2011.

- 99- Methods et systems d'analyse et de prevention des risqué au sein du Secretariat General De La Commission Bancaire" ،Etude du rapport annual de La Commission Bancaire – Etude de La Commission Bancaire En France،1998.
- 100- Quarterly, Volume 4, Nember 3,2013.
- 101- Rapport annuel de la banque d'Algérie 2007
- 102- **Resource:**Khalafalla Ahmed Mohamed Arabi,"Predicting Bank Failure: 2009)",Journal of Business Studies
- 103- Robert S–Kaplan and David P–Nortan, the Balanced scorcard, Meosures the draive performance, Haevad, janury–fabruary, 1992.
- 104- Samir Bellal, La Régulation Monétaire en Algérie (1990 – 2007), Revue du chercheur N° – 08/2010
- 105- Yakob Rubayah "Camel Rating Approach to Assess the Insurance Operator Financial Strength " Jurnal Ekonomi Malaysia, 2012.

الملاحق

## جدول يبين الوضعية النقدية للجهاز المصرفي الجزائري 2001-2003

	Dec. ديسمبر	Nov. نوفمبر	Oct. أكتوبر	Sept. سبتمبر	Aout أوت	Juillet جويلية	Juin جون	Mai ماي	Avril أفريل	Mars مارس	Février فيفري	Janvier جانفي	
<b>2001</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>1 310,7</b>	<b>1 279,8</b>	<b>1 288,3</b>	<b>1 240,9</b>	<b>1 223,0</b>	<b>1 165,4</b>	<b>1 096,8</b>	<b>1 051,4</b>	<b>1 000,5</b>	<b>938,4</b>	<b>885,6</b>	<b>805,4</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	1 313,6	1 282,6	1 289,5	1 249,8	1 231,4	1 170,3	1 102,0	1 054,9	1 004,9	941,3	887,0	809,5	البنك المركزي
Banques commerciales	-2,8	-2,9	-1,2	-8,9	-8,4	-4,8	-5,2	-3,4	-4,4	-2,9	-1,5	-4,1	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>569,7</b>	<b>461,5</b>	<b>441,6</b>	<b>432,6</b>	<b>437,1</b>	<b>486,6</b>	<b>434,5</b>	<b>489,0</b>	<b>526,3</b>	<b>576,8</b>	<b>646,0</b>	<b>664,0</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-276,3	-391,5	-407,4	-427,6	-430,1	-376,6	-416,9	-368,2	-331,8	-285,0	-213,5	-193,4	البنك المركزي
Banques commerciales	739,6	748,0	743,6	752,2	759,6	756,8	748,3	753,7	756,0	760,4	759,7	759,7	البنوك التجارية
Autres crédits	106,4	105,0	105,5	107,9	107,6	106,4	103,1	103,5	102,1	101,3	99,8	97,7	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>1 078,4</b>	<b>1 062,8</b>	<b>1 051,9</b>	<b>1 055,3</b>	<b>1 061,2</b>	<b>1 066,7</b>	<b>1 057,5</b>	<b>1 039,1</b>	<b>1 025,5</b>	<b>1 028,0</b>	<b>1 016,0</b>	<b>1 001,2</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	0,7	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	البنك المركزي
Banques commerciales	1 077,7	1 062,0	1 051,1	1 054,6	1 060,4	1 066,0	1 056,7	1 038,4	1 024,8	1 027,3	1 015,3	1 000,5	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>1 648,2</b>	<b>1 524,3</b>	<b>1 493,5</b>	<b>1 488,0</b>	<b>1 498,3</b>	<b>1 553,4</b>	<b>1 492,0</b>	<b>1 528,0</b>	<b>1 551,8</b>	<b>1 604,8</b>	<b>1 662,0</b>	<b>1 665,2</b>	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>2,4</b>	<b>-0,7</b>	<b>3,8</b>	<b>1,5</b>	<b>4,9</b>	<b>6,3</b>	<b>4,3</b>	<b>5,1</b>	<b>6,6</b>	<b>6,0</b>	<b>10,0</b>	<b>3,8</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	2,4	-0,5	3,2	1,5	5,2	6,2	4,5	5,0	6,8	6,1	9,6	4,5	البنك المركزي
Banques commerciales	-3,4	141,7	-86,5	6,0	75,0	-7,7	52,9	-22,7	51,7	93,3	-63,4	-347,8	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>23,4</b>	<b>4,5</b>	<b>2,1</b>	<b>-1,0</b>	<b>-10,2</b>	<b>12,0</b>	<b>-11,1</b>	<b>-7,1</b>	<b>-8,8</b>	<b>-10,7</b>	<b>-2,7</b>	<b>-2,0</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-29,4	-3,9	-4,7	-0,6	14,2	-9,7	13,2	11,0	16,4	33,5	10,4	23,6	البنك المركزي
Banques commerciales	-1,1	0,6	-1,2	-1,0	0,4	1,1	-0,7	-0,3	-0,6	0,1	0,0	3,0	البنوك التجارية
Autres crédits	1,4	-0,5	-2,3	0,3	1,1	3,3	-0,4	1,4	0,7	1,6	2,1	1,6	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>1,5</b>	<b>1,0</b>	<b>-0,3</b>	<b>-0,5</b>	<b>-0,5</b>	<b>0,9</b>	<b>1,8</b>	<b>1,3</b>	<b>-0,2</b>	<b>1,2</b>	<b>1,5</b>	<b>0,8</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	-1,2	-0,3	-0,2	-0,2	-1,1	0,0	9,8	2,5	-0,4	-0,7	0,7	2,4	البنك المركزي
Banques commerciales	1,5	1,0	-0,3	-0,6	-0,5	0,9	1,8	1,3	-0,2	1,2	1,5	0,7	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>8,1</b>	<b>2,1</b>	<b>0,4</b>	<b>-0,7</b>	<b>-3,5</b>	<b>4,1</b>	<b>-1,5</b>	<b>-1,5</b>	<b>-3,3</b>	<b>-3,4</b>	<b>-0,2</b>	<b>-0,4</b>	مجموع القروض الداخلية
<b>2002</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>1 755,7</b>	<b>1 650,4</b>	<b>1 644,6</b>	<b>1 626,0</b>	<b>1 622,5</b>	<b>1 590,7</b>	<b>1 597,1</b>	<b>1 495,1</b>	<b>1 453,9</b>	<b>1 387,6</b>	<b>1 353,9</b>	<b>1 332,7</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	1 742,7	1 641,3	1 635,5	1 617,5	1 609,5	1 579,5	1 588,2	1 490,0	1 448,6	1 387,9	1 359,9	1 325,0	البنك المركزي
Banques commerciales	13,0	9,1	9,1	8,6	13,0	11,2	8,9	5,1	5,3	-0,3	-6,0	7,7	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>578,7</b>	<b>634,5</b>	<b>657,6</b>	<b>649,3</b>	<b>679,1</b>	<b>685,4</b>	<b>692,2</b>	<b>673,6</b>	<b>635,8</b>	<b>637,0</b>	<b>670,1</b>	<b>656,6</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-304,8	-254,8	-225,7	-234,5	-220,0	-222,0	-224,2	-251,1	-283,7	-281,4	-242,2	-242,9	البنك المركزي
Banques commerciales	774,0	779,9	777,1	776,3	786,5	788,1	807,9	812,9	806,9	810,5	799,4	790,4	البنوك التجارية
Autres crédits	109,5	109,5	106,2	107,5	112,6	119,4	108,6	111,8	112,6	107,9	112,9	109,1	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>1 266,8</b>	<b>1 178,9</b>	<b>1 179,8</b>	<b>1 147,4</b>	<b>1 130,3</b>	<b>1 124,9</b>	<b>1 103,6</b>	<b>1 100,7</b>	<b>1 100,4</b>	<b>1 089,2</b>	<b>1 083,5</b>	<b>1 071,3</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	0,8	0,7	0,7	0,7	0,8	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	البنك المركزي
Banques commerciales	1 266,0	1 178,2	1 179,1	1 146,6	1 129,6	1 124,1	1 102,8	1 100,0	1 099,6	1 088,5	1 082,8	1 070,6	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>1 845,5</b>	<b>1 813,4</b>	<b>1 837,4</b>	<b>1 796,7</b>	<b>1 809,5</b>	<b>1 810,3</b>	<b>1 795,8</b>	<b>1 774,4</b>	<b>1 736,1</b>	<b>1 726,2</b>	<b>1 753,6</b>	<b>1 727,9</b>	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>6,4</b>	<b>0,4</b>	<b>1,1</b>	<b>0,2</b>	<b>2,0</b>	<b>-0,4</b>	<b>6,8</b>	<b>2,8</b>	<b>4,8</b>	<b>2,5</b>	<b>1,6</b>	<b>1,7</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	6,2	0,4	1,1	0,5	1,9	-0,5	6,6	2,9	4,4	2,1	2,6	0,9	البنك المركزي
Banques commerciales	42,4	-0,1	6,4	-34,3	16,2	26,5	72,2	-3,1	-1694,0	-94,4	-177,2	-373,8	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>-8,8</b>	<b>-3,5</b>	<b>1,3</b>	<b>-4,4</b>	<b>-0,9</b>	<b>-1,0</b>	<b>2,8</b>	<b>6,0</b>	<b>-0,2</b>	<b>-4,9</b>	<b>2,1</b>	<b>15,2</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	19,6	12,9	-3,8	6,6	-0,9	-1,0	-10,7	-11,5	0,8	16,2	-0,3	-12,1	البنك المركزي
Banques commerciales	-0,8	0,3	0,1	-1,3	-0,2	-2,4	-0,6	0,7	-0,4	1,4	1,1	6,9	البنوك التجارية
Autres crédits	0,0	3,1	-1,3	-4,5	-5,7	10,0	-2,9	-0,6	4,3	-4,4	3,5	2,5	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>7,5</b>	<b>-0,1</b>	<b>2,8</b>	<b>1,5</b>	<b>0,5</b>	<b>1,9</b>	<b>0,3</b>	<b>0,0</b>	<b>1,0</b>	<b>0,5</b>	<b>1,1</b>	<b>-0,7</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	2,9	-0,5	-0,7	-1,6	0,2	0,4	6,0	-1,1	-1,0	-1,2	-0,9	-1,3	البنك المركزي
Banques commerciales	7,5	-0,1	2,8	1,5	0,5	1,9	0,3	0,0	1,0	0,5	1,1	-0,7	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>1,8</b>	<b>-1,3</b>	<b>2,3</b>	<b>-0,7</b>	<b>0,0</b>	<b>0,8</b>	<b>1,2</b>	<b>2,2</b>	<b>0,6</b>	<b>-1,6</b>	<b>1,5</b>	<b>4,8</b>	مجموع القروض الداخلية
<b>2003</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>2 342,7</b>	<b>2 144,9</b>	<b>2 249,9</b>	<b>2 266,3</b>	<b>2 207,5</b>	<b>2 178,3</b>	<b>2 180,1</b>	<b>2 238,7</b>	<b>2 103,2</b>	<b>1 998,9</b>	<b>1 921,2</b>	<b>1 857,3</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	2 325,9	2 130,5	2 240,4	2 253,7	2 185,9	2 163,4	2 154,8	2 216,3	2 081,3	1 983,7	1 908,7	1 845,0	البنك المركزي
Banques commerciales	16,7	14,4	9,5	12,6	21,7	14,9	25,3	22,5	21,8	15,2	12,5	12,4	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>423,4</b>	<b>362,5</b>	<b>374,7</b>	<b>422,7</b>	<b>400,8</b>	<b>476,7</b>	<b>416,3</b>	<b>404,2</b>	<b>468,2</b>	<b>540,4</b>	<b>641,8</b>	<b>606,6</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-464,1	-554,5	-539,0	-480,1	-503,2	-425,4	-469,5	-486,9	-418,2	-342,0	-218,1	-241,9	البنك المركزي
Banques commerciales	757,4	784,5	783,9	775,0	777,5	776,0	765,9	760,2	759,6	761,2	737,5	732,3	البنوك التجارية
Autres crédits	130,1	132,4	129,7	127,9	126,6	126,1	119,9	131,0	126,7	121,2	122,4	116,3	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>1 380,2</b>	<b>1 391,9</b>	<b>1 372,7</b>	<b>1 364,4</b>	<b>1 345,6</b>	<b>1 326,3</b>	<b>1 392,0</b>	<b>1 365,7</b>	<b>1 354,7</b>	<b>1 296,7</b>	<b>1 303,6</b>	<b>1 263,5</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,8	البنك المركزي
Banques commerciales	1 379,5	1 391,2	1 372,0	1 363,7	1 344,9	1 325,5	1 391,2	1 365,0	1 354,0	1 295,9	1 302,9	1 262,7	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>1 803,6</b>	<b>1 754,3</b>	<b>1 747,4</b>	<b>1 787,1</b>	<b>1 746,5</b>	<b>1 802,9</b>	<b>1 808,3</b>	<b>1 769,9</b>	<b>1 822,9</b>	<b>1 837,1</b>	<b>1 945,4</b>	<b>1 870,1</b>	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
<b>Avoirs extérieurs (nets)</b>	<b>9,2</b>	<b>-4,7</b>	<b>-0,7</b>	<b>2,7</b>	<b>1,3</b>	<b>-0,1</b>	<b>-2,6</b>	<b>6,4</b>	<b>5,2</b>	<b>4,0</b>	<b>3,4</b>	<b>5,8</b>	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	9,2	-4,9	-0,6	3,1	1,0	0,4	-2,8	6,5	4,9	3,9	3,5	5,9	البنك المركزي
Banques commerciales	16,0	51,9	-24,6	-42,0	45,7	-41,2	12,7	3,0	43,4	21,5	1,2	-4,6	البنوك التجارية
<b>Crédits à l'Etat (nets)</b>	<b>16,8</b>	<b>-3,3</b>	<b>-11,4</b>	<b>5,5</b>	<b>-15,9</b>	<b>14,5</b>	<b>3,0</b>	<b>-13,7</b>	<b>-13,4</b>	<b>-15,8</b>	<b>5,8</b>	<b>4,8</b>	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-16,3	2,9	12,3	-4,6	18,3	-9,4	-3,6	16,4	22,3	56,8	-9,8	-20,6	البنك المركزي
Banques commerciales	-3,5	0,1	1,1	-0,3	0,2	1,3	0,7	0,1	-0,2	3,2	0,7	-5,4	البنوك التجارية
Autres crédits	-1,7	2,1	1,5	1,0	0,4	5,1	-8,4	3,4	4,5	-1,0	5,2	6,2	قروض أخرى
<b>Crédits à l'économie</b>	<b>-0,8</b>	<b>1,4</b>	<b>0,6</b>	<b>1,4</b>	<b>1,5</b>	<b>-4,7</b>	<b>1,9</b>	<b>0,8</b>	<b>4,5</b>	<b>-0,5</b>	<b>3,2</b>	<b>-0,3</b>	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	-1,6	-1,0	-0,5	-1,4	-0,9	-0,7	-0,1	0,9	-1,8	-1,0	-1,3	0,8	البنك المركزي
Banques commerciales	-0,8	1,4	0,6	1,4	1,5	-4,7	1,9	0,8	4,5	-0,5	3,2	-0,3	البنوك التجارية
<b>Total crédits intérieurs</b>	<b>2,8</b>	<b>-2,2</b>	<b>-2,2</b>	<b>2,3</b>	<b>-3,1</b>	<b>-0,3</b>	<b>2,2</b>	<b>-2,9</b>	<b>-0,8</b>	<b>-5,6</b>	<b>4,0</b>	<b>1,3</b>	مجموع القروض الداخلية

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

## جدول يبين الوضعية النقدية للجهاز المصرفي الجزائري 2004-2006

الوحدة : مليار دينار

Valeur : Milliard de dinars

	Dec. ديسمبر	Nov. نوفمبر	Oct. أكتوبر	Sept. سبتمبر	Aout أوت	Juillet جويلية	Juin جوان	Mai ماي	Avril أفريل	Mars مارس	Février فيفري	Janvier جانفي	
<b>2004</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	3 119,2	3 024,3	2 864,7	2 714,4	2 653,3	2 564,0	2 464,6	2 433,1	2 392,6	2 391,0	2 429,5	2 342,1	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	3 109,1	3 005,6	2 858,1	2 696,5	2 640,1	2 554,1	2 450,0	2 417,8	2 377,5	2 367,4	2 408,0	2 321,9	البنك المركزي
Banques commerciales	10,1	18,6	6,7	17,9	13,2	9,9	14,6	15,3	15,0	23,6	21,5	20,3	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	-20,6	92,9	133,3	206,7	347,4	312,4	371,3	319,6	371,6	358,0	372,6	440,3	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-915,8	-795,6	-738,5	-676,1	-546,3	-588,5	-509,7	-559,3	-531,7	-523,0	-519,7	-447,0	البنك المركزي
Banques commerciales	736,9	707,6	700,4	716,2	748,2	761,1	749,6	748,1	776,1	763,9	762,9	766,8	البنوك التجارية
Autres crédits	158,3	180,9	171,4	166,7	145,5	139,7	131,4	130,8	127,3	117,1	129,4	120,5	قروض أخرى
Crédits à l'économie	1 535,0	1 501,7	1 500,0	1 467,6	1 486,3	1 426,2	1 421,9	1 415,7	1 411,5	1 405,8	1 379,4	1 389,4	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	البنك المركزي
Banques commerciales	1 534,4	1 501,1	1 499,3	1 466,9	1 485,7	1 425,5	1 421,2	1 415,0	1 410,8	1 405,1	1 378,7	1 388,7	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	1 514,4	1 594,6	1 633,3	1 674,3	1 833,7	1 738,6	1 793,2	1 735,2	1 783,1	1 763,8	1 752,1	1 829,7	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	3,1	5,6	5,5	2,3	3,5	4,0	1,3	1,7	0,1	-1,6	3,7	0,0	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	3,4	5,2	6,0	2,1	3,4	4,2	1,3	1,7	0,4	-1,7	3,7	-0,2	البنك المركزي
Banques commerciales	-45,8	179,5	-62,8	36,1	33,1	-32,2	-4,7	1,7	-36,2	9,9	6,1	21,6	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	-122,2	-30,3	-35,5	-40,5	11,2	-15,9	16,2	-14,0	3,8	-3,9	-15,4	4,0	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	15,1	7,7	9,2	23,8	-7,2	15,5	-8,9	5,2	1,7	0,6	16,2	-3,7	البنك المركزي
Banques commerciales	4,1	1,0	-2,2	-4,3	-1,7	1,5	0,2	-3,6	1,6	0,1	-0,5	1,2	البنوك التجارية
Autres crédits	-12,5	5,5	2,8	14,6	4,1	6,4	0,5	2,7	8,7	-9,5	7,4	-7,4	قروض أخرى
Crédits à l'économie	2,2	0,1	2,2	-1,3	4,2	0,3	0,4	0,3	0,4	1,9	-0,7	0,7	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	-1,9	-0,2	-1,4	-1,4	-1,5	-0,9	0,0	-0,7	-0,7	-0,3	-0,8	0,0	البنك المركزي
Banques commerciales	2,2	0,1	2,2	-1,3	4,2	0,3	0,4	0,3	0,4	1,9	-0,7	0,7	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	-5,0	-2,4	-2,5	-8,7	5,5	-3,0	3,3	-2,7	1,1	0,7	-4,2	1,4	مجموع القروض الداخلية
<b>2005</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	4 179,7	4 097,1	3 981,7	3 836,6	3 751,6	3 622,1	3 485,4	3 423,2	3 371,4	3 239,8	3 192,3	3 097,3	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	4 151,5	4 072,7	3 962,7	3 813,3	3 740,4	3 597,0	3 465,4	3 419,3	3 354,8	3 240,3	3 188,2	3 097,1	البنك المركزي
Banques commerciales	28,2	24,4	19,0	23,3	11,2	25,1	20,1	3,9	16,6	-0,5	4,2	0,2	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	-933,2	-849,4	-612,0	-586,4	-456,2	-344,6	-362,4	-229,5	-167,8	-102,5	-36,9	30,8	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-1 986,5	-1 884,8	-1 601,7	-1 567,0	-1 456,4	-1 346,7	-1 349,1	-1 240,2	-1 167,0	-1 060,8	-996,4	-919,5	البنك المركزي
Banques commerciales	777,3	786,7	733,3	720,7	730,7	716,5	726,2	729,7	715,3	696,5	690,7	692,3	البنوك التجارية
Autres crédits	276,1	248,7	256,4	259,9	269,5	285,6	260,6	281,1	283,9	261,8	268,7	258,0	قروض أخرى
Crédits à l'économie	1 779,8	1 762,9	1 727,9	1 740,2	1 747,5	1 739,4	1 720,4	1 677,1	1 640,0	1 605,1	1 631,8	1 593,1	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	البنك المركزي
Banques commerciales	1 778,9	1 762,0	1 727,1	1 739,5	1 746,7	1 738,8	1 719,8	1 676,5	1 639,4	1 604,5	1 631,2	1 592,5	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	846,6	913,4	1 115,9	1 153,8	1 291,3	1 394,7	1 358,0	1 447,6	1 472,2	1 502,6	1 594,8	1 624,0	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	2,0	2,9	3,8	2,3	3,6	3,9	1,8	1,5	4,1	1,5	3,1	-0,7	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	1,9	2,8	3,9	2,0	4,0	3,8	1,3	1,9	3,5	1,6	2,9	-0,4	البنك المركزي
Banques commerciales	15,5	28,5	-18,4	107,2	-55,3	25,2	415,9	-76,6	-3 473,8	-111,8	1 958,2	-98,0	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	9,9	38,8	4,4	28,5	32,4	-4,9	57,9	36,8	63,8	177,4	-219,9	-249,6	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	5,4	17,7	2,2	7,6	8,1	-0,2	8,8	6,3	10,0	6,5	8,4	0,4	البنك المركزي
Banques commerciales	-1,2	7,3	1,7	-1,4	2,0	-1,3	-0,5	2,0	2,7	0,8	-0,2	-6,0	البنوك التجارية
Autres crédits	11,0	-3,0	-1,3	-3,6	-5,6	9,6	-7,3	-1,0	8,5	-2,6	4,2	63,0	قروض أخرى
Crédits à l'économie	1,0	2,0	-0,7	-0,4	0,5	1,1	2,6	2,3	2,2	-1,6	2,4	3,8	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	2,9	7,8	-1,0	-0,9	30,3	-0,4	-1,1	-1,4	-1,3	-0,9	-1,6	-1,4	البنك المركزي
Banques commerciales	1,0	2,0	-0,7	-0,4	0,5	1,1	2,6	2,3	2,2	-1,6	2,4	3,8	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	-7,3	-18,1	-3,3	-10,6	-7,4	2,7	-6,2	-1,7	-2,0	-5,8	-1,8	7,2	مجموع القروض الداخلية
<b>2006</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	5 515,0	5 381,2	5 221,4	5 227,6	5 133,7	5 059,5	4 856,8	4 889,4	4 811,6	4 651,2	4 571,5	4 350,5	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	5 526,4	5 358,0	5 191,4	5 183,2	5 080,4	5 018,8	4 825,6	4 858,8	4 789,1	4 634,2	4 551,5	4 331,7	البنك المركزي
Banques commerciales	-11,3	23,1	30,0	44,4	53,3	40,7	31,2	30,7	22,4	16,9	20,0	18,8	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	-1 304,0	-1 302,7	-1 283,9	-1 369,2	-1 356,1	-1 225,8	-1 095,1	-1 198,5	-1 236,9	-1 099,2	-1 033,6	-910,1	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	-2 510,7	-2 508,4	-2 468,9	-2 526,6	-2 491,7	-2 374,1	-2 228,5	-2 336,0	-2 377,0	-2 258,0	-2 150,5	-2 015,3	البنك المركزي
Banques commerciales	870,8	892,3	889,5	853,2	825,3	841,2	844,7	841,2	848,5	856,5	840,4	823,9	البنوك التجارية
Autres crédits	335,8	313,4	295,5	304,3	310,3	307,1	288,7	296,3	291,6	302,3	276,5	281,3	قروض أخرى
Crédits à l'économie	1 905,4	1 879,5	1 850,5	1 830,1	1 840,9	1 831,0	1 805,3	1 809,7	1 748,7	1 763,5	1 755,1	1 763,2	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	1,3	1,3	1,4	1,4	1,4	1,4	1,3	1,3	1,2	0,9	0,8	0,8	البنك المركزي
Banques commerciales	1 904,1	1 878,2	1 849,1	1 828,7	1 839,5	1 829,6	1 804,0	1 808,4	1 747,4	1 762,6	1 754,3	1 762,4	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	601,4	576,8	566,6	460,9	484,8	605,2	710,2	611,1	511,8	664,3	721,5	853,2	مجموع القروض الداخلية
<b>Variation mensuelle en %</b>													
Avoirs extérieurs (nets)	2,5	3,1	-0,1	1,8	1,5	4,2	-0,7	1,6	3,4	1,7	5,1	4,1	صافي الأصول الخارجية
Banque centrale	3,1	3,2	0,2	2,0	1,2	4,0	-0,7	1,5	3,3	1,8	5,1	4,3	البنك المركزي
Banques commerciales	-148,9	-22,8	-32,6	-16,7	31,0	30,7	1,6	36,7	32,4	-15,4	6,6	-33,4	البنوك التجارية
Crédits à l'Etat (nets)	0,1	1,5	-6,2	1,0	10,6	11,9	-8,6	-3,1	12,5	6,4	13,6	-2,5	صافي القروض إلى الدولة
Banque centrale	0,1	1,6	-2,3	1,4	5,0	6,5	-4,6	-1,7	5,3	5,0	6,7	1,4	البنك المركزي
Banques commerciales	-2,4	0,3	4,3	3,4	-1,9	-0,4	0,4	-0,9	-0,9	1,9	2,0	6,0	البنوك التجارية
Autres crédits	7,2	6,0	-2,9	-1,9	1,0	6,4	-2,6	1,6	-3,5	9,3	-1,7	1,9	قروض أخرى
Crédits à l'économie	1,4	1,6	1,1	-0,6	0,5	1,4	-0,2	3,5	-0,8	0,5	-0,5	-0,9	قروض إلى الاقتصاد
Banque centrale	-0,5	-0,6	-0,1	-0,8	0,0	4,7	0,9	7,3	34,5	8,5	-1,2	0,6	البنك المركزي
Banques commerciales	1,4	1,6	1,1	-0,6	0,5	1,4	-0,2	3,5	-0,9	0,5	-0,5	-0,9	البنوك التجارية
Total crédits intérieurs	4,3	1,8	22,9	-4,9	-19,9	-14,8	16,2	19,4	-23,0	-7,9	-15,4	0,8	مجموع القروض الداخلية

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

**TABLEAU 15 : REPARTITION DES CREDITS  
A L'ECONOMIE PAR SECTEUR**

	2 000	2 001	2 002	2 003	*2004
(En milliards de dinars ; fin de période)					
Secteur public	701,8	740,3	715,5	791,4	859,3
Secteur privé	291,7	337,9	551,0	588,5	675,4
Administration locale	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3
<b>Total :</b>	<b>993,7</b>	<b>1 078,4</b>	<b>1 266,8</b>	<b>1 380,2</b>	<b>1 535,0</b>
(Variation annuelle en pourcentage)					
Secteur public	-24,5	5,5	-3,3	10,6	8,6
Secteur privé	32,0	15,8	63,1	6,8	14,8
Administration locale	100,0	0,0	50,0	0,0	0,0
<b>Total :</b>	<b>-13,6</b>	<b>8,5</b>	<b>17,5</b>	<b>9,0</b>	<b>11,2</b>
(En pourcentage du total)					
Secteur public	70,6	68,6	56,5	57,3	56,0
Secteur privé	29,4	31,3	43,5	42,6	44,0
Administration locale	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
<b>Total :</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>

المصدر : بنك الجزائر

## جدول يبين مقابلات الكتلة النقدية من سنة 2001 إلى 2012

Valeur : Milliard de dinars

الوحدة : مليار دينار

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
<i>Avoirs extérieurs (nets)</i>	14 939,9	13 922,4	11 997,0	10 886,0	10 247,0	7 415,5	5 515,0	4 179,7	3 119,2	2 342,7	1 755,7	1 310,7	صافي الأصول الخارجية
<i>Banque centrale</i>	14 932,7	13 880,6	12 005,6	10 865,9	10 227,6	7 382,9	5 526,4	4 151,5	3 109,1	2 325,9	1 742,7	1 313,6	البنك المركزي
<i>Banques commerciales</i>	7,3	41,8	-8,7	20,1	19,4	32,6	-11,3	28,2	10,1	16,7	13,0	-2,8	البنوك التجارية
<i>Crédits à l'Etat (nets)</i>	-3 343,4	-3 406,6	-3 510,9	-3 488,9	-3 627,3	-2 193,1	-1 304,1	-933,2	-20,6	423,4	578,7	569,7	صافي القروض إلى الدولة
<i>Banque centrale</i>	-5 712,2	-5 458,4	-4 930,2	-4 402,0	-4 365,7	-3 294,9	-2 510,7	-1 986,5	-915,8	-464,1	-304,8	-276,3	البنك المركزي
<i>Banques commerciales</i>	1 019,8	1 017,8	683,8	340,2	278,6	723,1	870,8	777,3	736,9	757,4	774,0	739,6	البنوك التجارية
<i>Autres crédits</i>	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	459,8	378,7	335,8	276,1	158,3	130,1	109,5	106,4	قروض أخرى
<i>Crédits à l'économie</i>	4 298,5	3 726,5	3 268,1	3 086,5	2 615,5	2 205,2	1 905,4	1 779,8	1 535,0	1 380,2	1 266,8	1 078,4	قروض إلى الاقتصاد
<i>Banque centrale</i>	2,0	1,8	1,4	1,4	1,5	1,5	1,3	0,8	0,6	0,7	0,8	0,7	البنك المركزي
<i>Banques commerciales</i>	4 296,4	3 724,7	3 266,7	3 085,2	2 614,1	2 203,8	1 904,1	1 778,9	1 534,4	1 379,5	1 266,0	1 077,7	البنوك التجارية
<i>Total crédits intérieurs</i>	955,1	319,9	-242,8	-402,4	-1 011,8	12,1	601,3	846,6	1 514,4	1 803,6	1 845,5	1 648,2	مجموع القروض الداخلية

المصدر : بنك الجزائر

## ملحق رقم 05

## جدول يبين توزيع القروض حسب المدة

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدينارات، نهاية المدة)					
1 189,4	1 026,1	915,7	923,3	828,3	قصيرة الأجل
910,0	828,0	786,4	747,5	617,6	متوسطة الأجل
516,1	351,1	203,3	109,0	89,1	طويلة الأجل
<b>2 615,5</b>	<b>2 205,2</b>	<b>1 905,4</b>	<b>1 779,8</b>	<b>1 535,0</b>	<b>المجموع :</b>
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
15,9	12,1	-0,8	11,5	7,1	قصيرة الأجل
9,9	5,3	5,2	21,0	10,5	متوسطة الأجل
47,0	72,7	86,5	22,3	87,6	طويلة الأجل
<b>18,6</b>	<b>15,7</b>	<b>7,1</b>	<b>15,9</b>	<b>11,2</b>	<b>المجموع :</b>
(بالنسبة المئوية من الإجمالي)					
45,5	46,5	48,1	51,9	54,0	قصيرة الأجل
34,8	37,5	41,3	42,0	40,2	متوسطة الأجل
19,7	15,9	10,7	6,1	5,8	طويلة الأجل
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع :</b>

المصدر : بنك الجزائر

2 008	2 007	2 006	2 005	
2 946,9	2 560,8	1 750,4	1 224,4	الودائع تحت الطلب
2 056,4	1 831,7	1 163,9	773,9	القطاع العمومي
720,8	563,3	442,4	321,3	القطاع الخاص
169,7	165,8	144,1	129,2	آخرون *
1 991,0	1 761,0	1 649,8	1 632,9	الودائع لأجل
394,0	350,6	364,5	365,8	القطاع العمومي
1 572,9	1 395,9	1 271,4	1 232,8	القطاع الخاص
24,1	14,5	13,9	34,3	آخرون *
223,9	195,5	116,3	103,3	الودائع السابقة للإستيراد (دينار + عملة صعبة) **
5 161,8	4 517,3	3 516,5	2 960,6	المجموع :
51,7%	52,7%	47,1%	42,3%	حصة البنوك العمومية
48,3%	47,3%	52,9%	57,7%	حصة البنوك الخاصة

المصدر : بنك الجزائر

## مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري من 2006 إلى 2008

2008	2007	2006	
			<b>البنوك العمومية بما فيه صندوق التوفير</b>
25,01%	23,64%	17,41%	مردودية رأس المال *
33,26%	26,42%	42,93%	مردودية رأس المال (قبل المؤونات)
0,99%	0,87%	0,75%	مردودية الأصول **
25	27	23	الرافعة المالية ***
60,03%	69,24%	77,14%	نسبة : المصاريف الكلية على النواتج الكلية قبل الضريبة
			<b>البنوك الخاصة الناشطة خلال 2008</b>
25,60%	28,01%	23,40%	مردودية رأس المال *
30,43%	32,73%	32,60%	مردودية رأس المال (قبل المؤونات)
3,27%	3,21%	2,31%	مردودية الأصول **
8	9	9	الرافعة المالية ***
61,37%	61,60%	71,47%	نسبة : المصاريف الكلية على النواتج الكلية قبل الضريبة

المصدر : بنك الجزائر

## مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري من 2009 إلى 2011

المؤشرات	2011	2010	2009
1 نسبة الملاءة الاجمالية	23,77%	23,64%	26,15%
2 نسبة الملاءة على الغير	17,00%	17,67%	19,09%
3 المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (FPR)*	17,89%	21,06%	33,88%
4 معدل المستحقات المصنفة	14,45%	18,31%	21,14%
أ.4. معدل صافي المستحقات المصنفة	4,02%	4,86%	7,31%
5 معدل مؤونات المستحقات المصنفة	72,15%	73,48%	65,41%
6 مردودية الأموال الخاصة	24,58%	26,70%	26,01%
7 مردودية الأصول	2,10%	2,16%	1,75%
8 نسبة هامش الربح إلى الدخل الاجمالي	54,89%	63,76%	58,37%
9 نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الاجمالي	35,07%	31,43%	32,22%
10 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	50,16%	52,98%	51,82%
11 نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل	103,73%	114,29%	114,52%

المصدر : بنك الجزائر

## الوضعية النقدية للجهاز المصرفي الجزائري 2012-2016

2016	2015	2014	2013	2012	
(بمليار دينار؛ نهاية الفترة)					
12 694,2	15 522,5	15 824,5	15 267,2	14 932,7	صافي الموجودات الخارجية
-7 293,1	-10 302,0	-11 151,5	-11 129,4	-11 223,5	صافي الموجودات الداخلية
-870,1	-2 156,4	-4 487,9	-5 646,7	-5 712,2	القروض للدولة
432,6	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
2,1	1,7	1,7	1,8	2,0	قروض أخرى
-6 857,7	-8 147,3	-6 665,3	-5 484,5	-5 513,3	صافي البنود الأخرى
5 401,1	5 220,5	4 673,0	4 137,8	3 709,2	القاعدة النقدية
4 566,9	4 183,8	3 734,6	3 247,6	2 997,2	التداول النقدي
834,2	1 036,7	938,4	890,2	712,0	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى
(التغير السنوي؛ بمليار دينار)					
-2 828,3	-302,0	557,3	334,5	1 052,1	صافي الموجودات الخارجية
3 008,9	849,5	-22,1	94,1	-480,9	صافي الموجودات الداخلية
1 286,3	2 331,5	1 158,8	65,5	-253,8	القروض للدولة
432,6	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
0,4	0,0	-0,1	-0,2	0,2	قروض أخرى
1 289,6	-1 482,0	-1 180,8	28,8	-227,3	صافي البنود الأخرى
180,6	547,5	535,2	428,6	571,2	القاعدة النقدية
383,1	449,2	487,0	250,4	386,7	التداول النقدي
-202,5	98,3	48,2	178,2	184,5	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
-18,2	-1,9	3,7	2,2	7,6	صافي الموجودات الخارجية
-29,2	-7,6	0,2	-0,8	4,5	صافي الموجودات الداخلية
-59,7	-52,0	-20,5	-1,1	4,6	القروض للدولة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	القروض للبنوك
3,5	11,7	12,9	11,6	18,2	القاعدة النقدية
9,2	12,0	15,0	8,4	14,8	التداول النقدي (خارج بنك الجزائر)
-19,5	10,5	5,4	25,0	35,0	ودائع البنوك، المؤسسات المالية وهيئات أخرى

المصدر : بنك الجزائر

## توزيع القروض حسب القطاعات 2012-2016

2016	2015	2014	2013	2012	
(بمليار دينار؛ نهاية الفترة)					
3 952,2	3 688,2	3 382,3	2 434,3	2 040,3	القطاع العمومي
3 957,1	3 588,3	3 121,7	2 722,0	2 246,9	القطاع الخاص
0,6	0,7	0,6	0,4	0,4	الإدارة المحلية
<b>7 909,9</b>	<b>7 277,2</b>	<b>6 504,6</b>	<b>5 156,7</b>	<b>4 287,6</b>	<b>المجموع :</b>
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)					
7,2	9,0	38,9	19,3	17,2	القطاع العمومي
10,3	14,9	14,7	21,1	13,2	القطاع الخاص
-14,3	16,7	50,0	0,0	-42,9	الإدارة المحلية
<b>8,7</b>	<b>11,9</b>	<b>26,1</b>	<b>20,3</b>	<b>15,1</b>	<b>المجموع :</b>
(بالنسبة المئوية من الإجمالي)					
50,0	50,7	52,0	47,2	47,6	القطاع العمومي
50,0	49,3	48,0	52,8	52,4	القطاع الخاص
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الإدارة المحلية
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع :</b>

المصدر : بنك الجزائر